بوليسَاريو

الطريق إلى المغَرب العَربي الكبير

بمثابة التمهيد

أوروبا التي خرجت لتوها من الاحتفالات الرومانية مجهزة على الإقطاع الملكي لتبني مجتمعاتها الحديثة سارعت بتجارها وقراصنتها ومالكي أسواقها للبحث عن مستعمرات وذهب وأسواق لبضائعها, وبداية القرن الخامس عشر كانت إيذاناً بحركة استطلاعية قرصنية أوروبية بحث خلالها المغامرون الأوروبيون عن كشوفات تركزت في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

قراصنة ومكتشفون شكلوا جيوشاً ضخمة لاحتلال المناطق التي يصلونها وذلك بتمهيد من حملات استكشافية ستأتي فيما بعد لاحتلال أهم المناطق في القارة الإفريقية التي عثروا فيها على ثروات هائلة ، وتأكدوا من كونها منبعاً للمواد الخام وسوقاً واسعة للاستهلاك فتحولت الرحلات الاستكشافية التجارية إلى حركة استعمارية واجهت القرن السادس عشر بمستعمرات جديدة ووفق أساليب استعمارية متنوعة شملت معظم قارات الأرض وتركزت في بداياتها الإفريقية على امتداد الشاطئ الحار للمحيط الأطلسي متقاسمة مناطق النفوذ في دول المغرب العربي ووجدت في الصحراء الغربية مطمعاً كبيراً لها حيث تشكل هذه المنطقة موقعاً استراتيجياً بالنسبة لتلك الدول فهي أقرب من أوروبا لإفريقيا السوداء حيث تجارة الرقيق وحلم الذهب، ولا تبعد عن جزر الكناري في بعض مدنها إلا بضعة أميال ، وشواطئها إضافة لثرواتها الهائلة فهي صالحة وفي أية نقطة منها لتتحول إلى مرافئ تجارية للسفن المتنقلة بين أوروبا وإفريقيا وآسيا عبر رأس الرجاء الصالح ، كما أنها ملائمة لتكون مركزاً للقواعد العسكرية تحكم الطريق التجاري الهام قرب الشواطئ الإفريقية،وتشكل بالنسبة لإسبانيا القبضة القوية في حلبة التنافس الاستعماري على الطرق

التجارية .

في ذلك الوقت ، أي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ،عرفت أوروبا تطورات هائلة نقلتها إلى عصر النهضة ، وتلك التطورات نتج عنها انتعاش التجارة الأوروبية ، وازدهار المدن التجارية الكبرى كما رفع وتيرة اتصال أوروبا بالعالم الخارجي وخاصة مناطق الشرق عبر البحر الأبيض المتوسط،الأمر الذي ساعد على ظهور طبقة جديدة استأثرت بالسلطة في تلك الفترة وتحررت من السيطرة الإقطاعية وأفرزت أنماطاً ثقافية مستقلة عن ركامات الإقطاع الأوروبي ومتنافسة فيما بينها على الاكتشافات العلمية والجغرافية وأنتجت فيما أنتجته نواة الثورة العلمية ، وكانت أهم اكتشافات تلك المرحلة اكتشاف نيوتن في الفيزياء (1673)، واكتشافات غاليلو قبل ذلك وكوبرنيك ثم ظهور الآلة البخارية التي أحدثت ثورة في وسائل الإنتاج ، أنتجت فيما أنتجته الرأسمالية-الكولونيالية الأوروبية ..في هذا الوقت أيضاً كانت الصحراء الغربية في أوج نشاطها التجاري فكان فيها طريقان تجاريان..واحدة برية والأخرى بحرية تمران كلتاهما بالتراب والشاطئ الصحراويين .. القوافل تمر إلى الشمال ، محمّلة بالذهب من مالي ، وبالصمغ العربي وبالعاج وريش النعام والديباج .. إلخ ، ومن الجنوب تأتي القوافل التجارية محمّلة بالأثواب والأواني والمجوهرات ، وطمعاً بهاتين الطريقين ولدافع استعمارية نأتي عليها فيما بعد، كانت نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر ، بداية توافد البرتغاليين في محاولة للسيطرة على الطريق العابرة للصحراء، واغتصاب معدن الذهب الأسطوري في مالي ، وكذلك السيطرة على السواحل الصحراوية الغنية بالأسماك ، فواجه الصحراويون هذه المطامع من خلال تنظيمهم العسكري-الاجتماعي- الإداري ، الممثل بمجلس أيدي الأربعين ، ودامت الحرب مع البرتغاليين حتى سنة (1444) حيث يئس هؤلاء من الاحتلال المباشر للصحراء الغربية فغيروا إستراتيجيتهم ، والتجأوا إلى التجارة الخارجية مع أبناء وادي الذهب والساقية الحمراء فكانت سند(1445) بداية العلاقات التجارية بين البرتغاليين وجزيرة ((تروك)) قرب الداخلة ، واستمر البرتغاليون في محاولاتهم لاحتلال الصحراء ولكن من بوابة التجارة والبعثات الاستكشافية ،فسجلت سنة(1445)محاولات برتغالية عديدة في هذا الصدد، وكان من بين الذين حاولوا التسلل إلى داخل الأراضي الصحراوية المستكشف (اجواو فرناندس) الذي أسره الصحراويون أشهراً كاملة على أثر تسلله للبلاد ووقعت معاهدة "يورد بسياس" بين إسبانيا والبرتغال منحت إسبانيا بموجبها اغتصاب الأراضي الصحراوية الواقعة بين بوجدور والرأس الأبيض (القويرة)، وذلك بعد أن أصبحت الطريق التجارية البحرية هي الطريق الأهم التي ترتبط بها إسبانيا بمصالح حيوية لتجارتها ،وما لا شك فيه

، فإن بداية تشكل الاستعمار الإسباني في الصحراء الغربية يعود إلى ذلك التاريخ ، حيث كان التشاور الفرنسي – البرتغالي يمنح إسبانيا هذا الحق قبل معاهدة "يورد بسياس"، فمنذ (1476) انتهج الإسبانيون سياسة الأسواق البحرية على سواحل الصحراء الغربية, دون أن تحتج البرتغال, فأقاموا أسواقاً تجارية- بحرية عرفت باسم "سانتاكريزدو ماربيكينا" استمرت حتى عام (1524), يوم ثارت القبائل الصحراوية وطردتهم من سواحلها.

في نهاية القرن التاسع عشر, حين تطورت الرأسمالية تطوراً مذهلاً وتحولت إلى قوة استعمارية كبيرة وضخمة000 بدأت إسبانيا التي لم تتحقق في الثورة الصناعية بعد, بتقليد تلك القوى 00 في تلك المرحلة عقدت اتفاقية برلين بين الدول الأوروبية المتصارعة على النفوذ والثروة, وفي ذلك المؤتمر تم الاتفاق على المبادئ العامة لتقسيم أفريقيا وتوزيع أقطارها بين المتنافسين على تقسيم العالم, وهكذا اجتمعت كل من: اسبانيا, فرنسا, انجلترا, هولندا والبرتغال, وقررت هذه الدول من خلال مؤتمر برلين المنعقد في عام (1884) ما يلي:

1.كل إقليم لا تمارس عليه سيادة دولة أوروبية, وتم احتلاله من قبل إحدى الدول المذكورة, يصبح تابعاً لها.

2.بالنسبة لإفريقيا يكفي التصريح بالاحتلال علناً ثم الاستقرار فعلاً, ليصبح الإقليم تابعاً للدولة المحتلة.

3.تملك القوة الاستعمارية كامل الأراضي التي تتمركز بسواحل إفريقيا, حتى ولو تواجد سكان يقاومونها أو إقليم تابع لقوة أوروبية أخرى00

4.تتمتع كل قوة بحق "التتبع" أو حق التسلل إلى كل إقليم مجاور ترفض فيه السلطة أو تعجز عن إرساء النظام بأرجائه (وسنجد مثال هذا البند في الممارسات الاستعمارية اللاحقة بعد أن ثبت عجز إسبانيا عن القيام بدورها في الصحراء الغربي).

لقد أطلق مؤتمر برلين يد القوى الاستعمارية وشرع لمطامعها, ولكن وعلى الرغم من المطامح الاسبانية في الصحراء الغربية, فلم يكن بوسعها أن تواكب القوى الاستعمارية الأخرى, فبقيت تحتفظ بنفوذها وسلطتها في الصحراء الغربية ولكن بسرية تامة وعلى شكل يعتمد البسطات التجارية حتى عام 1934 حين قررت أن تحتل البلاد بكاملها وأن تقيم فيها طابعاً يطبعها بطابعها الخاص, ومن هنا فإن تاريخ الاستعمار الاسباني بالنسبة للصحراويين يبتدئ من ذلك العام فطيلة السنوات التي سبقت, لم يكن بوسع الاسبان إلا أن يكونوا مستعمرين أقل إزعاجاً حيث لعبت الدول الاستعمارية الأخرى دورها بقسوة وهمجية أوضح, فاحتل



الفرنسيون الجزائر, ثم موريتانيا, ثم نفذوا إلى المغرب, عاقدين الأمل على حق الحماية على الصحراء الغربية, غير أن المطامح الاسبانية حالت دون هذا الأمر ولكن فرنسا التي أدركت عجز إسبانيا متهمة إياها بالتقصير بواجباتها الكاملة التي رسمتها اتفاقية برلين حيث كانت الصحراء الغربية من حصة إسبانيا, شكلت دافعاً قوياً للإسبان باتجاه استعمار الصحراء استعماراً كلياً.

عندما دخل الفرنسيون بأطماعهم إلى موريتانيا والمغرب واجهت القبائل الصحراوية هذا الاستعمار بنضال حاد خاضته إلى جانب القوى الوطنية المغربية – الموريتانية, وعندما أراد الاسبان احتلال الصحراء بكاملها, فقد أصبح الاسبانيون هم العدو الأكبر للصحراويين ومهما تعلق الأمر بهذا أو ذاك من الشركاء الاستعماريين فإن موقف الصحراويين ظل ثابتاً وهو انتهاج المقاومة المسلحة التي تتطلب تعبئة كامل السكان وترتب تعزيزاً كبيراً للتماسك الشعبي في مواجهة مسلحة وعبر مقاومة يومية تتجاوز فيها المقاومة المسلحة إلى جانب مقاومة الثقافة الاستعمارية التي تعمل على إلغاء أي قيمة ثقافية للمستعمَر(بالفتح), وهي الثقافة المستعمَر (بالفتح) مع النموذج الاستعماري الذي يتداخل فيه الثقافي بالسياسي.

إن القوة الاستعمارية لم تولد نزاعاً بين المستعمَر والمستعمِر فقط, وإنما ولدت نوعين من النتائج – فهي قد عززت المجتمع الصحراوي, وسرعت في عملية تفرده أولاً 00 وهي أكدت أصالته في مواجهة الوجود الاستعماري- الأجنبي ثانياً.

بطبيعة الحال فإن تكوين المجتمع الصحراوي قد ساعد على نشوء تلك المقاومة, ومهما يكن فإن تلك النتائج قد اختلف تواترها بالتناسب مع كثافة الاحتلال, بين الضعف الملحوظ خلال وجوده السري, وصعوده أثناء الاحتلال الكامل , غير أن دخول الصحراء للعهد الاستعماري المباشر قد وضع تاريخ الصحراء في تلك المرحلة في ظلام قاتم, فما يعرف عن تلك الفترة هو ما كتبه المستعمرون وهو لا يقدم تاريخ الكفاح الصحراوي إلا نفاقاً أو ملامسة, فالاستعمار الاسباني خلال وجوده في الصحراء لم يبقى إلا النسيان باستثناء ما يثار عنها في حدود العلاقات الدولية, الأمر الذي سينفجر ما بعد 1975, ولهذا السبب سنحاول أن نتقصى كيف بدت الصحراء في فترتي النظام الاستعماري الاسباني وعلاقة الوضع الخاص للصحراء بالوضع العام الدولي سواء في مرحلة الاحتلال المحدود أو في مرحلة الاحتلال الكامل.

بعد أن طرد الصحراويون التجار الاسبان الذين وضعوا أسواقهم الساحلية في منطقة " سانتا كريزدو ماربكينا" عام 1476, ازداد إصرارهم على الانغراس في الصحراء الغربية, المنطقة الأكثر غنى بالثروات السمكية, والذي كان يتم استثمار بعض الجيوب فيها انطلاقاً من جزر الكناري, غير أن هذا التصميم وصل إلى ذروته في مطلع القرن التاسع عشر حيث قرر الاسبان بسط سيطرتهم الكاملة عليها فقرروا أن يفرضوا نفوذهم على الساحل المحيط في الجنوب من المغرب فأعادوا وضع بسطاتهم التجارية ليقوم الصحراويون بتحطيمها أيضاً وكانت هذه البسطات –أي بسطات سانتا كريزدو ماربكينا السبب المباشر الذي قدموه للسلطان المغربي جهلاً منهم أن هذه المنطقة واقعة في أراضي المغرب فطالبوه بتعويضات إتلاف هذا السوق وطالبوه بإعمار سوق مكانها, فوافق للسلطان المغربي على مطالب الاسبان باتفاقية تطوان 26 نيسان (أبريل) 1866, على إقامة مؤسسة لصيد الأسماك عوضاً عن هذه السوق, وقد ظل هذا الاتفاق منسياً رغم أن سلطان المغرب كان يطرح على الاسبان أن يعوضها بدلاً عن هذا المكان مستعمرة لا سلطة له عليها وهي "مالي", غير أن الاسبان لم يلتفتوا إلى عروض السلطان بل تشددوا في مطالباتهم أكثر فقد طلبوا تعويضاً عن تلك المنطقة فوقع اختيارهم على أغادير 00 في نفس الوقت كانوا يفاوضون الشعب الصحراوي لإقامة سوق عند مدخل "وادنون", وأخيراً تشكلت لجنة اسبانية – مغربية مُقرة من اتفاق (1860), وقد تشكلت هذه اللجنة عام (1877) وبعد مفاوضات طويلة أرغم الاسبان السلطان المغربي على منحهم "ايفني" باعتبارها هي سانتاكريزا, فرفض السلطان هذا الطلب واقترح عليهم اختيار منطقة أخرى مثل "قدر الروشيلة", أو بير كانساد وهي مناطق واقعة في الصحراء الغربية, غير أن الاسبانيين أصروا على منطقة ايفني فرضخ السلطان لمطالبهم, وجاءت سنة(1883) ليقدم لهم تلك المنطقة, الأمر الذي رتب فيما بعد نتائج مزعجة00 في نفس الوقت الذي كان فيه الاسبانيون يفاوضون الصحراويون على إقامة سوق في وادي نون كانوا يفاوضون السلطان المغربي على "ايفني", وبهذا فإن السياسة الاسبانية خلطت ما بين الأراضي الصحراوية والأراضي المغربية, الأمر الذي أثير بعد عقود طويلة ما بين الصحراويين والمغاربة وكان ثمنه نهر دم بين الشعبين الشقيقين, وبصورة ملموسة فإن ما يجدر ذكره أن النفوذ الاسباني في الصحراء الغربية ظل محدوداً, وظلت الأسواق الساحلية – الاسبانية مرهونة للقبول الصحراوي وذلك لعدم مقدرة الاسبان على الهيمنة على تلك السواحل.

لم يكن الاسبان وحدهم من اهتم بالسواحل الصحراوية, بل حاول الانكليز أيضاً أن يبقوا لهم على نفوذ فيها ,ففي سنة (1870) أقام المهندس "دونالد ماكينزى " سوقاً في طرفاية يقع في المنطقة المحاذية لجنوب المغرب وفي الحدود الشمالية للصحراء الغربية وكانت هذه السوق تحت سيطرة شركة شمال غرب إفريقيا وقد كانت محصنة لدرجة أنها تستطيع أن تقاوم الهجمات المستمرة التي شنتها عليها القبائل الصحراوية المحيطة .

سلطان المغرب لم يكن يقبل بإقامة سوق كهذه إلى جانبه فقد كانت هذه السوق تحرمه من ضرائب المرور التي يجبيها من رسوم البضائع التي تمر بموانئه وما كان يزيد من إصراره على إخراج السوق الانكليزي من طرفاية احتلال فرنسة لمدينة "سيندرس" في السنغال الأمر الذي ترك أثراً كبيراً على تجارة المغرب والطرق التجارية التي تربطه بجنوب الصحراء، حيث أصبحت المواد الأولية ـالإفريقيةـتشحن مباشرة عن طريق البحر إلى أوروبا دمن المرور بالمغرب.

بواقعية قبل الإنكليز مطالب السلطان المغربي فباعوه سوق طرفاية واعترفوا بنفوذه على تلك المنطقة، وأيضاً فإن هذه الواقعة سيكون لها أثر بعد قرابة قرن على تطورات القضية الصحراوية وعلاقتها بالمغرب وستكون موضوعاً لمحكمة العدل الدولية ،غير أن ثمة وقائع أخرى ستوضح تاريخ العلاقة السلطانية بالاستعمار الأوروبي لدول المغرب العربي.

لقد حدث أن اختطف الصحراويون مجموعة من الصيادين والتجار الأوروبيين الذين يقومون بنشاطاتهم على طول الحدود الصحراوية وبطبيعة الحال اتجهت الحكومات الأوروبية التي اختطف مواطنها إلى السلطان للتوسط مع الصحراويين للإفراج عن رهائنهم فلم يوفق السلطان في مساعيه ووساطاته مع الصحراويين للإفراج عن الصيادين والتجار الذين اختطفتهم القبائل الصحراوية ، ولهذا الأمر تأويلات أوروبية متعددة فالسلطان المغربي بيده السلطة السياسية الوحيدة المتشكلة في دول المغرب العربي ، والتي وحدها تمتلك علاقات دولية مع العالم الأوروبي وبلاده مجاورة للصحراء الغربية فمن الطبيعي أن تطلب الدول الأوروبية مساعدته، وكذلك الموقع الجغرافي للمغرب يدفع الدول الأوروبية للاعتماد على السلطان المغربي في أن يكون مساعداً لهم بالسيطرة على الأراضي الصحراوية في وقت لم يكن لإسبانيا وبريطانيا أطماع مستعجلة التحقق فيها ولهذا فلم يكن لدى هذه الدول أية عقدة من سيطرة السلطان المغربي على هذه المنطقة ..كل ما يهمهم ضمان أسواقهم التجارية الاستعمارية وتنصيب سلطة فوق الصحراويين .. سلطة رادعة لهم، تمنعهم من ممارسة (التخريب) على المصالح الاستعمارية في سواحلهم ، وانتصار سلطان

المغرب في السيطرة على هذه المنطقة سيضمن لهم الأمر برمته .

من تشابك هذه المصالح ، وجد الصحراويون أنفسهم في وضع استعماري محدق، وفي وضع داخلي يفتقد إلى البنى السياسية الواضحة، غير أن مقاومتهم للأسواق الاستعمارية ومقاومتهم للنفوذ السلطاني المرّاكشي وإسقاط مساعيه للهيمنة على الصحراء وسواحلها ، وإخفاق البعثات المغربية في التوسط بين الصحراويين والقوى الاستعمارية خلق تحولاً في السياسات الأوروبية فجاء مؤتمر برلين (1884) ، ليقلل من الرهان على السلطان المغربي ويضعف موقعه كحليف في احتلال الصحراء الغربية ، وترتب على ذلك المؤتمر تغير جذري في سياسة التعاون المغربية – الاستعمارية ، وأدى أيضاً إلى وضوح الإرادة الفرنسية في أن تحتل المغرب وموريتانيا الأمر الذي أعاقته المطامع الألمانية في القرن التاسع عشر وبلغ تحققه في مطلع القرن العشرين، كما دفع اسبانيا إلى القيام بنفس الخطوات اتجاه الصحراء الغربية ، فكان الجزء الآخر من الاحتلال الاسباني للصحراء.

إن هذه المقدمات الاستعمارية ، والمقاومة الصحراوية التي أعاقت المد الاستعماري- الاستيطاني في الصحراء سيطرح السؤال التالي :

-كيف تسنى للشعب الصحراوي أن يقاوم ويحبط ويهزم مشاريع كبيرة متحالفة مع أنظمة كولونيالية تابعة، عبر أي قنوات وأي بنى اجتماعية – إدارية– سياسية؟

في كتابه عن تاريخ الاستيلاء على المستعمرات , يحاول الكاتب الفرنسي -موريس باربي- تعميم بعض المعلومات عن مساحة مستعمرات انكلترا, فرنسا وألمانيا في مختلف مراحل القرن التاسع عشر , ومن المفيد تثبيت بعض الحقائق التي ثبتها باربي , والتي ستفيد موضوع بحثنا .

حسب ما يراه باربي فإن مرحلة اشتداد الاستيلاء على المستعمرات ,اشتداداً هائلاً , هي بالنسبة لانكلترا سنوات (1860-1880), وكذلك اشتداداً ملحوظاً جداً في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر , وفي هذا ما يشير إلى أن رأسمالية سيادة المزاحمة الحرة ,قد بدأت في هذه المرحلة وهذا ما يجعل سياسة الاستيلاء على المستعمرات يحتدم وطيسها للغاية من أجل اقتسام العالم ,وبموجب مؤلف (هوبسون) عن الامبريالية , الذي تناول فيه سنوات مابين (1884-1900), باعتبارها مرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي الرئيسية ,فقد تملكت انكلترا خلال هذا الوقت (3.7) ملايين ميلاً مربعاً من المستعمرات سكنها حوالي (57) مليون نسمة, أما فرنسا فقد تملكت (3.6) مليون ميلاً مربعاً سكنها(36.5) مليون نسمة, وألمانيا (1) مليون ميل مربع سكنها (14.7) مليون نسمة وبلجيكا(900) ألف ميلاً مربعاً سكنها (30) مليون نسمة, وإذا دققنا

النظر في وضع الدول الاستعمارية الكبرى التي ظهرت في تلك الفترة, فكيف سننظر إلى أسبانيا ؟

الطبيعي ألاّ تستطيع أسبانيا أن تتقدم بأوراقها لمزاد المستعمرات وألاّ تدخل حلبة هي أقل مقدرة من أن ترقص بها,فإسبانيا ما زالت تراوح مكانها على المستوى الصناعي وحجم المشاريع فيها وعلو مستواها التكنيكي وبمستوى جيوشها عاجزة عن مجاراة بقية دول مؤتمر برلين بما فيها البرتغال التي تمتلك من المستعمرات وفق (هوبسون), (800) ألف ميل مربع يسكنها (9) ملايين نسمة, فكيف سيتسنى لها أن تدخل مع بريطانيا وفرنسا وتقاسمهما نفوذهما الاستعماري ؟

تدرك اسبانيا هذا السؤال بجلاء, وبقية الدول الاستعمارية تدركه أيضاً, ولكن انكلترا لا تستطيع أن تحل محل اسبانيا في استعمار الصحراء لأنها لا تملك الوسائل المالية الكافية لخلق رخاء اقتصادي كفيل بجذب مستوطنين إلى أراضيها الجديدة, إضافة إلى أن الصحراء لا تبدو مغرية بالنسبة لبريطانيا التي لا تجد فيها سبباً لنشاط اقتصادي يتناسب وحجم مشاريعها, خاصة وان الفوسفات لم يكن قد اكتشف بعد, بل لم يكن متوقعاً أن يكتشف,والثروة السمكية في سواحل الأطلسي ليست كافية لدخول بريطانيا تنافساً مع فرنسا قد لا تكون نتائجه سعيدة بالنسبة لها ونفس الوضع بالنسبة لفرنسا, فاحتلال الصحراء سيكلف الفرنسيين ثمناً هائلاً, ورمال الصحراء المتناثرة, الحارة, ستغرق في كثبانها لا شك جيوشاً كبيرة والفرنسيون لا يحبذون إراقة دمائهم في صحراء مترامية بعيدة الأطراف إذا استطاع غيرهم القيام بهذه المهمة المرهقة بالنيابة عنهم ولصالحهم وفي هذه الحالة ستبقى اسبانيا هي صاحبة المصلحة الأعلى في إلحاق الصحراء في مستعمراته وبشكل أدق بالبنى المتروبولية, إلا أن الأمر كان أكثر دراماتيكية بالنسبة لفرنسا, فإذا كانت فرنسا قد اعترفت بالنفوذ الاسباني على الصحراء منطلقةً من تلك الدوافع فإنها ستسجل وبشيء من المرارة,ضعف الوجود الاسباني في الصحراء التي باتت بؤرة ثورية لحرب غوار متوزعة على كافة جهات دول المغرب العربي الكبير.

من الصحراء تنطلق قوات حرب التحرير الشعبية لتضرب في الجزائر, وفي المغرب الأقصى, وفي موريتانيا, وهذا ما سيرتب نتيجتين هامتين:

-النتيجة الأولى, إن الصحراويين وحتى عام 1934, كان صدامهم الأول مع الاستعمار الفرنسي وقوات جيشه, وهذا ما يفسر لنا كيف أن الصحراويين في إعادة قراءتهم للتاريخ يركزون على أن فرنسا وليس اسبانيا هي التي قاتلت ضدها ولمدة طويلة.

-النتيجة الثانية, وتتعلق بطبيعة حرب التحرير الصحراوية التي لم تكن إقليمية ضيقة, وإنما كانت ومنذ

بدياتها حرب تحرير شاملة مداها الحيوي المنفتح, وفي عمقها ومحتواها تشكل منهجاً ثورياً لتحالف فصائل الثورة العربية في المغرب العربي الكبير بمواجهة استعمار استيطاني متمثل بإحدى أقوى الحملات الاستعمارية وعلى مدى قرنين, وبسلاطين مغاربة تابعين, حدودهم القصوى البحث في الدبلوماسية إذا اضطروا للحديث عن التحرير, وهذه الحقائق سنلمسها عند الحديث عن ثورات الجنوب الذي سيأتي لاحقاً.

إن فرنسا التي كانت تقاتل خارج حدود مستعمراتها لم يكن بوسعها الاعتراف أنها تقاتلا ثورة شعبية, ولهذا كانت تشن حروبها على الصحراويين بحجة أنها تحافظ على النظام واصفة المقاومة بأنها تجمع العصابات من اللصوص, وبذات الوقت كان الاسبان من الجانب الآخر قد قرروا الانغراس النهائي في استعمارهم للصحراء, فاتبعوا سياسة القضم عندما أعوزتهم إمكانيات الاستيلاء المباشر الناجز, فمنذ إقامة الأسواق الاسبانية في المغرب ومطالبتها بأغادير وابتهاجاً منها بايفني, استدرجت الحكومة الاسبانية الشركات التجارة الاسبانية, لتواصل امتدادها نحو الصحراء, ففي سنة (1881), أقامت سوقاً في مدينة الداخلة, تساندها الشركة الاسبانية – الأفريقية, التي ساهمت مع الشركات الأخرى في تعميق نشاطها الاقتصادي- الاستعماري, وفي عام(1883) قامت الشركة الجغرافي الاسبانية, التي تمولها الشركة الاسبانية – الإفريقية أيضاً بخلق شركة اسبانية للمستعمرين (بالكسر) وهي شركة مكلفة بدراسة القارة الأفريقية وخاصة الصحراء الغربية, وفي كانون الثاني (يناير) (1884) استطاعت أن تشتري بعض شيوخ القبائل الصحراويين وتوقع عقداً معهم يقضي بأن تكون مالكة للأراضي الصحراوية الممتدة نحو الداخلة, وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام استطاعت أيضاً أن تضمن سيطرتها على السواحل حتى الرأس الأبيض, وفي نهاية العام نفسه قررت الحكومة الاسبانية أن تضع كامل التراب الصحراوي تحت الحماية الاسبانية, وفي نفس السنة (1885) امتدت الحماية نحو الشمال حتى رأس بوجدور وطبقاً لمؤتمر برلين فقد سُجل النفوذ الاسباني على منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب, باعتراف فرنسي – بريطاني, وبمباركة السلطان المغربي الذي أكد أن بلده يمتد حتى حدود مصر والسودان وتقع ضمنه حكماً الجزائر كما افترض, وكما أنه :"لا يرى ضرراً من النفوذ الاسباني على منطقة وادي الذهب والساقية الحمراء".

بعد عقد من الزمن, أقامت اسبانيا سوقاً لها في طرفاية عام (1895) وأقرت للسلطان المغربي بأن إرادته تشمل كامل الأراضي الواقعة ما بين واد الدراع ورأس بوجدور.. من هذا الإقرار نستطيع أن نفهم كيف تنذر انكلترا اسبانيا بصورة غير مباشرة بأن على الأخرى أن لا تتوسع أكثر من الحيز الذي تشغله آنذاك, أما الفرنسيون فقد كانوا يشعرون بأن الوجود الاسباني هو شكل من أشمال المنافسة, ولكنهم كانوا يقبلون

بأسبقية اسبانيا في المنطقة للأسباب التي مررنا على ذكرها, وبالفعل فإنها لم تحتل غرب الصحراء الجزائرية وموريتانيا إلاّ بين (1900-1909), وذلك بعد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن لها تسوية النزاعات الدولية حول المستعمرات ومشاكل النفوذ والتسويات الحدودية, ومن بين الاتفاقيات التي وقعت ما بين (1900-1912), اتفاقية 27 حزيران (يونيو) عام 1900 في باريس, وهي تتعلق بتسوية الحدود بين وادي الذهب والساقية الحمراء, وموريتانيا والجزائر, وفي هذه الاتفاقية لم يجر التعرض للحدود الشمالية وظل عدم الأمان والقلق يجثمان على امتداد أراضي الساقية الحمراء, الأمر الذي أنجزته الاتفاقية الثانية الموقعة في باريس 3 تشرين أول (أكتوبر) 1904 , وهي الاتفاقية اللاحقة لاتفاقية 8 نيسان (ابريل) 1904 والتي تم بموجبها اعتراف فرنسا بسلطة بريطانيا على مصر وأخرجت بريطانيا من الصراع على دول المغرب العربي وبموجب هذه الاتفاقية أصبح الفرنسيون أحراراً في أية مناورة يقومون بها في المغرب العربي الكبير وبعدها صار بمقدورهم القيام برسم حدود مستعمراته, فقاموا برسم خطوط عريضة لاتفاق تتحدد بموجبه مناطق النفوذ الاسبانية ولإقرار هذه الخطوط قامت الدولتان بتوقيع معاهدة تضمنت الحدود بين الصحراء الغربية – المستعمرة الاسبانية – والمغرب الذي يجب أن ينقل للحماية الفرنسية, وبموجب هذه المعاهدة أيضاً اعترفت فرنسا بالنفوذ الاسباني على منطقة ايفني المغربية, وكذلك اعترفت بالنفوذ الاسباني على الأراضي الصحراوية, كما أدت هذه المعاهدة إلى إشكالات حقوقية ودولية كبيرة ما زالت انعكاساتها قائمة حتى وقتنا الحالي فبعض الباحثين – القانونيين أرادوا أن يستخلصوا من هذه الاتفاقية برهاناً على أن حدود المغرب يمتد حتى الساقية الحمراء ولكن ثمة وجهات نظر قانونية – رسمية وفردية يمكنها البرهنة على ما ينفي ذلك الاستخلاص, ومن بين الذين تناولوا هذه القضية, القانوني الفرنسي كلود بونتييه بالقول:

" إن تأويلاً من هذا النوع هو تأويل تعسفي فمعاهدة 1904 تنصب على تحديد مناطق النفوذ بين القوتين الاستعماريتين, فلم يستشر السلطان ولم يستشر ممثلو السكان الصحراويين بهذا الخصوص فهذه المعاهدة تم بتأثيرها وبفعلها إدخال مفهوم الحدود على منطقة تداخل ودي, هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المعاهدة تحافظ على مناطق الهيمنة كلما تعلق الأمر بجيب اسباني بالمغرب, وبهذا تحفظ حقوق العاهل المغربي, ولكن التحفظ لا يحدث عندما يتعلق الأمر بالساقية الحمراء".

ثانية نعود للقول أن تلك الصيغة الاستعمارية خلقت إرباكاً سياسياً وقانونياً فيما بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء, غير أن ما يتعلق بالجانب القانوني قد عولج من قبل المؤسسات القانونية الدولية سواء من قبل

هيئة الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية, أما عن الجانب السياسي فما زال مفتوحاً للتداول, ووفق الموقف السياسي – الأيديولوجي والمصالح الدولية أو مصالح الأطراف المتنازعة, وتبقى اتفاقية(1904) في جوهرها هي اتفاقية تقسيم أراضٍ لا تملك فيها المملكة المغربية أي نفوذ سياسي أو إداري حقيقي وهكذا فوفق هذه المعاهدة ستكون الساقية الحمراء من حصة اسبانيا وستحوز فرنسا على شريط الأراضي الواقعة بين وادي درعا ووادي نون, ولكن الاتفاق لم يجري تطبيقه إذ سيأتي الاتفاق الفرنسي- الألماني في 4 تشرين الأول (أكتوبر)1911,لتقيم فرنسا حمايتها الكاملة على المغرب وسيأتي اتفاق جديد بين اسبانيا وفرنسا في 27 تشرين الثاني (نوفمبر)1912, وبموجبه تتعدل اتفاقية 1904 وتأخذ وضعاً جديداً يرتب قسمة استعمارية جديدة أيضاً, تصبح الساقية الحمراء مستعمرة اسبانية, وستكون طرفاية محمية اسبانية أيضاً

مزاعم النظام المغربي

في الحقوق التاريخية على الصحراء الغربية

إن الحديث عن المطالب الملكية المغربية في الصحراء الغربية , سيقودنا لزاما للبحث في العلاقة التي تربط المغرب الأقصى بالصحراء الغربية تاريخيا , و البحث في هذه العلاقة , هو موضوع شائك في وضع , الوثائق فيه شبه معدومة و مصادر المعلومات شحيحة , و الاستخلاصات التي يمكن أن توفرها المعلومات المثبتة , هي استخلاصا غير محايد ستنقل التاريخ من التأمل في الماضي البعيد إلى راهن زماننا حيث سيكون للتاريخ ها هنا قيمة استثنائية تحدد الكثير من مواطن مشروعية ـ أو لا مشروعية صراع .

كتاب و مؤرخون عديدون تناولوا هذا الجانب ـ جانب الوضع التاريخي للصحراء الغربية ـ موريس باربي الباحث و القانوني الفرنسي تناوله بشئ من التفصيل , فرانسكو فيلار القانوني الإسباني تناوله أيضا , توني هودجز ثبت الكثير من الوثائق في تناوله لكتاب جذور المسألة الصحراوية , أما في اللغة العربية فقليلة هي المراجع و غالبا فهي لا تفي بالغرض , باستثناء بعض الوثائق التي يمكن أن تدعم هذا الموضوع , و ترجمتنا لكثير من الوثائق الأجنبية , وفرت لنا ـ كماً ـ من المعلومات , يكفي للقارئ أن يحاكمها ليقف على حقيقة المزاعم المغربية , حول الحقوق التاريخية للمملكة المغربية في الصحراء الغربية .

إن جميع هذه الدراسات , إضافة لما وضع بين أيدي أعضاء هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي و

منظمة الوحدة الأفريقية , و التي حصلنا على معظمها تقول أنه تحت القرن العشرين , لم يكن المغرب دولة موحدة , بل كان مزيجا من القبائل التي تحكم غالبيتها اسميا من قبل السلطان أو - المخزن - و الأراضي التي كانت محكومة فعليا من قبل السلطنة , هي المدن و السهول و هي التي تعرف بأراضي المخزن , بينما الأراضي التي كانت خارج سيطرته فهي تتكون في معظمها من المناطق صعبة المسالك , كجبال الريف الأطلسية الثلاثة , و قليل من السلاطين المغاربة كانوا قادرين على فرض سيطرتهم على قبائل البربر الجبلية أو فرض الضرائب عليهم , و معظم السلاطين الذين عرفتهم المملكة المغربية كانوا منشغلين بإحباط المؤامرات التي تحيط عروشهم و بقمع الانتفاضات الشعبية التي تبرز بين ظهرانيهم , أما مطامحهم التوسعية , فغالبا ما كانت شاغلا آخر يستنزف اقتصادياتهم , إضافة إلى الوضع الاستعماري الذي كان يجثم على صدورهم , فطيلة القرنين الرابع عشر و الخامس عشر , كانوا منشغلين بالغزوات البرتغالية و الاسبانية و على امتداد القرن السادس عشر وصولا إلى القرن التاسع عشر , كانت الإمبراطورية العثمانية تحكم الساحل الجزائري , حتى بدأت فرنسا احتلالها للجزائر عام (1830) , أما حين كان سلاطين المغرب يعيرون التفاته للصحراء الغربية , فقد كانت تلك الالتفاتة لا ترمي إلى التوحد مع هذا الجزء من المغرب العربي الكبير , و إنما إلى حماية القوافل التجارية التي تعبر الصحراء الغربية باتجاه إفريقيا , أو تحويل الطرق التجارية التي تأتي من إفريقيا باتجاه مدنها , و هذا بطبيعة الحال سيتطلب السيطرة على الوحدات الإستراتيجية , و مناطق الأسواق , و مناجم الملح و الينابيع , التي تعتمد عليها التجارة الصحراوية .

و هكذا , فخلال حكم أقوى السلاطين , كان يستطيع ((المخزن)) أن يسيطر على واحات بعيدة مثل (الغويرات) , أو (توات) , و التي يمتد بخط متواصل من واحات (تافيلالت) في جنوب شرق المغرب , و لمسافة خمسمائة ميل في الصحراء الجزائرية حيث تتجه القوافل من هناك باتجاه وادي النيجر .

إن مناقشة هادئة لهذه الحقيقة التاريخية ستجعلنا نطرح السؤال التالي :

- هل بإمكان المملكة المغربية أن تطالب الآن بالصحراء الجزائرية , بدعوى إنها سيطرت عليها في وقت غابر ؟ و إذا كان من حقها هذه المطالبة , فما معنى أن تصمت ؟! أليس صمتها هذا تفريطا بحقوقها الوطنية وفق مقولاتها التاريخية المعتمدة على منطق السيطرة ؟.

حسنا .. إن إجابات أكثر من قاطعة سنعثر عليها في تقصي هذا الموضوع .

((إن المخزن فعليا , استأثر بنفوذ محدود, و لبعض الوقت على الثغور الجنوبية للمملكة المغربية كالواحات و مناطق الأسواق في واد نون , و في منطقة ما قبل الصحراء للمرور و التبادل بين عالمي الزارعين مقابل

الأطلس , و بدو الصحراء الغربية , و في بعض الأوقات كان يحكم هذه المناطق حكام معينون من قبل السلطان , و كانت تقام الحاميات هناك و لكن ثمة فترات طويلة تمتد لعقود كان فيها السلاطين عاجزين عن توسل البيعة أو التبعية ـ كمناطق الأطلس و جبال الريف- بينما كانوا قادرين على ممارسة السيطرة على بعض القرى و المناطق ذات السكان المقيمين , و لكن في جنوب ((درعا)) في المنطقة المحاطة بالصحراء , و التي هي الصحراء الغربية اليوم , و التي تصل إلى ((إدرار)) في شمال موريتانيا , فلم يكن هناك واحات هامة , و لا مستوطنات من أي نوع - إلا في ((تندوف)) , حيث بنى الطاجكانت مدينتهم الجزائرية عام (1852) - و كانت هذه المناطق مسيطرا عليها في المقام الأول من قبل البدو , مربي الإبل ((أبناء الغيوم)) , الذين لم يكن بإمكان السلطان إخضاعهم ... هؤلاء كانوا حذرين من السلاطين المغاربة , و كانت علاقاتهم بالسلاطين قائمة على سببين :

فإما أنهم يعملون بحماية القوافل التجارية التي تمر بأراضيهم مقابل أجور , و هذه الخدمات التي كانوا يقومون بها , بمثابة ((ترانزيت)) يضاف إليها ((الخوات)) (الضرائب القصرية) , و إما أنهم كانوا يعقدون تحالفات مؤقتة مع السلطنة , و بكامل إرادتهم بإنجاز أهداف تجارية مقابل أخذهم للمساعدة ضد أعدائهم القبليين , أما أهم القبائل الصحراوية و أكثرها انتشارا فهي لا تعترف بسيادة السلطان عليها .. و لقد عاشوا في هذه الصحراء منذ أن سكنوها , محافظين على استقلاليتهم عن السلطنة و أضافت لكل هذا و ذاك فإن النية السياسية لمجتمع الصحراء و التدابير الاجتماعية و الإدارية التي اتخذها هذا المجتمع , مستقلة و مغايرة تاريخيا للمملكة المغربية , ففيما تحكم القبائل المغربية من قبل الوالي أو الملك , يحكم المجتمع الصحراوي مجالس مستقلة , منتخبة من القبائل , هي مجالس أيدي الأربعين - أو آية الابعين - و هي تشكل نموذجا خاصا و نادرا في إدارة المجتمعات , و بالإضافة لهذا أيضا فليس ثمة إشارة تاريخية تقول إن واحدا من سلاطين المغرب تجرأ على حكم أو فرض ضرائب على هذه القبائل , فهذا المر كان دائما بحكم المستحيل كون هذه القبائل لا تخضع لسلطانه , و كونها تتوزع جماعات في صحراء مترامية الأطراف , و ليس من اليسير على السلطنة وضعهم داخل هيمنته , سواء بالغزو أو بالتحالف , أما الاستعمار الأوروبي بإمكاناته الهائلة , و آلته العسكرية المتطورة , فقد استطاع ليسيطر بصعوبة بالغة و لوقت قصير جدا بالقياس مع الأقطار المجاورة للصحراء و ذلك في مطلع القرن العشرين اثنان فقط من الحكام المغاربة استطاع أن يلعب دورا محدودا في الصحراء الغربية و هما من سلالة السعديين : محمد الشيخ (1548- 1557) , و أحمد المنصور (1578- 1603) : فقد شقا طريقهما إلى السلطنة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ,

بواسطة مقاومتهم للغزوات الأوربية على سواحل الأطلسي , و في ظرف كان فيه السعديون يحاولون توطيد هيمنتهم على طول وادي النيجر في نهاية القرن الخامس عشر , و هدفهم كان السيطرة على تجارة القوافل , و لذا فقد هاجموا المواقع البرتغالية على طول الساحل الأطلسي , و من ضمنها البساطات البرتغالية التي كانت تحتل بعض سواحل أغادير , حتى احتلوها عام (1541) , ثم عادوا إلى مخرجهم البحري التجاري في سوسا .

أهم المشاكل التي يواجهها هؤلاء هي أن التجارة القادمة من النيجر , كان عليها أن تمر بالمغرب تماما , و بهذا تضمن السلطنة ضرائب المرور و تنشط وضعها التجاري , غير أن الأمور كانت تسير بما لا تشتهيه السلطنة فقد كان يحدث عكس المطلوب , فهذه القوافل كانت تتدفق من النيجر باتجاه المدن الجزائرية , التي يسيطر عليها الأتراك مثل التلمسان عبر واحات ((توات)) و بالإضافة إلى ذلك فقد كانت الممالح الرئيسية تقع في شمال غربي مالي , و كان سلاطين المغرب يطمحون إلى السيطرة على هذه الممالح , و منذ وقت مبكر طالبت السلطنة بحقوقها بالسيطرة على هذه الممالح و فشلت مساعيها إلى أن قام السلطان محمد الشيخ بمهاجمة الممالح على رأس حملة توجهت إلى الصحراء الغربية , ووصلت على مدينة ((ودان)) قرب أدرار في موريتانيا , إلا أنه انسحب حيث علم أن أفارقة النيجر قد هبوا لملاقات حملته و مقاتلتها , و تكررت هذه المحاولة على يد ابنه الثالث أحمد , فعهد هذا السلطان , كان عهدا قويا بالقياس مع عهود أسلافه و بخاصة بعد انتصاره عام (1578) في معركة الملوك الثلاثة التي قتل فيها ملك البرتغال((سيبا سيتا)) ففي عهده حررت المغرب من السيطرة الخارجية و صارت قوة يحسب حسابها سواء من قبل الأوربيين , أو العثمانيين , إذا أخذ هذا السلطان لقب أحمد المنصور الذهبي , و هو السلطان الأكثر قوة من بين السلاطين الأحد عشر الذين سبقوه و الذين مات منهم ثمانية باغتيالات مختلفة , مما أعطى سلطانه , وضعا مستقرا على المستويين الداخلي و الخارجي.

لقد كانت مطامح هذا السلطان , السيطرة على السعديين في واحات ((أدرار)) في موريتانيا و ((توات)) في الجزائر لذلك فقد أرسل عام (1584) , قوة على النيجر عن طريق أدرار , و هذه المحاولة أخفقت في الوصول إلى غايتها بعد أن أنفق جنود حملته من الجوع و العطش في الصحراء و بطريقهم إلى النيجر , إلا أنه كرر المحاولة ثانيتا بهدف السيطرة على المراكز التجارية في النيجر , فوجه حملته إليها بقيادة عسكري إسباني و ذلك عام (1590) .. بعد قطع الحملة لمسافة تبلغ (1300) ميلا في الصحراء .. استطاعت أن تهزم المقاتلين النيجريين المسلحين بالرماح , و بذلك بفعل التسليح المطور الذي امتلكته الحملة - و بطبيعة

الحال فالسلاح الناري يعتبر متطورا بالقياس إلى الأسلحة البادائية التي كان يستخدمها النيجريون - و بعد سيطرة الحملة على النيجر , اتخذ السلطان أحمد المنصور من ((غاوا)) عاصمة لمستعمرته , و بدأت قوافل الذهب و العبيد تصل إلى المغرب على قوافل تمر عبر الصحراء الغربية .

بالنسبة إلى أحمد المنصور , كانت الصحراء بحرا لا بد من عبوره للوصول إلى مستعمرته الجديدة حيث مناجم الملح التي تعتمد عليها التجارة السلطانية بما يجعل أهميتها مساوية لأهمية الذهب, و لم يكن لأحمد المنصور ما يكفي من الدوافع لاحتلال الصحراء , فكان يكفيه أن يقيم تحالفات مع القبائل الصحراوية , و كان عليه أن يدفع ضرائب مرور على قوافله التجارية المارة بالصحراء مقابل حماية القبائل الصحراوية المحاربة لهذه القوافل ,فقوافله التي تمر سواء إلى مناجم الأملاح أو إلى جبال الذهب في النيجر , كانت الصحراء بالنسبة لها ممرا إجباريا لا بد من دفع الضريبة لسكانها مقابل مرور هذه القوافل , و الضريبة مقابل خدمتين :

الأولى : عدم ممانعة القبائل لهذه القوافل .

و الثانية : حماية هذه القوافل , و لكن من هاتين الخدمتين أجور مختلفة .

إن فكرة الإستلاء على الصحراء الغربية , لم تكن إلا ضربا من الحماقة و تحقيقها بحكم المستحيل , و لذلك فلم يحاول هذا السلطان الإقدام على مثل هذه المحاولة , و أسباب الاستحالة تتلخص في :

أولا : الوضع الاستقلالي لقبائل الصحراء الغربية و استقلاليتها التاريخية عن السلطنة .

ثانيا : الامتدادات البعيدة للصحراء , و انتشار القبائل في كل مكان منها , بحيث تصبح فكرة غزوها محض جنونية, عواقبها وخيمة على السلطنة .

ثالثا : عدم دراية جيوش السلطنة بالجغرافية الصحراوية فهي متاهة كبيرة بالنسبة لهما , فمجرد المرور بها باتجاه النيجر فكان يكلفهم مئات الضحايا , فكيف حال احتلالها ؟

إن هذا العهد , عهد أحمد المنصور , شهد إرادة سلطانية في التوسع نحو الجنوب , و قد انتصرت هذه الإرادة في بعض ملامحها , فاحتلت قواته مناجم الملح في ((تمبكتو)) شمال غرب مالي , و هي المادة التي تمكنه من شراء الذهب و الفضة و العبيد من السودان (مالي حاليا) فاندمج الناس الذين أوجدهم أحمد المنصور في تمبكتو , و قد دفع هذا الشعب الضريبة للمغرب مدة قرن , أي حتى عام (1727), و لكن الأمر تعلق فقط بالعلاقات التجارية , أي أن الحدود المغربية لم ((تتمدد)) نحو الجنوب كما تدعي حكومة الحسن اليوم .. و في القرن التاسع عشر , إذا ابتدأت الغزوات الأوروبية إلى سواحل الأطلسي , لم يكن المغرب

الأقصى يمتلك حدوده الحالية , فقد كان المغرب مؤلفا من جزئيين فقط :

- المنطقة الصحراوية , التي لها فاس و مراكش كمراكز , و المناطق الجبلية (الريف أساسا) و الحدود الجنوبية لهذه المنطقة من المغرب و هي لا تتعدى و لم تتعد قط وادي درعا , و تجدر الملاحظة أن الحدود الشمالية الأصلية للصحراء الغربية تقع على هذا الخط , و هذا ما تثبته معاهدة تطوان من النص العربي, (و لكن الذين صاغو النص بالإسبانية كانوا حريصين على مد حدوده إلى الجنوب تحت وطأة إرغام فرنسا لإسبانية على التخلي عن مناجم الملح , في المنطقة الجنوبية الشرقية من الصحراء الغربية , و هي الحالة التي تمت تسويتها في 1904 بعد أن أصبحت فرنسا حرة التصرف في المغرب , إذ تركت لاسبانية رسم الحدود بسهل سوس) .. و في السنوات التالية استمرت فرنسا كقوة ذات نفوذ في شمال غرب أفريقيا , و في عام (1912) تمكنت من السيطرة على الجزء الجنوبي من المغرب , و بموجب معاهدة ((أوكافيون)) (1958) تخلت إسبانية للمغرب عن منطقة طرفاية شمال الصحراء الغربية

إن العودة إلى نهاية عهد أحمد المنصور الذي استمر حتى عام 1603 تقول أنه على أثر موت هذا السلطان , ظهرت الشقاقات في مملكة السعديين و باتت المملكة مملكتين , واحدة في مراكش , و الثانية في فاس , و ظهرت دويلات صغيرة في أمكنة أخرى , و بات الخطر الإسباني يتهدد تخوم المملكة , أما عن المستعمرة المغربية في النيجر , ففي واقع الحال استقلت عن السلطنة , و تركت مقاليد السلطة فيها لفاتحيها , الذي تزاوجوا مع النيجريين , و بقيت هذه المستعمرة تحت سيطرة القوات الفاتحة المستقلة عن المخزن .. حملة واحدة حاولت السلطنة السعدية القيام بها باتجاه النجر عام (1618) و أخفقت .. شراذم المملكة توزعت على هيئة دويلات , فظهرت في جنوب المغرب دويلات قوضت سلطة السعديين على تجارة المرور عبر الصحراء الغربية .. بينما سيطر على هذه الأجزاء مرابط يدعى ((أبو محلي)) , و أصبح حاكما نافذا فيما بعد .. إن هذا سيطر على جزء كبير من التجارة بين جنوب المغرب , و أفريقيا السوداء , حتى موته عام (1614) فعمل السعديون على أن يحكم هذه المنطقة مرابط آخر هو ((يحيى بن عبد الله)) ,الذي أصبح بدوره حاكما مستقلا لمنطقة ((سوسا)) و قد قوض حكمه أبو حسين السملالي , الذي أسس إمارة مستقلة في ((تزاروالت)) مقابل الأطلسي , و في ميناء حاسي , الذي كان يلتقي فيه تجار الصحراء بالسفن القادمة من أوروبا.

و بعد موت سملالي (1659) , فقدت تازاروات استقلالها , فقد صعد إلى السلطة مولاي رشيد (أقدم أسلاف الحسن الثاني من السلاطين) , و هو من سلالة تعرف جيدا تجارة القوافل مثلهم مثل السعديين .

و بعد صعود السلطان مولاي رشيد (1664- 1672) دخل فاس (1966) و مراكش (1669) و عام (1670) أرسل حملة إلى الصحراء الغربية بقصد احتلالها و السيطرة على قبائلها و كانت هذه الخطوة بمثابة المحاولة الصريحة و قد مكنت ((مولاي رشيد)) أن يلعب دورا محدودا في الصحراء بعد إن استتبت أمور دولته في الداخل , غير أنه في محاولاته التوسعية الرامية إلى إخضاع هذه المنطقة و التي استمرت ستة عشر عاما من المحاولات المستقتلة , و وجه بإحباطات كسرة مطامحه دون أن يستطيع فعل شئ يذكر , و جاء بعده سليله مولاي إسماعيل يتابع مطامع مولاي رشيد , و مولاي إسماعيل يمثل مرحلة متقدمة على سابقه من حيث أوضاع سلطنته , حيث نهضت قوى عسكرتارية كبيرة , ضمت ما يقارب (150) ألف جندي كلهم من العبيد الذين لا تربطهم أي جذور بالمجتمع المغربي المنقسم و لا تربطهم أي رابطة في الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) المستقلة فعليلا و تاريخيا عن السلطنة .

النزوعات العسكرتارية لمولاي إسماعيل .. المدفوعة بالمطامح التوسعية - الاقتصادية , و بالحلم الإمبراطوري , جعلته يسيطر على ((تمبكتو)) بهدف جمع المزيد من ((العبيد)) من خلال حملة شنها على المنطقة المذكورة عام (1672) . حيث أقر باشاوات تمبكتو بالسيطرة الاسمية للسلطان , في حين ظلوا واقعيا غير خاضعين لسيطرته , و خلال فترة حكم ((مولاي إسماعيل)) أرسل هذا السلطان حملات إلى موريتانيا أحرز خلالها آلافا من ((العبيد)) مستغلا الصراعات القبلية , و عقد خلالها اتفاقات مع القبائل الحسانية الأقوى , مستغلا الخلافات القائمة بينهم و بين الصناهجة , و يبدو أن نجاح الحملة , مكن ((مولاي إسماعيل)) من قيادة حملة أخرى عام (1679) , فأخذ قوات جيشه إلى الجنوب و إلى إدرار , و نشرها في أنحاء موريتانيا , و استطاع أيضا أن يستعبد قرابة ألفين من الخلاسيين , مع أطفالهم من القبائل الموريتانية , و هذه الحملات التي كانت تعبر إلى الجنوب من أدرار , و شرق الساقية الحمراء , لم يكن لها تأثير مباشر على الصحراء الغربية , أما فيما يخص ((تمبكتو)) فإن السلطان لم يكن له أثر على الباشاوات , الذين حكم خمسة و ثمانون منها المدينة أثناء فترة حكمه دون مراسيم ملكية , و في عام (1740) , كان على ((تمبكتو)) أن تدفع الجزية للطوارق الذين احتلوا المدينة في تسعينات القرن الثامن عشر .

في الواقع , بعد موت ((مولاي إسماعيل)) تقلصت حتى العلاقات الفاترة ما بين الصحراء الغربية و وادي النيجر مع السلطنة المغربية عام (1727) و خلال هذه الفترة ذهب توماس بيلو , و هو رجل إنكليزي , أصبح قائدا للجيش المغربي , ذهب في حملة إلى الجنوب وصل بها إلى نهر السنغال عام (1730) , لإحضار العبيد و الذهب و العاج , نيابة عن احد أولاد مولاي إسماعيل و هو مولاي عبد الله

من جديد ,و في عهد مولاي عبد الله دخلت المغرب في عهد فوضى , حيث صار جيش العبيد , يتوج الملك و يخلعه متى يشاء , فمولاي عبد الله حكم ما لا يقل عن أربع فترات , نحي خلالها ثلاث مرات و أعيد و شرذمت السلطنة من جديد ,حيث استقلت قبائل البربر في الريف و جبال الأطلس فاهتزت المملكة و انفلتت من قبضة السلاطين و حتى الطرق التجارية خرجت عن هيمنة السلطانية , لتنقل مرة أخرى إلى الشرق لمصلحة العثمانيين الذين يحكمون الجزائر , أو إلى الجنوب الغربي لمصلحة الفرنسيين الذين يسيطرون على السنغال .

وهكذا اضمحلت فرص السلاطين في إبقاء الاتصال التجاري مع تراب البيضان ,حين عادت المناطق التي تقع شماليها تماما مناطق وادي النون و السوس , إلى حالتها السابقة , كجزء من بلاد السيبة , و قد كانت هذه المناطق تغلي من الداخل , بسبب تحول طرق القوافل التجارية الصحراوية , من الموانئ الجنوبية في ماسة إلى الميناء الجديد ((أغادير)) الذي أقيم غرب مراكش من قبل السلطان محمد بن عبد الله (1757- 1790) , و في عام 1765 , و هذا الأمر أدى إلى القيام ((علي حدجي)) ببناء سوق أساسية في ((واد نون)) و كان من الواضح ضعف السلطان محمد , بحيث لم له أي تواجد في الصحراء , حتى إن ملك أسبانيا ' كارلوس الثالث طلب مساعدة السلطان ببناء محطة صيد في جزر الكناري قبالة السواحل الصحراوية , و طلب من السلطان تأمين الحماية لهذه المحطة , و كان رد السلطان: ((إن جلالته تحذر سكان الكناري من إرسال أي حملات صيد إلى واد نون و ما ورائها , فهو لا يتحمل المسؤولية , عن الطريقة التي سيعاملون بها من قبل الصحراويين الذي ليس بوسعه فرض القرارات عليهم , حيث لا يقيمون في مكان ثابت , و يسافرون حيث يشاءون و يضربون خيامهم أينما يختارون)) . .

إن هذا يدلل بما فيه الكفاية ، على عدم مقدرة السلطنة على السيطرة على القبائل الصحراوية ، ويؤكد أيضا عدم موالاة هذه القبائل للسلطنة ، كما يؤكد عدم تبعيتهم لها ، وفي رسالة ثانية من السلطان إلى ملك إسبانيا جاء : ((أن سكان وادنون ، ليسو تابعين لي ، ولا يخشون أحدا ، إنهم منفصلون عن دولتي وليس لي سلطة عليهم ، أنهم لا يخضعون لحكومتي ولا لأي حكومة أخرى)) . فإذا كان هذا هو حال منطقة ما قبل منطقة وادنون ، التي تبعد بضعة أميال شمال الصحراء الغربية الحالية ، فكيف سيكون حال الصحراء نفسها إلى الجنوب ؟.

هذا الحال يتأكد ثانية بعد استلام مولاي سليمان للعرش المغربي في 1792 ، ففي آذار (مارس) من عام 1799 ، وقعت حكومته اتفاقية سلام وتجارة جديدة مع إسبانيا ، وفي هذه الاتفاقية بند يقول: ((إذا تحطمت

أية سفينة إسبانية في وادنون أو على شاطئه ، حيث لا تمتد سيطرة جلالته الملكية ، فأنه سيبدى صداقته للجلالة الكاثوليكية بأن يحاول اتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة ، لإنقاذ طواقم السفينة ، والأشخاص الآخرين الذين قادهم سوء حظهم إلى الوقوع في أيدي هؤلاء السكان))

و تثبيت هذا البند سيتطلب التشديد على المنطق الصريح الذي وقعت به المعاهدة و التي تتضمن اعترافا كاملا بعدم سيطرة السلطنة على هذه المناطق , و معاهدات كثيرة مشابهة لهذه المعاهدة , وقعت ما بين السلطنة و بريطانيا و الولايات المتحدة في نهاية القرن الثامن عشر , و ستينات القرن التاسع عشر , و تتكرر فيها مثل هذه المفردات , و جميعها تؤكد أن الأطراف التي تقيم معاهداتها مع السلطان تحسب في اتفاقياتها انعدام سلطة السلطان على المناطق البحرية الصحراوية و قد حصلت حوادث عديدة , قام خلالها الصحراويون بأسر بعض قباطنة السفن أو بحارتها , و بعد السر كان السلطان يرغم على افتدائهم بالأموال لتحسين علاقاته بالقوى البحرية الأوربية , دون أن يكون بمقدوره أن يأمر بإطلاق سراحهم , و فوق ذلك فقد كانت القوى الأوربية تعقد اتفاقات مباشرة مع سادة القبائل الصحراوية دون تدخل السلطان أو معرفته , و من المعروف أن الصحراويين كانوا يعتقدون اتفاقاتهم التجارية مع الأوربيين دون أدنى حد من حدود التنسيق أو الاستشارة للسلطنة . من هذه الاتفاقيات اتفاقية تجارية بين الصحراويين و التجار الإنكليز و التجار الأسبان عقدها حبيب بن بيروك في ((واد نون)) كذلك الاتفاقية التي وقعها محمد بين بيروك في ((واد نون)) ، كذلك الاتفاقية التي وقعها محمد بن بيروك مع الاسكتلندي دونالد ما كنزي في تموز ((يوليو)) 1879 ، والتي أسست لشركة شمال غرب إفريقيا ، وإذا عدنا للاتفاقية المشهورة حول سوق ((سانتاكريز دي ماربكينا)) والتي تتعلق بتحطيم السكان الصحراويين لهذه السوق ، فسنلاحظ أن هذه الاتفاقية تستبعد السلطان المغربي عن السواحل الصحراوية ، وإن العلاقات تتم بصورة مباشرة مع الصحراويين وسادة القبائل ، ووفق التقصي التاريخي نعثر على إجماع مؤرخي تلك الفترة ، وهذا الإجماع يقول أنه في عهد السلطان الحسن الأول لم يكن بوسع هذا السلطان أن يضع شعب الصحراء أو الشعب الموريتاني تحت سلطته حتى اسميا ، فقد أرسل هذا السلطان عام (1886) مبعوثين إلى الصحراء وموريتانيا لإقناع سادتها وأمرائها للاعتراف بسيطرته ، ولكن لم يكن أحد منهم راغبا بذلك وحتى طرفاية فلم تستطع السلطنة السيطرة عليها إلا في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر حيث وقع السلطان مع بريطانية اتفاقية اشترى بموجبها المحطة التجارية في ((طرفاية)) ، وهي المحطة التي انتزعتها بريطانية من مؤسسها ماكينزي .

إن حالة تاريخية كهذه ، تعلن صراحة أن الصحراء الغربية وموريتانية لم تكن في يوم من الأيام تابعة - للمخزن - و انه (سلطان المغرب) , لم يكن في يوم من الأيام مسيطرا , على إحدى هاتين المنطقتين , و إن الصحراء كانت دوما مستقلة عن الإدارة السلطانية , و إذا ربطنا هذا بما سبق و قرأناه في تقصي المقاومة الصحراوية للغزاة الأوربيين بدءا من القرن الثالث عشر , وحتى خروج اسبانيا و اتفاقية مدريد , فسنجد أن السلطنة المغربية , ستقتصر في سياستها تجاه الصحراء الغربية , على أن تلعب دورا مساوما على هذه الصحراء , أو أن تكون تابعة لدولة أوروبية في سيطرتها على الشواطئ الصحراوية , فإحباط ثورة الشيخ محمد الهيبة ولد الشيخ ماء العينين الذي نصب نفسه ملك في جنوب المغرب لمدة سنة , والوقوف بمواجهة جيش التحرير وتفتيته , وهو الجيش الذي تتألف قاعدة وقيادته من الصحراوين , ثم محاولات الانقضاض على التكونات الأولى لحركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عبر قتل زعيمها محمد البصيري وضرب مقاتليها والتآمر عليها ومحاصرتها , وحتى راهننا الذي تستمر فيه المملكة المغربية بلعب دورها محاولتا الاستئثار بهذا القطر , فكيف سنفهم دعاوى الحسن الثاني للحق التاريخي بالصحراء الغربية ؟! . . إن شعارا كبيرا طالما استطاع تضليل شعوب الوطن العربي قد وضعه الحسن الثاني على موائد تسيل اللعاب . . هذا شعار استطاع ولوقت غير قصير , تطويق جبهة البوليساريو في إطارها عربي , وهذا الشعار يستند على مزاعم تقول : وهذا الشعار يستند على مزاعم تقول : ((إن هذه الجبهة انفصالية تسعى لفصل إقليم مغربي عن جسده الأم)) . . فهل كانت الصحراء تابعة للمغرب يوما لتنفصل عنه ؟! . إن أمرا هاما علينا ملاحظته من التاريخ القديم لهذه المنطقة , فوجود الصحراء الغربية , هو وجود سابق لوجود المغرب نفسه , ولا يمكن إنكار أنه في نهاية الأوج الروماني , قليلون هم الذين يجرؤن على السفر إلى الجنوب النهر الذي يفصل الرباط وسلا , من بين التجمع البشري الذي كان موجوا في الجنوب , حيث ظهرت السلالات الرئيسية الثلاثة التي حكمت المغرب : الصناهجة - السعديون - المرابطون , و أيضا العلويون و جميعهم جاؤوا من الجنوب .

و هم سلالة الحسن الثاني التي جاءت إلى الحكم في القرن السابع عشر . فالتاريخ الحقيقي للشعب المكون من مزيج من بربر صناهجة و العرب الذين يسكنون الصحراء الغربية , و يعود إلى آلاف السنين , ثقافتهم و جنسهم متميزان و تاريخيا كانوا دائما مستقلين و غير تابعين . . طرق القوافل التي كانت تمر بحدودهم , كانت توفر لهم مصدرا للرزق و التزود من التجار الأوربيين الذين كانوا يجازفون بعبور قطرهم . و الصحراويون الذين كانوا يراقبون أرضهم , كانوا يكبدون الهزائم تلو الهزائم لتوسعيات السلطانية باتجاه

بلادهم و هذا يبرر أنه لم تشهد الصحراء الغربية في يوم من الأيام أية تبعية للمغرب و بالتالي فإن الحجة الملكية المغربية في احتلال جيش الحسن لتراب الصحراء , في حجة محض باطلة , و إن الرياء التي مارسته الدعاية المغربية مفتضح , و هذا سيجعل قضية الصحراء في وضعها الحالي , قضية تصفية استعمار و تحقق إرادة الشعب الصحراوي في الحرية و الاستقلال .

إنه منذ انسحاب الإدارة الإسبانية في 26 شباط (فبراير) 1976 , و إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فجر 27 شباط من نفس السنة , فإن طبيعة المشكل الصحراوي قد تغيرت , إذا أصبح الموضوع باعتداء دولة على دولة

المملكة المغربية تعتدي على الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . . و لماذا ؟ لأن الملك الحسن وحدوي ؟! . . هل يمكن لعاقل أن يفترض أنه من الممكن لنظام وحدوي أن يجهز على أول و أهم تحالف وطني ديمقراطي شهدته منطقة المغرب العربي عبر جيوش تحرير المغربية . . إن في هذا المثل تجربة على طبيعة التضليل الملكي المغربي الذي يصور الآن أن المشكل الصحراوي هو حرب أهلية بين طرفين مغربيين .

إنه في واقع الحال ليس حربا أهلية بين طرفين يتنازعان على السلطة , حتى تكون الغلبة لأحدهما .

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وليدة حركة انفصالية فأرضيهما تتميز على مر التاريخ عن أراضي المملكة المغربية , و كلتاهما تحدها تخوم متمايزة و معروفة على الصعيد العالمي و معترف بها على نحو الذي هي عليه .

إن استقلال الصحراء الغربية لم تشكل تقطيعا لا وصال المغرب و لا انتهاكا لوحدته الترابية و قد رفضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بصورة قاطعة إدعاء المغرب بأن كانت له سيادة على الصحراء الغربية .

فإن الدوافع الحقيقية للمغرب في غزوها للصحراء الغربية تتمثل في :

- الطمع في الثروات الهائلة التي تكتنزها الأرض الصحراوية .
- الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله هذه البلاد .
- محولة لفت أنظار المغاربة عن مشاكلهم الداخلية لينشغلوا باهتمامات خارج حدود بلادهم .

إن الدول التي اعترفت بالمغرب الذي كان مستعمرة فرنسية , قد اعترفت به ضمن حدوده الحالية بدون الصحراء الغربية التي كانت بدورها مستعمرة إسبانية .

كالعديد من الكشافة الباحثين و الجغرافيين :فرنسيين , بلجيكيين , برتغاليين و أسبان الذين جابوا الصحراء

, و خصوصا في القرنين 18 و 19 , و الذين سجلت شهاداتهم . هذه الشهادات كلها تشكل دليلا متطابقا يؤكد استقلال الصحراء الغربية بصفتها حقيقة و واقعة سيولوجيا و تاريخيا مثبتا .

في السنوات الخمس و العشرين الأخيرة تميزت السياسة المغربية القائمة على التوسع في المنطقة بما يلي :

1- المطالبة بجزء من الراضي الجزائرية , حيث اقترف المغرب و للدوافع نفسها المذكورة آنفا , اعتداء ضد الجزائر سنة 1963 . (مطالبته بتند وف) .

2-المطالبة على مدى عشر سنوات بموريتانيا باعتبارها جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية المغربية , و لم تعترف الرباط بالجمهورية الموريتانيا إلا سنة 1969.

3- أخيرا اعتداء على الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي بدأت سنة 1975 , و لا يزال مستمرا حتى الآن . . أما من وجهة نظر قانونية فإن افتراض السيطرة المطلقة على التراب الوطني كشرط للاعتراف لا يشكل حجة من وجهة نظر القانونية في حالة وجود احتلال أجنبي , فلو كانت هذه الحجة مقبولة لفقدت بعض الدول المحتلة جزئيا مصداقية أي اعتراف دولي كما هو الحال بالنسبة لأنغولا , نيكاراغوا و إسبانية (حيث تحتل بريطانيا جبل طارق) و المغرب نفسه (حيث تحتل إسبانية سبته و مليلة المغربيتان) و من المؤكد أن الاحتلال المغربي , الذي لا تعترف أي دولة أو منظمة دولية به يعيق إمكانية ممارسة الجمهورية ع. ص. د لسيادتها الكاملة على الأراضي الصحراوية , و لكن هذا لا يعني انعدام وجود هذه الخيرة , و لا يلغي شرعيتها أو واقعيتها كما لا يعطي الحق لأي كان في التصرف في أراضيها فمن حق الشعب و الشعب نفسه وحده أن يقرر مصير أراضيه و ليس العكس

من جيش التحرير الصحراوي إلى

كماشة أوكافيون

منتصف الخمسينيات و حتى نهاية الستينات , فترة شهدت ولادة واسعة لنهوض وطني مغربي . . فخلال هذه الفترة نهض الجيش التحريري المغربي , و جبهة التحرير الوطني الجزائري , و جيش التحرير الصحراوي , و حرب غوار في موريتانيا , ما بين هذه الجيوش من قواسم مشتركة , جعل المغرب العربي الكبير ينهض على برنامج وطني وحدوي شعبي لم يظفر بكل النتائج المتوخاة , و لكنه ترك دليل على طريق الثورة في أقطار المغرب سيفيد كثيرا في رسم أفق مستقبلي .

إن هذا الموضوع , في قراءة الشوفنية للتاريخ , قد صادف تزويرا يمسح جوهر هذا الاصطفاف الوطني الكبير ,لصالح وضع آني وظفته السياسة المغربية الرسمية متنكرة فيه لكل شيء سوى لشوفنية المغربية المرهونة لتبرير الغزو و الاجتياح إذ صادرت النضال المشترك الذي خاضته إلى جانب القوى الوطنية الصحراوية , و عملت على إلغاء الذاكرة الكفاحية لصالح النسيان الرسمي و هكذا فقد شطبت كلمة جيش التحرير الصحراوي من أدبياتها , ووظفت انتصارات هذا الجيش لصالح جيش التحرير المغربي الذي خنقته هي بيديها و عملت على إحياء تراثه لغاية قتل موروث وطني كفاحي متمثل بجيش التحرير الصحراوي , لمرامي سياسية في إطار النزاع على الصحراء الغربية .

إن هذا لا ينقص من شأن جيش التحرير المغربي , و لكن الموضوعية التاريخية تحثنا على البحث عن خصائص ومنشأ هذا الجيش لننتقل بعده إلى جيش التحرير الصحراوي .

جيش التحرير المغربي

إن النواة الأولى لظهور هذا الجيش , ترتبط بثورة الريف المغربي , فبين عامي 1907 و 1935 , شهد المغرب الأقصى نهوضا كفاحيا مسلحا أدى فيما أدى إلى مقتل 27000جندي فرنسي , و جرح 15000 آخرين فلم تكن قد مضت تسع سنوات من عمر نظام الحماية حتى قامت إنتفاضة فلاحيه واسعة , هزت هذا النظام , فمنذ عام 1921كانت قبائل ((أنوال)) بقيادة عبد الكريم الخطابي تعلن ثورتها المسلحة و لم يستطع المستعمرون هزيمة الانتفاضة الفلاحية إلا عام 1926, بعد أن هددت فاس حيث كان عبد الكريم الخطابي يحلم بأن ينادى به سلطانا .

إن هذه الهزيمة قد وقعت الانتفاضة الريف بمواجهة الجيش الفرنسي مؤلف من 725ألف رجل , و جيش إسباني يساعده بمائة ألف رجل . .

إن هذا الكفاح الوطني كان بزعامة قائد وطني تقليدي مستنير , كان في مسعاه الكفاحي يزاوج بين التحرر و التحديث لأمر الذي طبع الحركة الوطنية المغربية بطابعة . . و الخاصية الثانية , إن الحركة الوطنية المدينية المغربية التي ظهرت للمرة الأولى عام 1934 , قد اصطفت تماما كسابقاتها الريفية خلف النخب التقليدية في البلاد و التي اضطلعت بقياداتها غير المجادل فيها حتى الاستقلال .

إن هذه النتيجة المركبة ـ قد أنتجت في جانب من جوانبها تأثيرا كبيرا في مراكش , هذا التأثير مارسته الارستقراطية العقارية الكبرى , و قد دعمها الاستعمار .

هذه الظروف قد وجهت الحركة وجهة قومية بحته , أي خالصة لا من المطالب الاجتماعية فحسب , بل كذلك من المطالب المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية .

في الواقع إن أول مطالب الحركة الوطنية , كانت مطالبات على قدر من الأحياء . . لم تكن لجنة العمل المراكشية تسعى عام 1934 إلى أكثر من ترتيب النظام لحماية .. هذه اللجنة انشقت عام 1937 إلى جناحين , جناح ملكي هو ((الحزب الوطني)) بقيادة علال الفاسي , و جناح ديمقراطي هو الحركة الشعبية بقيادة الوزاني .

الحركة الديمقراطية المفتقرة إلى قاعدة اجتماعية متماسكة كانت ذات تأثير سطحي ,و انتهت إلى فقدان طابعها الخاص , و ذوبت دون أن تستطيع انتزاع المبادرة - في حين قوي الجناح الملكي بعد عام 1943 , بعد المقابلة التي تمت في ((عرفة)) بين روزفلت و محمد الخامس و على أعقابها تأسس حزب الاستقلال , الذي اجتذب حول السلطان محمد الخامس , و علال الفاسي , و أحمد بن فريخ , أناسا من أصول أكثر تواضعا مثل عبد الرحمن بن عبيد و المهدي بن بركة الذي قتل فبما بعد على يد الحسن الثاني .

إن الحزب الديمقراطي للاستقلال , الذي أسسه الوزاني ابن جلون عام 1946 و الذي تحول إلى الحزب الديمقراطي الدستوري عام 1956 , لم يستقطب في يوم من الأيام العدد ذاته الذي استقطبه من الأنصار , و انتهى إلى أن يصير واحدا من القوى المعتدلة , لا بل على يمين حزب الاستقلال .

مؤتمر عرفه , و الوعود الأمريكية , دعمت من مواقع الاتجاه الاستقلالي الملكي , غير أن فرنسة لم تكن جاهزة لتلبية المطالب الاستقلالية لهذا الحزب ,فكان على الملك أن يتابع سياسة تدعيم الاتجاه الاستقلالي , دون أن يسمح لنفسه بالمجازفة و تعزيز الخط الاستقلالي الديمقراطي الذي يرى أن الاستقلال الناجز يأتي عبر الكفاح المسلح , و هكذا فشلت مفاوضات الملك محمد الخامس في باريس عام 1950 , مع أن الملك كان مستعدا لقبول الاستقلال المشروط , و حتى و لو كان ثمنه التبعية لفرنسا .

القضية المغربية رفعت عام 1951 إلى الأمم المتحدة, و جرى حل حزب الاستقلال , و خلع الملك في آب (أغسطس) من عام 1953 , ثم نفي و استبدل بسيدي محمد بن عرفة , و كان الثاني عجوزا قطيعا .

آنذاك كان موعد الاستقلال المحمول على أكف الدبلوماسية و المفاوضات قد سقط أرضا , و بسقوطه نهضت ثانية ظاهرة العنف الثوري ,فكانت تظاهرات المدن و محاولة اغتيال بن عرفة (1953) , و بدأت تتكون خلايا سرية مثل المنظمة الاستقلالية السرية , و الهلال الأسود و غيرهما من التشكيلات التي امتزجت في إطار جيش التحرير المغربي الذي تجذر تحت التأثير المزدوج للتدخل في حركة العمال و الفلاحين .

إن الطبقة العاملة المغربية المحرومة من الحقوق النقابية , الطبقة العاملة الجنينية , الحديثة العهد بالمقارنة مع الطبقة العاملة في أقطار المغرب الأخرى (تونس - الجزائر) هذه الطبقة تسيست و تجذرت , و انضوت تحت لواء جيش التحرير المغربي منذ عام 1954 , و اندفعت قوات هذا الجيش في حرب غوار ضد فرنسا مما دفع الاتجاه الاستقلالي المفاوض إلى إعادة تحريك مفاوضاته مع فرنسا لينتصر محمد الخامس , و يعود إلى المغرب مستقبلا من حزبه و اتجاهه استقبال الفاتحين حاملا موافقة فرنسا على مبدأ الاستقلال و ذلك عام 1955 .

إن المغرب العربي بمجموع أقطاره , عاش ما بين 1951 إلى 1956 , تحت شعارات موحدة , و برامج كفاحية موحدة ,فحين كان جيش التحرير المغربي يقاتل بمواجهة فرنسا كان من بين قياداته الأولى ثوار جزائريين ,و جزء كبير من قواعده تشكل من الثوار الصحراويين و بمستوى عال من التنسيق بمواجهة الاستعمارين الفرنسي - الاسباني كان مجموع هؤلاء يكافحون , فحين كان جيش التحرير المغربي يقاتل فرنسا في مراكش ,كانت قوات جبهة التحرير الجزائرية تضرب الفرنسيين المتواجدين في تندوف , و قوات جيش التحرير الصحراوي تشن هجماتها على مراكز القوات الفرنسية في موريتانيا و على الجنوب المغربي حيث تتمركز القوات الفرنسية , و في ذات الوقت يضرب مراكز القوات الاسبانية في العيون و الداخلة و امتداد الشواطئ الصحراوية .

إن فرنسا التي أنهكت بتواتر هذه الضربات كانت مرغمة على منح المغرب استقلالا صوريا , لترسم إستراتجية استعمارية جديدة تأخذ بعين الاعتبار رغبات محمد الخامس الدبلوماسية , المتنافرة مع روحية حرب التحرير الشعبية ,و هي الحرب التي ستقطف الثمار الديمقراطية من شجرة التحرير الوطني , و بالتالي ففرنسا التي منحت محمد الخامس استقلال مملكته , لم تمنح هذا الاستقلال دون ثمن و إنما وضعت الثمن الفعلي لما منحته , ملاحقة جيش التحرير المغربي و خاصة بعد معاهدة أوكافيون , حيث بات الملك يلاحق خلايا جيش التحرير فارضا عليها إما أن تلتحق بالجيش النظامي الملكي , أو تسلم أسلحتها , و كان أن شلت فعالية هذا الجيش و سحقت قاعدته الأساسية و تشرد جزء كبير من قياداته .

و هكذا فقد ضرب الجناح الراديكالي في جيش التحرير المغربي لتنتصر سياسة محمد الخامس , الذي سيتابع دوره في الإستراتجية الاستعمارية من خلال مطاردته لقوات جيش التحرير الصحراوي في نفس الوقت الذي كانت قواته النظامية تطارد جيش التحرير المغربي .

جيش التحرير الصحراوي

إن أية محاولة لتحليل ظاهرة الكفاح الوطني الصحراوي , لا بد و لن تأخذ بعين الاعتبار أنتروبولوجيا الشعب الصحراوي , فللشعب الصحراوي خصائص مجتمعية ـ تاريخية أبرزها :

ـ مجافاة الصحراوي للقبول بالخضوع للسلطة المركزية , أيا كان شكله و التفاهم حول مجالسهم المنتخبة التي تمثل ضمير الشعب الصحراوي , و التعبير الأكثر طوعية عن شكل القيادة الجماعية , الأمر الذي سيجعل الصحراوي أشد نفورا من غيره في قابلية أن يكون مستعمرا .

ـ الوضع القتالي المتقدم للصحراويين , بحكم التقاليد العريقة , التي لعبتها القبائل المقاتلة , منذ أن سكن الصحراويون قطرهم .

ـ الدور الوطني الذي لعبته الزوايا الدينية في الصحراء الغربية و أهميته هذا الدور تأتي من الطبيعة الروحية العميقة لهذه الزوايا التي تتحكم في شؤونها الدينية , لربط الديني بالسياسي , و بالتالي محاربة الكفر و أهله و الاستعمار هو الكفر بالنسبة للصحراويين.

ـ القيادة المنظمة للصحراويين من خلال تنظيمهم التاريخي العريق ((مجلس آية الأربعين)) الذي يشرف على شؤون الحرب و السلم و التجييش , و هو القوة القادرة على تنظيم أغلبية الشباب الصحراوي في وقت قصير , بحيث تلبى دعوة هذا المجلس دون تردد.

إن هذه الخصائص ستجعل من المجتمع الصحراوي , مجتمعا قادرا على حماية حدوده الوطنية . . وبرز هذا المر منذ المحاولات الاستعمارية الأولى التي جاءت على يد البرتغاليين و وصولا إلى مكافحة الاستعمار الاسباني و إخراجه من الصحراء , ليواجه غزوا ثالثا ممثلا بالنظام الكومبرادوري المغربي , و في تجربة جيش التحرير الصحراوي سنعثر على حالة تمثل شكلا كفاحيا راقيا طالما أغفل الحديث عنها .

إن شكل المقاومة التاريخية للصحراء الغربية , سواء قبل الاحتلال المباشر للصحراء أم بعده كان يتخذ الشكل التالي :

في أية محاولة أو اعتقاد , بأن ثمة غزو للأراضي الصحراوية كان مجلس آية الأربعين ـ باعتباره السلطة المسئولة عن كل أمور الشعب ـ يعلن النفير العام ,فيستدعي كافة الصحراويين المؤهلين للسلاح ,و على كل واحد من المدعوين أن يأتي بسلاحه و مركوبه , بهذا الشكل تتكون القوات العسكرية , و التي هي في الأصل مدربة من خلال الاستخدام الدائم للسلاح .هذا من جانب ,أما من الجانب الآخر , فإن الصحراويين يأخذون من المثل الصحراوي المتداول : ((وني عن السيل قبل ما يوني بيك)), منهجا في مواجهتهم للمخاطر , و

هذا المثل يعني أنه عليك مقابلة السيل قبل أن يأخذك , و هذا ما حدث خلال الغزو الفرنسي للمغرب و الجزائر , حيث سارع الصحراويون يتنادون للجهاد و ذلك ضد الفرنسيين الذين اجتاحوا الأقطار المجاورة للصحراء , و بدءوا بقيادة مجلس آية الأربعين . و ينظمون مراكز للتجنيد في مختلف المواقع الصحراوية , و لكل مجموعة من هذه القوات قياداتها , التي تخطط لهجمات على المراكز الأساسية للقوات الفرنسية , فوصلت هجماتهم إلى عمق (2000) كم داخل الأراضي المجاورة للصحراء كما حدث في هجماتهم على موريتانيا , و مثالها معركة ((طويلة)) , حيث دخل الصحراويون إلى مسافة (2000) كم قاطعين الرمال الصحراوية و ذلك عام 1910 , و قبلها معركة (المئة الأولى) , التي وقعت قبيل معركة طويلة بأشهر قليلة , و في هذه المعركة وقعت خسائر كبيرة للقوات الفرنسية , و مازالت هذه المعركة ماثلة في الأهزوجة الشعبية الصحراوية و في ذاكرة الشعب الصحراوي .

معركة يوم الحفرة ، وكانت أيضا داخل الأراضي الموريتانية ثم معركة ((شرواطة)) التي هاجم فيها الثوار الصحراويون القوات الفرنسية حتى وصلوا إلى مالي سنة 1914 ، وهي معركة هامة ، ففي هذه المعركة ، لم تكن القوات الإسبانية قد استعمرت الصحراء ، وكانت محاولاتها الاستعمارية ما تزال محصورة في إطار احتلال مواقع بحرية على شكل أسواق تجارية ، في حين كانت المحاولات الفرنسية حثيثة لاستعمار الصحراء ، ومن الحملات الفرنسية التي وصلت إلى الصحراء حملة ((جيرار)) ، الذي سحقه الصحراويون وسحقوا حملته في معركة ((القليب)) قرب تيفاريتي .

إن الصحراويين لم يكونوا حتى مطالع 1936 قد انتظموا لمواجهة الاستعمار الاسباني ، بل كانت مقاومتهم محصورة في شن عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية .. إلا أن الاحتلال الإسباني للصحراء ، فرض متغيرات كفاحية ، فقد تحولت قواتهم لمقاتلة القوات الاسبانية التي بذلت محاولات حثيثة لاحتلال كامل التراب الصحراوي ، والمرحلة الممتدة من 1936- 1956 كانت مرحلة كفاح متصل بمواجهة الاستعمار الاسباني ، غير أن هذا الكفاح قد صعد في مطلع الخمسينيات بصورة نوعية وهذا النهوض لا شك بأنه مرتبط بنهوض الحركات التحررية في الأقطار المجاورة حيث أثر وتأثر بها ، من خلال التنسيق الكفاحي بين حركات التحرير في هذه الأقطار ، وهي الحركات التي نهضت بنهوض قوى شعبية وطنية عفوية ومنظمة بمواجهة المستعمر.

- مناضلون صحراويون التحقوا بجبهة التحرير الجزائرية وآخرون التحقوا بجيش التحرير المغربي ،وجزء كبير منهم التحق بالقوى الوطنية الموريتانية ، ومع هذا فقد كان تأسيس جيش التحرير الصحراوي ، هو

الأكثر أمية ، إذ شهدت مطالع الخمسينيات نهوض هذا الجيش استجابة للغضبة الشعبية العارمة في الصحراء الغربية ، والتي أدت إلى التفاف مجموع القبائل الصحراوية حول جيشها .

كما سبق وقلنا فإن حركات التحرير في أقطار المغرب العربي ، لم تكن حركات إقليمية معزولة ، بل كانت في مضمونها تعبيرا عن أفق وحدوي ن بحيث كانت جميع الأطراف المناضلة تعرف حقيقة أن أي استقلال أحادي ، هو استقلال منقوص وأن الاستقلال الحقيقي هو استقلال جميع أقطار المغرب العربي الكبير وعلى هذا الأساس فقد كانت هذه القوى تضرب حلقات الاستعمار وفق تنسيق دقيق ، فعندما تتركز الهجمات على القوات الفرنسية في موريتانية ، فذلك لأن ضرب الحلقة الأقوى من الاستعمار سيضعف الحلقة الأضعف ، غير أن التنسيق شيء ، والتبعية شيء آخر ففيما يخص جيش التحرير الصحراوي ، كان مستقلا بقيادته وقواعده ، فمنذ مطلع الخمسينيات تشكل وفد من قادة هذا الجيش و توجهوا إلى المغرب لمقابلة الملك محمد الخامس ، وذلك لطلب المساعدات التي انحصرت في مطلبين :

- أولا : أن يساهم بإرسال بعض المدربين .

- ثانيا : أن يساعد الثوار الصحراويين ببعض الإمدادات .

وفعلا فقد ساعدهم محمد الخامس ، بإرسال مدربين ، وإرسال إمدادات في إطار من التعاون المتبادل ، دون قيد ولا شرط ، ودون طلب للتبعية ، فقد حصل مع هذا الوفد مايلي :

عندما وصل الوفد الصحراوي إلى قصر الملك محمد الخامس ، احتج مسؤول التشريفات على عدم قيام أعضاء الوفد بالطقوس و البروتوكولات التي تقدم عادة للملك , و منها الانحناء وتقبيل اليد , و عندما اظهر استغرابه شجبه الملك مؤكدا بأن هؤلاء ليسو من رعاياه , و على هذا فهو يتعامل معهم معاملة الند للند , في واقع الحال فإن قيادات هذا الجيش و قواعده جميعا من الصحراويين , و من أبرز قادته محمد ولد زيو (الذي أصبح فيما بعد وزيرا للعدل في الجمهورية العربية الصحراوية) , و الشيخ على ولد مياره ولد الشيخ ولد بويه , و ولد داعلي و إبراهيم المريشان (الذي استشهد في معركة بمواجهة الفرنسيين) و محمد السيد أحمد (الذي استشهد في معركة مويجك) , و غيرهم .

إن هذا الجيش بقي محافظا على بنيته , ووحدته العسكرية حتى عام 1958 حيث حصلت تطورات حوصر على أثرها و ضربت بنيته العسكرية من خلال التطويق الذي عاناه بعد معاهدة أوكافيون التي عقدها محمد الخامس مع القوات الاستعمارية .

فبعد أن منحت فرنس المملكة المغربية استقلالها , قامت بعقد معاهدة مع الملك محمد الخامس , و بموجب هذه

المعاهدة التي اشتركت فيها اسبانيا , سلمت إسبانية إقليم طرفايه الصحراوي الواقع جنوب واد درعا , إلى المملكة المغربية و تعهدت أسبانيا و فرنسا باحترام استقلال المغرب , مقابل أن تقوم المملكة المغربية بمنع الثوار من الانطلاق من إقليم طرفاية , و منحهم حق التتبع إلى مسافة (40) كم في الأراضي المغربية , و بنفس الوقت أن يقوم الملك محمد الخامس , بحل جيش التحرير المغربي , و فعلا فقد قام الملك بمطاردة الثوار الصحراويين و ضرب خلايا جيش التحرير المغربي , و فرض عليهما أن يرميا السلاح , فكان أن استجابت بعض كوادر جيش التحرير الصحراوي و رمت السلاح , أما الأغلبية العظمى فقد فرت إلى المدن الصحراوية , و إلى المناطق القريبة من تنوف , أما فيما يتعلق في جيش التحرير المغربي فالجزء الأعظم من قواعده استسلم إلى مطالب الملك . .

بعضهم التحق بالجيش النظامي , و بعضهم الآخر رمى السلاح , و جزء يسير فر خارج حدود المغرب الأقصى , و من بينهم محمد البصري الفقيه , الذي هرب إلى الجزائر .

لقد استطاع محمد الخامس ، إقفال المدى الحيوي بوجه جيش التحرير المغربي بعد استيلائه على إقليم طرفاية الذي كان مركزا للقوى الوطنية الصحراوية ـ المغربية ما قبل معاهدة أوكافيون ، غير أنه فيما يتعلق بجيش التحرير الصحراوي ، فإن نسبة ضئيلة من عناصره استسلمت لمطالب الملك (الانضمام لجيشه النظامي ـ أو إلقاء السلاح) ، والبقية فقد فروا إلى مراكز التجمعات الصحراوية الأساسية ليس هذا فحسب بل إنهم استولوا على مستودعات الأسلحة الموجودة في طرفاية وهربوا إلى المدن الصحراوية وسلاحهم بيدهم ، وإلى الآن يتذكر الشعب الصحراوي ما يسمى ((بكسر المغازه)) والمقصود يوم كسر المخازن ، إذا استولى الثوار على مخازن السلاح ، وذلك عند بدايات ضرب القاعدة الأساسية لقوات جيش التحرير .

في ذلك الوقت كان فرانكو قد أقام صلات طيبة مع محمد الخامس ، حيث سبق وأن لعب فرانكو دور الوساطة بين الملك والفرنسيين أثناء مفاوضات الاستقلال ومن نتائج هذه الصداقة ، لقاء محمد الخامس بفرانكو في مدريد ، حيث أقرت إسبانيا باعترافها بالمغرب كدولة كاملة السيادة ، كما أقرت بشرعيتها الدولية ، في الوقت الذي كان فيه فرانكو يقض مضاجع المعارضة الإفريقية في إسبانيا ، وفي 21/آب/1956 أعطى فرانكو توجيهاته بتعيين قائد مباشر على الصحراء الغربية هو الجنرال ((دي بلازس برنيسياس)) وبهذا فإن فرانكو الذي يؤيد استقلال المغرب ، سنجده يعارض وبشدة استقلال الصحراء الغربية ، بل ويشدد قبضته على قواها الوطنية ، فيرفع عدد جنوده في الصحراء إلى (175) ألف جندي يقودهم كبار ضباطه ، معززا هجومه على الصحراء الغربية ـ بالإضافة لدوافعه العسكرية الاستعمارية ـ بالدوافع الاقتصادية حيث

كان مستشاره الجيولوجي (آمنويل الياميدينا) قد أفاده بالأهمية الاستثنائية للفوسفات المكتشف في المناطق الساحلية للصحراء الغربية ، في تلك الفترة ـ أي الفترة التي كان فيها فرانكو يؤكد على حقوق المغاربة بالاستقلال ـ كانت وكالات الأنباء تتناقل أخبار انتصاراته العسكرية على الصحراويين في العمليات التي تصاعدت في وادنون وفي العيون وسماره ، وغيرها من المدن الصحراوية .

في واقع الحال, فقد كان جيش التحرير الصحراوي يضع الملك محمد الخامس أمام إحراجات مواجهة فرنسا التي تعهد لها بتصفية هذا الجيش في معاهدة أوكافيون, غير أن الجيش التحريري طور من إمكانياته العسكرية, وطور وضعه التسليحي عن طريق أسلحة الغنائم, وجمع شمل القبائل الصحراوية وباتت مجاميع قواته تهاجم الفرنسيين في موريتانيا والجزائر وتهاجم الإسبان أينما وجدوا في مناطق الصحراء الغربية 00 في حمادة قرب " تندوف " وفي " أغمار " داخل الأراضي الموريتانية, وفي مناطق المصادر المائية التي تبعد قرابة خمسين ميلا عن الحزام الفرنسي, واستولت قواته على مناطق واسعة من الصحراء الغربية وامتدت حرب الميليشيات لتصل إلى مناطق الاستثمارات الدولية التي أسست عام 1952 بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية, فضربوا الشركة التابعة للاستثمارات الدولية الفرنسية الصناعية في زويرات بموريتانيا, وكذلك هاجموا قواعد المطارات في شمال موريتانيا, وسنلحظ هنا توزع عمليات جيش التحرير الصحراوي على كافة المناطق المستعمرة في الأقطار المحيطة, فهذه القوات تهاجم القوات الفرنسية في الحدود الجزائرية، كما تهاجمها في موريتانيا وبذات الوقت تضرب القوات الإسبانية في الصحراء, وهذا سيوسع بدوره قاعدة العداء لهذا الجيش, وسيدفع القوات الفرنسية لعقد مجلس عسكري أعلى في منطقة " تندوف " الجزائرية برئاسة الجنرال " إيليه", رئيس أركان القوات الفرنسية وبحضور الجنرال " غابرييل بورغوند ", قائد القوات الفرنسية في غرب إفريقية, كذلك الجنرال "رينيه كوينيه ", قائد القوات الفرنسية العامة في موريتانيا, وهذا الاجتماع الذي ضم قادة القوات الفرنسية في غرب إفريقيا والجزائر سيرتب نتائج هامة من بينها دعوة سكرتارية الدولة الفرنسية للقوات للتدارس في وضع هذا الجيش وكيفية شله ومنعه من الاستمرار.

من جهته تعهد الملك المغربي على لسان وزير خارجيته محمد بلفريج بمسؤوليات الحكومة المغربية للجزء المتعلق بها ومفادها منع ثوار جيش التحرر من التغلغل في الأراضي المغربية, ففي اجتماع " داستون ـ كوسين " الذي حضره بلفريج في داكار قال : " إننا مستعدون للعمل على ذلك, أي قطع مناطق الشمال الصحراوي على الثوار الصحراويين غير أن بلفريج أضاف :" مع أنني أقر بصعوبة مهمتي ".

في حزيران (جوان) 1957 , عينت مدريد مفوضا عاما لإدارة المناطق الإسبانية في الصحراء الغربية, فوقع اختيار الديكتاتور فرانكو على الجنرال ماريانو غوميز زامالوا , الذي وصل إلى إقليم افني ليتسلم مهامه الجديدة ويدير العمليات من هناك, وما أن وصل حتى عمت المظاهرات معظم المدن الصحراوية ومن ضمنها أيفني المحتلة من قبل الإسبان , فقامت قوات الاحتلال بإطلاق النيران على المتظاهرين , في حين قام جيش التحرير بمهاجمة مواقع القوات الإسبانية وحينما أقدم الجنرال " ماريانو غوميززامالوا " على قمع التظاهرات بالنار والرصاص , تسللت عناصر من جيش التحرير الصحراوي ليطلقوا النار عليه هو نفسه , فجرح الجنرال جرحا أوشك أن يودي بحياته , وتابع جيش التحرير تطوير هجماته حتى وصلت إلى مناطق تندوف على الحدود الجزائرية شرق شمال الصحراء , كذلك على مواقع الجيش الفرنسي في موريتانيا , وبطبيعة الحال تكثفت الهجمات على المواقع الإسبانية أينما تواجدت , مما جعل الجنرال " زامالو " , مرغما على طلب نجدات إضافية من فرنسا لصد هجومات جيش التحرير.

في 12 تموز (جولاي) التقى زامالو الجريح , بالقائد الفرنسي " بورغنت" في فيلا " الداخلة " , واتفقا على أن تسمح القوات الإسبانية للقوات الفرنسية باحتلال (50) ميلا من الصحراء لمواجهة قوات جيش التحرير لكي يتمكن الطيران الفرنسي من حماية المواقع الإسبانية .. إلا أن " بورغنت " , لم يعط الأمر ما يكفي من الاهتمام , لأن قواته عاجزة عن التشتت في الصحراء الغربية , غير أنه عاد للاهتمام بالأمر فيما بعد . فأشرك " بور غنت " طيرانه مع الطيران الإسباني لقصف مئات من المناطق الصحراوية , وقد ووفق على هذا الإجراء من قبل حكومتي باريس - مدريد .

بعد شهرين من هذه العملية , قام جيش التحرير بشن هجمات صاعقة على مواقع الإسبان في " أيفني " , ودمروا سبعة قواعد فيها , فيما انطلقت قوات أخرى من جيش التحرير لتشمل عملياتها مواقع أخرى لقوات الاحتلال .

من جهته كان الأمير " الحسن " (الملك الحسن الثاني فيما بعد) أحوج ما يكون للإعلان عن حسن نواياه تجاه الإسبان والفرنسيين , ففيما كانت طائرات ((ميسر شميتس)) الاسبانية تنطلق من جزر الكناري وتقصف مجموعات جيش التحرير، كان الأمير الحسن ، يبعث بقواته النظامية ليقوم بقصف المجموعات عبر وحدات مشاته بالاشتراك مع الفرنسيين و الأسبان وخاصة الوحدات المتواجدة في جنوب طرفاية والمناطق الحدودية ما بين المغرب والصحراء الغربية ، في نفس الوقت كانت القوات الإسبانية تخرج من جزر الكناري لتعلن بعد ثمانية وأربعون ساعة عن مقتل اثنان وستون من عناصر هذه القوات بعد مهاجمتها

للمدن الصحراوية .

إن جيش التحرير عاود هجماته المركزة على مواقع القوات الاستعمارية في الصحراء ، فهاجمت مجموعاته قواعد (بوجدور) الجوية وسبعة مواقع في ساعات الليل و عزلت هذه المواقع عن أماكن الإمداد الاسباني ، واعترفت وزارة الحرب الاسبانية ، بأن الأسبان قد هاجموا قواعدها قرب العيون ، وكذلك في مواقع أخرى قرب الداخلة ، كما أشار أرشيف الحرب الاسبانية .

في كانون الثاني (يناير) 1958، هاجمت قوات جيش التحرير القواعد الاسبانية في العرقوب التي تبعد عن الداخلة قرابة (10) كم .

إن هذه الفترة التي وصلت فيها حرب التحرير الشعبية أوجها ، وصل الاتفاق الفرنسي الاسباني ذروته باتفاقية الجنرالين (كوسين - بورغون) ، وكان مختار ولد دادا في ذلك الوقت قد دخل في اتفاقية وقف إطلاق النار في 16كانون الأول (ديسمبر) ، بناء على طلب وزارة الحربية الفرنسية في 17كانون الأول (ديسمبر) تجمعت القوات الفرنسية المتواجدة شمال موريتانية مع القوات الاسبانية المتواجدة جنوب الصحراء الغربية ، لتتلقى تعليمات كبار الضباط الفرنسيين - الاسبانيين ، المتضمنة تطويق مناطق الثوار في الصحراء .

إن الأمر الخطير ، الذي سيواجهه جيش التحرير ، إضافة للتطويق الشامل الذي قامت به القوات السابقة الذكر هو خيانة بعض أعضاء هذا الجيش ، فلقد برز من بين هؤلاء خطري ولد الجمالي ، الذي أصبح تحت أمر القيادة المراكشية ، ليكتب في 15 كانون الثاني (يناير) 1958 إلى كوسين ما يفيد انه :

((يطالب بمساعدته ضد جيش التحرير الذي يهاجم مناطقنا)) . .. وذهب بعيدا ليقول ((إن هذه المساعدة ، ليست جزئية بل أنها بغاية الأهمية لرسم حدودنا التي تمتد من ضرواع إلى المحيط الأطلسي , ومن سطوف إلى قديات الجل , إلى بيير مغرين , إلى تندوف , إلى واد درعا , هذا هو الإقليم الذي نطلب مساعدته من أجل ضمه)). لم يكتف خطري ولد الجماني بهذا , بل بات يرافق الطائرات الحوامة , ليلقي بمنشورات فوق المدن ومجمعات السكنية الصحراوية وقوات جيش التحرير ويقول فيها : ((من خطري ولد الجاني , إلى الصحراوين . . نطالبكم بالاستسلام)) . كذلك صار الجماني وولد البخاري (شريك خطري في هذه المؤامرة) , يمضيان كأدلاء للطيران الفرنسي - الإسباني على مواقع جيش التحرير .

إن ما هو مؤكد , أنه في 15 - 17 أيلول (سبتمبر) 1957استدعى الملك محمد الخامس وزيرة خارجيته أحمد بلفريج ليلتقيا في طنجة ,ومنها بعث الملك ببلفريج إلى كاستيلا معلن قبوله بأن واد درعا هو منطقة التقاطع

بين قواته الإسبانية , وأن قواته الملكية جاهزة لصد هجمات جيش التحرير ومنعهم من الاحتماء أو اللجوء إلى إقليم طرفاية أو المناطق الواقعة شمال واد درعا , منذ ذلك التاريخ أحكم الطوق على ثوار جيش التحرير غير أن كل هذا التطويق لم يجد بما فيه الكفاية , لقد تابعة فصائل هذا الجيش هجماتها ومن هذه الهجمات - هجوم 12 كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام , حيث واجهت قوات جيش التحرير القوات الإسبانية في مدينة العيون وتبادلت إطلاق النار معها طيلة نهار كامل , ثم معركة ((الدشيره)) التي قتل فيها (51) جنديا من جنود الاحتلال إضافة لعشرات العمليات الجزئية الأخرى .

لقد طورت القوات الإسبانية و عززت تسليحها , فقامت بقصف جوي لمنطقة (رغيوه) كما قصفت المدينة الروحية (سماره) على مرحلتين , و وصل عدد أفراد القوات الاسبانية المهاجمة إلى (9) ألاف جندي , كما استخدمت (60) طائرة حربية لقصف مجموعات الثوار , أما هذه المجموعات فقد تحركت جنوبا إلى المناطق الموريتانية , حيث دارت معارك طاحنة , قاد القوات الاسبانية خلالها الجنرال ((بورغون)) , أما القوات الفرنسية فقادها الجنرال الركن (لوبيز فالنيسا) , و بعد هذه المعارك التي اشترك بها بماجهة الصحراويين ثلاثة أطراف , و سقط فيه مئات الشهداء الصحراويين , في هذه اللحظات المأساوية أرسل خطري ولد الجماني إلى كوسين يقول :

((أشكركم باسم سكان الصحراء , لما فعلتموه من عمل جليل بالنسبة لهم)).

في الوقت الذي كان فيه قوات جيش التحرير الصحراوي تلملم شظاياها في ((رغيوه)) هاجمت فصائله مجموعات العناصر التي خانت و تمركزت في ((طرفاية)) المحمية من القوات المراكشية الإسبانية .

كثير من مناضلي هذا الجيش , لم يكن يعرف ما الذي تخبئه الغيوم في طياتها من أوجاع الأسر في ((رغيوه)) . . الغيوم التي حملت كثيرا من أرواح الأطفال و النساء الصحراويين .

بعد هذا جاء الفرنسيون بموئن إعاشة لكل من يضع نفسه تحت إمرتهم . . أرسلوا أكياس الطحين و الشاي و الملابس و الأشياء الأخرى , و أعطيت كميات كبيرة إلى بعض زعماء القبائل كوسيلة ضما موالاتهم .

قوافل من الدبابات المعززة بالطائرات , غطت مساحات واسعة من شمال موريتانيا, و انتشرت على أنساق ,لتغطي مئات الكيلو مترات , و قوات إسبانية جاءت إلى السواحل الصحراوية و باتجاه العيون و الداخلة نحو أواسط الصحراء , و كذلك جاءت قوات فرنسية من الحدود الجزائرية بتواطؤ مع الملك محمد الخامس سماره , رغيوه , تيفودارك, وادي الساقية , كل هذه المناطق كانت تغص بثوار جيش التحرير رغم الضربات الموجعة التي تلقاها هذا الجيش .

إن هذا الوضع المدرك من قبل ثالوث , فرنسا , إسبانيا , المغرب , قاد هذه القوى لتجديد الضربة فقامت بمسح الأرض بقنابل طائراتها و استطاعت بعد حملة الدم الطويلة هذه إن تشل جيش التحرير .

مختار ولد داده , أعلن أن مناطق ماد الذهب و الساقية الحمراء و ترنكيت هي مناطق موريتانية و ليست صحراوية و أنها جزء من (موريتانيا العظمى) , و من (2) إلى (5) أيار (مايو) 1958 , حضر خطري ولد سعيد الجماني ممثلا في مؤتمر في حزب مختار ولد دادا في (ألاغ) .

موريتانيا و الصحراء الغربية لحساب فرنسا , إسبانيا , و أمريكيا ,و هكذا انطفأت جذوة ثورة شعبية لتتقد ثانية في مطلع السبعينيات حيث ستنهض جبهة البوليساريو , حاملة إرثا ثوريا عظيما .

المسيرة الخضراء

الحلقة الأولى في سيناريو

الغزو المغربي للصحراء الغربية

أظهرت التجارب أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم . . . إن النظام في المغرب يريد وضع نضالات الشعب في حلقة مفرغة بحيث كلما تصاعدت النضالات و حققت الجماهير الشعبية تقدما في محتوى شعاراتها بادر الحكم بقلب كفة الميزان مستعملا الحيل و الخداع للرجوع بالشعب إلى نقطة البداية مغريا الجماهير و قياداتها بالتنازلات الظاهرية .

((المهدي بن بركة))

المسيرة الخضار

الحلقة الأولى في سيناريو الغزو المغربي للصحراء الغربية

منذ بداية - نهاية , فصل الاحتلال الإسباني للصحراء , عبر تعبيرات نهاية الوجود الاستعماري الاسباني فيها ,كانت المملكة المغربية المتفجرة بمآزقها تفكر جديا باحتلال الصحراء الغربية لتحتل مكان إسبانيا فيها , و في الواقع الصحراوي , إذا كانت الدوافع السياسية مكان أخذ و رد , و إذا كانت هذه الدافع موضوع التباس في جانب من جوانبها ,فإن الثابت أن المطامع الاقتصادية فيها أمر لا يمكن إنكاره , و لا مجال للالتباس في تقرير واقع حالها , فللجغرافية هنا دور هام , جعل من الصحراء الغربية ساحة حرب , كلفت شعوب المغرب العربي أثمانا باهظة و ما زالت تعرض أمن شمال إفريقية إلى أخطار جسيمة , فلقد شاءت التأويلات و المطامع الاستعمارية لهذه الجغرافيا أن تمتد لموضوع سياسي شاق تمتد جذوره في تاريخ الصحراء بدءا من كونها منطقة مناسبة لمرور القوافل التي تتاجر بالعبيد و الذهب من جنوب أفريقية , و حتى ظهور فوسفات بوكراع حيث كانت المطامع ها هنا محمولة على إرادة الإمبريالية العالمية و الكومبرادور الملكي المغربي . وزير خارجية إسبانية آنذاك ((البيرتو أرتاخو)) يقول مبررا تمسكه بالصحراء الغربي ((إن الحياة تبدأ الآن في الصحراء , ذلك انه هناك ما يبشر بأن المستقبل سيكون مدهشا لقد بدأت المساحات الخالية التي لا شكل لها تتخذ شكلا محددا لأنه ظهر مبدأ نتحد حوله هو العنصر الاقتصادي . . إن ظهور ثروة تعتبر من الآن هائلة في باطن الصحراء بالذات في هذه الفترة الغنية بالوسائل المادية , يجعل الصحراء مؤهلة لاكتساب شخصيتها الخاصة , و تفرض نفسها ليس كامتدادات لفرنسة و إسبانيا التين تتقاسمان السيادة عليها حاليا . . و لكن لتظهر نفسها للعام كله كمجال اقتصادي جديد أهدته العناية الإلهية لعالمنا الأورو - إفريقي و الصحراء لا يمكن استغلالها إلا كمجموعة و كشركة متحدة أي كوحدة اقتصادية تحتاج إلى أقصى درجات الاستغلال العلمي)) .

إنما لا يشك به في البحث عن الكيفية التي احتلت بها المملكة المغربية الصحراء الغربية هو أن المغرب و موريتانيا قد اتفقتا على اقتسام الصحراء الغربية قبل منتصف 1975 و على الأرجح فقد تم ذلك منذ القمة العربية المنعقدة في الرباط في تشرين الأول ((أكتوبر)) 1974 . . إن قرار إلحاق الإقليم - و بالقوة عند الضرورة- على حد تعبير الحسن الثاني فقد تم اتخاذه في الفترة نفسها , و من المؤكد إن موريتانيا , الحلقة الضعيفة في السلسلة الاستعمارية آنذاك , كانت ملحقة بهذا الاتفاق أكثر مما هي فاعلة فيه , غير أن موريتانيا هي البيدق الذي لا بد من وجوده لاستكمال رموز الرقعة الاستعمارية و تحقيق مقولة الأطراف المعنية , إذ بات مصطلح الطرفين المعنيين من ممتلكات الدعاوى المغربية . . فالمملكة المغربية التي انتهزت المأزق الإسباني بعد تكاثف عمليات جبهة البوليساريو على القوات العسكرية الإسبانية قادت

الحكومة الإسبانية للإعلام أكثر من مرة إلى التصريح عن تخليها عن الصحراء الغربية في المستقبل . . إن المغرب قد اندفع باتجاه المطالبة بالصحراء الغربية بعد أن عمل على تحيد الدول العربية الإفريقية أولا و بعد أن ضمن الدعم الفرنسي ـ الأمريكي المباشر و الغير مباشر وفق مخطط يبدو بسيطا نسبيا .

إن قوام المخطط المغربي هو أن يضع الرأي العام العالمي أمام أمر واقع , و هو السيطرة على الصحراء الغربية , و بما إن الرأي العام الدولي معني بما فيه الكفاية حول هذه القضية فإن ردود فعله لن تتجاوز الاستنكار المتراخي و وحدها الجزائر ستكون مستاءة و لكن موقفها المتجه نحو الكتلة التقدمية في العالم الثالث سيخلق رد فعل لدى الدول الرجعية و المحافظة التي أعلنت تأيدها للمغرب , النظام الذي يشكل يمينا لها ,و يضع الدول المعتدلة إلى جانبه , و بصورة مباشرة فإن مجلس المن , قد يعرب عن احتجاجه الرسمي , و يغمض عينيه فعليا . . و الأمم المتحدة لن تجد أمامها سوى أن تغلق ملف تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية المبتلعة من الجيران المغاربة ومن المؤكد أن الفرضية الاسبانية والحالة هذه ما تزال قائمة،

ولكن المغرب يعرف كيف يعتمد قوة الفصل التي ستأتيه محمولة على وصايا جيسكار ديستان و القادرة على إقناع الحليف الإسباني بضرورة إبداء أعلى حدود المرونة إزاء هذا الواقع الجديد .

إن هذه العملية البسيطة غاية البساطة قد أغفلت أمرا واحدا و هو مقاومة الشعب الصحراوي لهذا المخطط و هذا الإغفال قد قاد منطقة المغرب العربي إلى صراع دام , سنلمس بعض نتائجه في الفصل الخاص بنتائج الحرب على الصحراء .

إن المخطط المغربي قد تم تنفيذه و لكن على مراحل زمنية ثلاث :

في البدء عبأ الحسن الثاني الجماهير الشعبية المغربية بما يمكن تسميته الوطنية الشوفينية و هذا تحقق بالتعاون مع قادة الأحزاب الإصلاحية المغربية , و هي الأحزاب المتحالفة مع النظام , فحقق نقلة هامة بحيث أقنع جزءا كبيرا من العالم أنه أقدم على تحقيق إرادة شعبية عريضة فكانت مسرحية المسيرة الخضراء , التي وضعت الرأي العام مبهورا و لا يزال بعض المراقبين حتى يومنا هذا يمنحون المغرب على ضوئها حقوقا في الصحراء .

و المرحلة الثانية , إست هدفت التشريع الدبلوماسي لعملية احتلال الصحراء , حيث اجتمع كل من ممثلي إسبانيا و موريتانيا و المغرب في مدريد , و قرر المجتمعون تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية , بتقسيمها بين الدولتين المذكورتين (المغرب ـ موريتانيا) , أما المرحلة الثالثة و الأخيرة , فقد تمت بالاحتلال

العسكري للأراضي الصحراوية , بفعل ضربات تتحقق بالقوة , و الخطوات الثلاث تفتقر إلى ادني حد من حدود المشروعية .

المسيرة الخضراء

قبل إعلانه عن المسيرة الخضراء , كان على الملك المغربي أن يضع أمامه هدفين أساسيين مستخلصين من أوضاعه الداخلية :

- استغلال الحس الشعبي الوطني للجماهير المغربية , و توجيه اندفاعهم الوطني في اتجاه يتناقض و اعتماد الجماهير لشعار التحرير , فحرمان هذه الجماهير من التسليح و التنظيم و إبعاد قواعد الحركات الوطنية التقدمية , كان معناه إن هذه الحركة ستتفجر لتتساءل عن مصير الأقاليم المغربية الضائعة , المحتلة من قبل اسبانيا و هي سبته و مليلة و الجزر الجعفرية , فكان أمام الملك فرصة لامتصاص نقمة الجماهير و تغطية تواطؤاته أمام القوى الإمبريالية الاستعمارية , بأن يضع الجماهير المغربية بمواجهة مقولة جديدة هي : ((تحرير الصحراء الغربية)) .

- الهدف الثاني , و كان يرمي إلى استغلال نتائج المسيرة الخضراء , لاسترجاع ثقة الإمبريالية بنظامه , و انتزاع تزكية مشروعيته من جانب القوة السياسية المغربية و بالتالي تكريس نفس الأسس التي عرفها المغرب و هي الحكم الملكي , و السؤال المطروح هنا : في أي ظرف كان على الملك أن يسعى لأهدافه هذه .

إن النصف الثاني من عام 1975 , تميز بتكثيف جبهة البوليساريو لعملياتها في الصحراء كما تميز بتنامي نشاطها الدبلوماسي , فعلى أرض الواقع أصبحت الجبهة حقيقة , و مشروعيتها تستمدها من التأيد الشعبي الواسع الذي تحضي به , و من أحكام تطويقها للقوات الاستعمارية الاسبانية في عمليات عسكرية متصلة , و في ذات الوقت كانت العلاقات المغربية - الجزائرية , تشهد هبوطا متزايدا , فالجزائر تدرك النوايا المغربية الطامعة في الصحراء الغربية , و المملكة المغربية تتهم الجزائر بمساندة جبهة البوليساريو , و تشييع في الوسائط العربية - و المشرقية على وجه الخصوص - بأن الجبهة , إنما هي أداة في السياسة الجزائرية .

إن هذا الخلاف الجزائري - المغربي , قد تعرض لأوقات مستقطعة , ففي الثاني و الرابع من تموز (يوليو) 1975 , اجتمع ملك المغرب بوزير خارجية الجزائر عبد العزيز بو تفليقة و صدر عن اجتماعهما بيانا يبدي اتفاقا بين الطرفين غير أنه افتقر إلى تحديد نقاط الالتقاء , فقد كانت الجزائر عازمة على ألا تثير مشاكل مع

جارتها و كانت تبدي مرونة عالية في التعامل مع المطامع المغربية ,معتمدة في إفشال المخطط المغربي على نشاطها الدبلوماسي .

في الرابع عشر من تشرين أول 1975 ,زارت بعثة المم المتحدة الصحراء الغربية لتستطلع الوضع هناك , و تتقصى مزاج سكانها و اختياراتهم السياسية , و هذه البعثة واجهت واقعا صحراويا مؤكد على المطالبة بحق تقرير المصير و الاستقلال الكامل و قد نشرت البعثة تقريرها في السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر)1975,و أوضحت في تقريرها عن الصحراويين يمنحون ولائهم لجبهة البوليساريو بعدما تأكدوا أن نساء الصحراء و فور علمهم بقدوم بعثة الأمم قد سهرن ليال بأكملها ليطرزن أعلاما ترفع شعار الجبهة ,فكان عن قام الملك في نفس اليوم بإلقاء خطاب أعلن فيه عن انطلاق مسيرة سلمية إلى الصحراء , و المسيرة مؤلفة من (350) ألف شخص , عزلن من السلاح , يرفعون أعلاما خضراء , و كان على المسيرين فيها أن يجسدوا شعار الأمة المغربية , و بطبيعة الحال فقد كان الملك قد أعد لهذه المسيرة قبل شهرين , إذ جند عناصره الإستخباراتية كاملة من اجل إنجاحها , و قد كان يعلن أنه قادر على تجنيد متطوعين للقيام بهذه المسيرة , و خلال نصف شهر بالتحديد .

لقد حاز مشروع المسيرة الخضراء بسرعة على حماس كبير في المغرب ,فالأحزاب السياسية الرئيسية , حزب الاستقلال , الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ,حزب التقدم الاشتراكي ـ الشيوعي ـ قد رأوا في هذه التعبئة إمكانية تحقيق انفتاح ديمقراطي في بني الدولة المغربية ,و وسيلة للضغط على الحسن الثاني للانفتاح نحو الليبرالية , أما الملك فقد رأى من جهته أن تحقيقه لشعار ((مغربية الصحراء)), سيسمح له بأحكام سلطته السياسية , و إن ينفلت من الدائرة المتفجرة و الخانقة التي تلتف حول عنقه و المتمثلة في العوز المتزايد و المتظاهرات , و القمع, و من جهة أخرى فإن (350) ألف مسير , الذين جرى إرسالهم للصحراء , و يخفف و لو بنسبة التضخم السكاني في المدن الرئيسية , إذا استتبت سياسة الملك الصحراوية بعد المسيرة فإنه سيقوم بإرسال مجموعات أخرى إليها , و على سبيل العلم بالشئ فإن نسبة ساكني بيوت الصفيح في مدن المملكة المغربية تقدر ب4/1 , أي أن ربع إجمالي المدن يعانون من السكن في شروط صعبة , و لهذا فإن أول دفعة أرسلها الملك في المسيرة كانت من بين هؤلاء , ليفتح لهم باب الهجرة وفق خطة استيطانية على نمط ما هو قائم في إسرائيل .

الرأي العام العالمي , الذهول تماما بالطابع الفلكلوري للمسيرة الخضراء قد أبدى ريبة كبيرة في إمكانية تحقيق الملك لمشروع الاستيطان هذا , إلا أن بعض المراقبين قد خلطوا بين المشاعر الوطنية و الاندفاعات

الشوفينية ـ الاستيطانية فتوهموا بأن الشعب المغربي قد اندفع إلى الصحراء ليعبر عن المشاعر الوطنية التاريخية .

إن الإمكانيات التنظيمية التي بذلها الملك لإنجاح المسيرة , كانت إمكانيات كبيرة , فلق استدعى للمشاركة بها كافة الجنود المتقاعدين , و فتح مراكز التجنيد للمتطوعين , و استطاع فعلا أن يؤطر أعدادا هائلة من المتطوعين الذين تم نقلهم في القطارات ثم نقلهم إلى الشاحنات . . إلى ((طرفاية)) مزودين بالغذاء و الماء .

إن وضع هذه العملية موضع التنفيذ قد أثار ردود فعل مختلفة , فالحكومات الرجعية العربية قد أعلنت تأكيدها الكامل للملك , مما دفع جبهة البوليساريو للإبتعداد آنذاك عن جامعة الدول العربية , و إعلانها عن نيتها في تنظيم مسيرة مضادة لمواجهة المسيرة المغربية , كذلك توجهت الجبهة إلى إسبانية لتحملها مسؤولياتها الكاملة كقوة إدارية للصحراء و اتجهت الجبهة بنداء إلى هيئة الأمم المتحدة , و إلى المنظمات الدولية الأساسية مطالبة هذه المنظمات باتخاذ إجراءات تمنع هذه المسيرة , أما الجزائر فقد أرسلت إلى مجلس الأمن تحيطه علما بما أقدم عليه العاهل المغربي.

أعلن مجلس الأمن عن قرار بدا متراخيا و ضبابيا , و ذلك بتاريخ 22 تشرين أول (أكتوبر) 1975 , و مفاده التذكير بالقرارات التي اتخذها هيئة الأمم المتحدة بخصوص هذه القضية , دون أن يعرض محتوياتها تلك القرارات , كما كلف مجلس الأمن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية والمهتمة ، ويطالب هذه الأطراف بإبداء موقف مرن ومعتدل لتهيئة الظروف للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للقيام بدوره الذي كلفه به مجلس الأمن . إن مجلس الأمن اكتفى بهذه الإجراءات دون أن يعلن إدانته للمسيرة ، ومراميها ، رغم أن هذه المسيرة تشكل من حيث المبدأ والفعل انتهاكا لقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومن الواضح أن ثمة قوى وراء هذا التراخي والضبابية في قرارات مجلس الأمن وهذه القوى هي على وجه التحديد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، اللتان قللتا من شأن هذه المسيرة وما سيترتب عنها من نتائج .

لقد استغل العاهل المغربي بمهارة فائقة هذا الوضع , فخلال زيارة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة (كورت فالهايم) للرباط في 25 تشرين أول ((أكتوبر))1975, و إيعازه للملك المغربي , بأن خطوته ستتسبب بأزمة دولية , كان رد الملك : ((إن المسيرة الخضراء ليست سببا في التوتر و إنما هي نتيجة للتوتر الدولي)) وبالفعل،فإن المغرب زاد ضغوطه على الصحراء ، وذلك بعد أن استطاع ضمان حليف صحراوي لمسيرته ، وهو تنظيم الجماعة .

ما يجدر ذكره ، إنها انطلاقة المسيرة الخضراء ، كان الملك قد بحث عناصر من جيشه ، تسللت هذه العناصر إلى الصحراء ، وأثارت الصدمات المسلحة مع رجال جبهة البوليساريو ، ونتج عن هذا الأمر توتر متزايد داخل الصحراء .

إسبانيا ناورت حول موضوع المسيرة ، فحينما أعلن العاهل المغربي عن قرار المسيرة , أعلنت اسبانيا إغلاق الحدود الشمالية للصحراء المغربية ,

كما أعلنت عن وصول أوامر إلى الجيش الإسباني تقضي في إطلاق النار على من يجتاز الحدود من المشاركين في المسيرة و هذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تتخذ قرارا بسحب المشاركين فيها من الأراضي الصحراوية .

أما مجلس الأمن فقد أعلن بعد ذلك إدانته للمسيرة الخضراء , و بدا واضحا أن احتمالات الصدام المسلح , المغربي الإسباني أوشكت أن تقع , و لكنها لم تقع و لن تقع , فالملك قد أعلن إن المسيرة أوقفت و أن المفاوضات ستبدأ مع إسبانيا , و من هذا الإعلان ابتدأت أن تتوضح المسرحية المغربية - الإسبانية .

العاهل المغربي , استطاع أن يحقق ما لم يحققه أسلافه من قبل , و ما عجزت سياسته المتصفة بالحذق أن تنجزه المتصفة بالحذق أن تنجزه فيما سبق . . لقد استطاع أن يجمع حوله القوى السياسية الرئيسية في الرباط و يحولها إلى زعانف لجسد نظامه المهترئ , و خلق عبر المسيرة الخضراء قوة قمع جديدة من خلال مئات الجنود الاحتياطيين الذين إعادتهم للخدمة بعد المسيرة و الذين جندوا فيها , فمن بين (350) ألف مسيرة , كان في المسيرة (300) ألف عسكري و عسكري متقاعد , هؤلاء أعادهم الملك إلى الخدمة العسكرية , بعد ان كانوا موزعين في قطاعات لم يكن الملك قد ضمن ولاءها في أي وقت و خصوصا في مطالع السبعينات إذ كان النظام المغربي في قمة مآزقه.

إن هذه الإنجازات الملكية , إذا أضيفت إلى الهدف الرئيسي الذي أعلنته المسيرة هي في واقع حالها ليست بفضل حكمة الملك الذي طالما روجت له الدعاية الأوربية, و إنما تحققت بفعل الإرادة الأمريكية - الفرنسية , و هي الإرادة التي عطلت و لمدة قرارات هيئة الأمم المتحدة , كما أن تواطؤ اسبانيا من خلال مسرحيتها في منع القوات الملكية من دخول الأراضي الصحراوية ثم إعلانها عن التفاوض مع الملك , صور الملك كبطل قومي , لينفضح هذا الدور بعد اتفاقية مدريد الثلاثية .

إن سحب الملك لمسيرته له مجموعة أسباب تضاف إلى المسرحية الاسبانية ومن ابرز هذه الأسباب هو أنه و منذ الثامن من تشرين الثاني (أكتوبر) أي وقت إعلان التوتر الإسباني - المغربي , كانت أوضاع المسيرين

قد أصبحت مزرية , نتيجة الأوضاع الغذائية والصحية التي تردت وسبب بحالات تمرد لأجزاء من المشاركين فيها , فالعاهل عجز عن إعالة هذه الإعداد الهائلة من البشر , والصحراء تعج بنيران الرمال الملتهبة , والمسيرون في الحقيقة لا قضية لهم.

باختصار , لقد حققت المسيرة جزءا من أهدافها :

- انضمام أحزاب المعارضة لورطة الملك و تحولهم إلى قوة قمع أيديولوجيا لتبرير سياسته
- تضليل الرأي العام العالمي و إيهامه بأن الصحراء مطلب وطني مغربي .
- صياغة الفصل الأول من مسرحية اتفاقية مدريد التي تعني انسحاب مستعمر و إحلال مستعمر مكانه

اتفاقية مدريد



إن وعد بلفور و اتفاقية مدريد توأمان . . الأول شرع احتلال أراضي فلسطين و الثاني شرع لتشريد الشعب الصحراوي , و محوهما طالما انفجرت براكين دم .

اتفاقية مدريد

ثانية سنعود إلى الخطوات التمهيدية , التي سبقت الحلقة الدبلوماسية في سلسلة الأحتلال المغربي للصحراء الغربية , و لنقرأ ما كتبه المعلق السياسي بول بالطا في ليموند 27 / 28/ تشرين الثاني (نوفمبر) 1975 .

((إلى أيلول (سبتمبر) 1973 , عند انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز في الجزائر , كانت كل من المغرب و موريتانيا و الجزائر , تؤكد التمسك بمبدأين : أولهما تصفية الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية , و ثانيهما مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء عن طريق الاستفتاء العام و لكن في بحر 1974 اتخذ ملك

المغرب ثلاثة قرارات غيرت قواعد هذا التفاهم , فلقد أعلن الملك في خطاب 20 أوت (آب) بأن المغرب سيرفض تقرير المصير إذا كان من بين اختياراته الاستقلال الكامل للصحراء و في 17 أيلول (سبتمبر) من نفس العام طلب من محكمة العدل الدولية في لاهاي أن تعطي رأيها في الحقوق التاريخية التي للعرش المغربي للصحراء و أخيرا وضع حد للمشاورات الثلاثية التي كانت تجري بينه و بين الرئيس بو مدين و الرئيس ولد داده ليقصرها مع هذا الأخير وحده , و انتهت المساومات بين الرجلين في مؤتمر القمة العربي الذي جرى في تشرين الأول (أكتوبر) 1974 إلى عقد اتفاق سري بينهما ليقضي باقتسام الصحراء الغربية))

.

ثم ينهي بول بالطا كلامه بالقول : ((و منذ بداية صيف 1974 بدأ الملك المغربي يبعث برسله إلى مختلف العواصم , لشرح وجه النظر المغربية , و كانت النتائج في مرحلتها الأولى سلبية لتعارض موقف المغرب مع قرارات هيئة الأمم المتحدة)) .

إلى هنا و ينتهي كلام بول بالطا , و إذا أخذنا التطورات التي ثبتها بالطا حول الموقف المغربي اتجاه الصحراء سنرى كيف اتبعت السياسة المغربي سياسة القضم للقمة القاسية التي لم تبتلع معها . . في البداية التأكيد على استقلال الصحراء من الأسبان , ثم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ثم طرح القضية باعتبارها قضية مغربية , و هكذا سنجد ارتباطا شديد التماسك بين حلقات الاحتلال المغربي للصحراء الغربية , و ستكون أكثر خطواته خطورة اتفاقية مدريد فمنذ إعلان المسيرة الخضراء , و المفاوضات الرسمية بين مدريد و الرباط تسير سيرا حثيثا غير أن هذه الخطوات كانت تصطدم ببعض العوائق .

إن هذه المفاوضات جاءت في وقت كان فيه فرانكو دكتاتور اسبانية يحتضر , و كانت الحكومة الإسبانية منقسمة إلى قسمين , فخلف وزير الخارجية ((بيدرو كورتينا موري)) , يصطف أنصار استقلال الصحراء الغربية , و يتمتع هذا الإتجاه بتأيد رجال الأعمال الإسبان الذين استثمروا أموالهم بالصحراء الغربية , و المستعمرات الأخرى , بالإضافة إلى بعض ضباط الجيش الذين عقدوا آمالهم على تسليم الصحراء الغربية إلى الإتحاد الوطني الصحراوي و إلى الجماعة (القوتين اللتان خلقتهما إسبانيا) باعتبارهما القوتين اللتين يمكنهما في حال استلامهما لإدارة الصحراء , الحفاظ على المصالح الاستعمارية للدولة التي أخلت مكانها لهما , و لحراسة مصالحها في المكان .

إن هذا الاحتمال , بل هذا الاتجاه (اتجاه بيدرو كورتينا موري) , واجه إخفاقه المؤكد بعد تقرير بعثة الأمم التي زارت الصحراء ذلك أنها وجدت أن الإتحاد الوطني الصحراوي (البونس) , و الجماعة , قوتان

معزولتان وغير فعالتين في الصحراء , و شعب الصحراء الذي يمنح ولاءه لجبهة البوليساريو , لم يقبل بإدارتهما لوطنه المحرر , و بذلك تراجع أصحاب هذا الاتجاه و بقي الاتجاه الآخر الذي يمثله وزير الحركة الوطنية خوزيه (لويس ريز) و إلى حد ما , رئيس الحكومة (كارلوس أرياس نافارو) ويجتمع حولهما أصحاب اتجاه التخلي عن الصحراء لحساب المملكة المغربية , و بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه فقد كانوا متيقنين من أن تنصيب الحسن الثاني ملكا على الصحراء الغربية , يعني تنصيبه ضامنا أمن و سلامة الشركات الأجنبية , و وضع الجيش المغربي مكان الجيش الإسباني , معناه استمرار الإبتزازات الإسبانية للثروات الصحراوية دون تكاليف , و كذلك راهن هذا الاتجاه على مقدرة الحسن الثاني في تصفية قوات جبهة البوليساريو , و هذا معناه - إن لم يخيب الحسن ضنها - معناه إخماد الثورة الصحراوية إلى أمد طويل , و ذلك بعد إن أصبح التواجد الاستعماري الإسباني المباشر مرتفع التكاليف في الصحراء الغربية .

إن هذا الاتجاه عززته قوتان :

القوة الأولى , الدعم الفرنسي - الأمريكي , و الأمريكي على وجه الخصوص , باعتبارهما (أمريكا - فرنسا) تلحان على ضمان سلامة قواعدهما العسكرية في جزر الكناري (40كم عن العيون تقريبا) و لاعتبارات أخرى أبرزها العلاقات الاستثنائية التي تربط الحسن الثاني بحكومة جيسكار ديستان .

القوة الثانية , و منحها لهذا الاتجاه ركاكة رهانات الاتجاه الأول على البونس و الجماعة الأمر الذي بات جليا بعد تقرير بعثة الأمم المتحدة و الذي أكد على ضعفيهما و على عدم مقدرتهما على البت في أمور لا يملكان مشروعية البت فيها .

الغلبة التي تحظي بها الاتجاه الثاني أدت إلى الاتفاق بين ممثلي هذا الاتجاه و الحسن الثاني , فكان لقاء (21 تشرين الأول ((أكتوبر))) حين اجتمع العاهل المغربي و ((لويس ريز)) و يبدو أن اتفاقا تمت صياغته بينهما , و يقضي الاتفاق (كما توضح فيما بعد) إلى التخلي الاسباني عن الصحراء , مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بو كراع , و بضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري , و في 24 تشرين الأول ((أكتوبر)) اتجه وفد مغربي إلى مدريد لمناقشة تفاصيل الاتفاق أما الجزائر التي عرف حقيقة المساعي المغربية فقد بعثت بوزير داخلتيها محمد عبد الغني إلى مدريد لإبلاغ الحكومة الإسبانية عن نية الجزائر في الوقوف في وجه الأطماع المغربية , و قد كان للتهديدات الجزائرية آثار آنية علقت على أثرها المفاوضات الإسبانية - المغربية , و في المقابل صعدت جبهة البوليساريو عملياتها العسكرية على القوات الإسبانية .

في تلك الفترة اتجه خوان كارلوس إلى مدينة العيون , و ألقى خطابا في القوات الإسبانية أكد فيه أن الحكومة الإسبانية ستقوم بالتزاماتها , و ستقف ضد أية محاولة لغزو الصحراء الغربية من قبل المغرب , و عادت الستارة لترفع ثانية على مسرحية قديمة فصولها مفهومة و اكسسواراتها مهما تبدلت فلن تقلل من شأن الأمثولة فيها . . استكمالا لمسرحية خوان كارلوس , أصدر الملك أوامره إلى المسيرة الخضراء بالانطلاق , و إسبانيا التي لم تتلقى إدانة مجلس الأمن , انتبهت إلى موقف أقرب حلفائها , فرنسا و أمريكا اللتين تؤيدان المغرب , قد توجب عليهما من جديد في السياسة التي اكتملت شروطها , فاندفعت فرنسا في الثامن من تشرين الثاني ((نوفمبر)) لتبعث بوزير الصحراء ((انطونيو كارو مارتين)) للالتقاء بالحسن الثاني , و منذ التاسع من تشرين الثاني ((نوفمبر)) , وصل وفد مغربي إلى مدريد بصحبة وزير الخارجية الموريتاني , و في الرابع عشر من تشرين الثاني ((نوفمبر)) صدر بيان مغربي - موريتاني - اسباني , يعلن عن اتفاق توصلت إليه دول الاتفاق مفاوضات ثلاثية دامت أكثر من يومين , و انتهت بتوقيع اتفاقية و سرعان ما عرفت باسم ((اتفاقية مدريد)) , و هي تتألف من :

وثيقة دعيت باسم ((إعلان المبادئ)) , و تفيد في عملية تسليم الأرض و موريتانيا ثم من مجموعة اتفاقيات هامشية حول موضوع الصيد و التعاون الاقتصادي - الاجتماعي .

و لا يبدو أن قد تم بحث وضع المستعمرتين المغربيتين سبته و مليلة في هذه المفاوضات , كما لا يتم بكل تأكيد التوصل لأي اتفاق بشأن هذا الموضوع الحساس , و يمكن القول بالتالي أن الحكومة الفرانكوية الأخيرة سلمت الصحراء الغربية إلى المغرب و موريتانيا بلا تحفظ و على الرغم أن السلطات الإسبانية كانت تحاول التقليل بشأن الاتفاق , فالصحيح , أن هذا الاتفاق هو اتفاق دولي يتعاقد الموقعون عليه , و هم رئيسا حكومتي إسبانيا و المغرب و وزير العلاقات الخارجية الموريتاني , على مجموعة من التعهدات كل باسم حكومته , و قد تضمن الاتفاق النقاط التالية :

1-تبرم إسبانية قرارها ، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة ، لتصفية الاستعمار أراضي الصحراء الغربية واضعة حدا لمسؤولياتها وسلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .

2-انسجاما مع القرار السابق مع المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة مع الأطراف المعنية تشرع إسبانية فورا بإنشاء إدارة مؤقتة للأراضي ، يشارك فيها المغرب وموريتانية بالتعاون مع الجماعة ، وتنقل إلى هذه الغدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة وبناء عليها ، يتفق على تعيين حاكمين معاونين ، تقترحهما المغرب وموريتانية لمساعدة الحاكم للأراضي في أعماله ، وسيتم إنهاء الوجود

الاسباني في الأراضي نهائيا قبل 28شباط ((فبراير)) 1976.

3- يحترم رأي السكان الصحراويين المعبر عنه من خلال الـ ((جماعة)) .

4-تحيط البلدان الثلاث الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة)) .

5-تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت إلى النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى والأخوة والاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وكأفضل مساهمة لحفظ السلام والأمن الدوليين)) .

6-تصبح هذه الوثيقة سارية المفعول في ذات اليوم الذي ينشر فيه ((قانون تصفية الاستعمار في الصحراء))والذي يخول الحكومة الاسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة .

مرة أخره نجد أنفسنا أمام وضع استعماري جديد ، يرتبه اتفاق مدريد وخلاصته أن تتم إدارة الصحراء الغربية ، وفق إدارة مغربية ـ موريتانية حيث تعين كل منهما واليا مساعدا ، ينوب عن الوالي الاسباني وتقوم هذه الإدارة بممارسة المسؤوليات والسلطات ، التي كانت تقوم بها إسبانية حتى ذلك التاريخ والتي تعهدت أن تنسحب بشكل نهائي من الصحراء الغربية .

إن المغرب وموريتانية وإسبانية ، وقد قرروا تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالأخذ بمبدأ ((احترام رأي السكان الأصليين ولكن هم السكان الأصليون الذين وعدت هذه الدول بالأخذ برأيهم ثم لم تلتفت إليهم أبدا ؟ .

إنها اعتبرت أن الجماعة هم السكان الأصليون , فمن هم الجماعة , و إلى أي مدى يمثلون رأي السكان في واقع الحال ؟ .

إن القراءة المغربية لمقررات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي , كانت قراءة تعسفية في الشكل والجوهر , بل أنها تتجاوز ذلك إلى الانتهاك الصريح لكافة المبادئ والحقوق الدولية المتعارف عليها بشأن تصفية الاستعمار وخاصة في البند الأخير من الاتفاقية , فقد كانت قرارات هيئة الأمم المتحدة \ 1514 \15و\1541\15\ تطالب بأن عملية تقرير المصير مهما كان الحل المقرر بموجبها (استقلال \ اتحاد \ اندماج) تكون نتيجة لاختيار حر , وإرادة لسكان الإقليم , و ((يجري التعبير عنها بالطرق الديمقراطية الواسعة الانتشار والقائمة على أساس الاستفتاء الحر للبالغين)) ,وإضافة إلى ذلك فإن قرارات الأمم المتحدة , المتعلقة بالصحراء الغربية قد عنت هدفا محددا , واضح الحدود وهو مجرد تشاور إسبانية مع البلدان المتاخمة للصحراء ,كما أنه يقرر الإجراءات العملية لتنظيم استفتاء تحت إشراف منظمة الأمم

المتحدة , لتتيح لسكان ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم, ومن البديهي , أن استشارة الجماعة لا تتطابق بأي شكل من الأشكال مع الاستفتاء المطلوب تحقيقه , وبماهيته , فإن الاستفتاء يعتبر من حيث الأساس , شعبيا , ومن هنا , فإنه يتعارض مع أي شكل من أشكال السيادة .

إن اتفاق مدريد لا ينتهك فقط مبدأ أساسيا من مبادئ تصفية الاستعمار، وإنما يقر فريضة الاندماج بشكل مسبق على الاستفتاء ، ومما يزيد الأمر خطورة ، إنه لم يقتصر على انتهاك مبدأ تصفية الاستعمار فحسب ، وإنما تضمن بنودا سرية لم تنشر في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) : بعض هذه البنود يتعلق بصيانة المصالح الاقتصادية والعسكرية الاسبانية وبعضها الآخر باقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانية وهذا الاقتسام الذي كان معدا بشكل مسبق ، لم يسبق أن أقره في أساسه ، أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة ، وفكرته أساسا رفضتها محكمة العدل الدولية ، وكما رفضت النوايا والمطالب التي أدتها هذه البلدان بخصوص مجمل الصحراء ، عملت الدول الموقعة على اتفاقية مدريد على إضفاء صفته الشرعية على هذا الاتفاق ، فالدول الثلاث تجمع وتحاول إقناع الرأي العام ، لأنها قد تصرفت على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ولكن ما يفند هذه الادعاءات هو أن إعلانات المغرب وموريتانية ، المؤولة للإنفاق ، تتناقض مع إعلانات إسبانية في تأويلها الخاص ، مما يوضح هشاشة وتلفيقية هذه الشروحات وبالنسبة للمغرب وموريتانية فقد انطلقتا منذ البدء ، من مبدأ خاطئ مفاده أن الصحراء الغربية لا يمكن إلا أن تندمج في الأوطان الأم ، وهذا الحل يعتقدون أنه ببساطة متضمن في قرارات الأمم المتحدة من هنا يكون اتفاق مدريد ، حسب هذا المنطق ، يتلاءم مع ما طلبت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فما الذي طالبت به هذه الأخيرة ؟ ! .

إنها تطالب بمشروعات بين المغرب وموريتانية من جهة وإسبانية من جهة أخرى تؤدي إلى حل مقبول من طرف الدول الثلاث ، يؤدي إلى تسوية نهائية ، لمصير المستعمر الاسباني وهذا ما انتهى إلية اتفاق مدريد .

في الحقيقة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طالبت باستشارة السكان بتقرير المصير بواسطة استفتاء شعبي ولكن يجب التمييز بين حق تقرير المصير الذي يمثل تعبيرا عن إرادة الصحراويين واستفتاء هو وسيلة من بين وسائل أخرى لتجسيد إرادة ومطامح دول مستعمرة (بالكسر) ، فبإعلانهم أن الجماعة ستعلن عن إرادة السكان فإن المغاربة والموريتانيين اعتقدوا أنهم قد امتثلوا لشروط الأمم المتحدة ، فأعضاء الجماعة ، الذين لم يتم انتخابهم من قبل السكان الصحراويين لا يمثلون إرادة هؤلاء ومن المؤكد أن هده التوجيهات المغربية ـ الموريتانية ـ الاسبانية ، التي جاءت تحت عنوان استفتاء , لا تشكل سوى استشارة ذات هدف مزدوج .إن الحجج المغربية التي تهافتت لتقديم أسباب مضللة لحقيقة فهمها لتقرير

المصير افتضحت شر افتضاح فليس من المعقول اللجوء إلى ((الجماعة)) , وإقناع العالم بأنهم يمثلون الشعب الصحراوي مع أن النظامين المغربي والموريتاني سبق وان جردوها من أي صفة تمثيلية قبل وقت غير طويل ونعتوها في أكثر من مناسبة بأنها لا وطنية ، فهل من المعقول بان الجماعة التي نعتت بالأمس بأنها تجمع لا وطني ، تصبح في الغد الممثل الشرعي للشعب الصحراوي .

بغض النظر عن تقييم الجماعة فإنها لا تستطيع الادعاء بأنها الممثل والمعبر الحقيقي عن إرادة الشعب الصحراوي ، وما لا شك فيه بأن المغرب وموريتانية بعد أن أدركتا إخفاقهما أثناء زيارة بعثة الأمم المتحدة وإزاء موقف محكمة العدل الدولية ، لم تكونا على استعداد لمواجهة نتائج استفتاء شعبي حر .

وقد برهنت جبهة البوليساريو بالمقابل على انغراسها داخل صفوف الشعب الصحراوي .

إن التأويل الاسباني وإن ظهر متأخرا يبدو أكثر إقناعا ويقوم على اعتبار أن اتفاقية مدريد مجرد خطوة في صيرورة تصفية الاستعمار ، فإن فترة الحكم المشترك ، المؤقتة ، تمكن إسبانية من التخلي عن سلطاتها الاستعمارية ، لصالح الإدارة الرباعية التي تتمثل في الجماعة الصحراوية والحكام الإسبان و المغرب وموريتانيا ويتوجب على هذه الإدارة الرباعية أن تضع موضع التنفيذ استفتاء لتقرير المصير حسب إرشادات الجماعة ، إن هذا التأويل مغر و لكنه لا يوحي بالثقة ، إن إسبانية القوة الحاكمة ليست مؤهلة لتصفية نفوذها لصالح بلدان أخرى ، ومن جهة أخرى ، ومهما يكن الأمر فإن إسبانية بإعلانها وبالنص الحرفي في اتفاق مدريد عن عزمها للانسحاب من الصحراء قبل 28شباط (فبراير) 1976، تدحض أي مصداقية لتأويل الأطروحة هذه ، والتي تقضي بأنه من مهمات الإدارة الرباعية المذكورة أن تحضر للاستفتاء ، أن أهمية هذا التأويل الاسباني تكمن في إبراز التناقض القائم ، بين النظريات المغربية الموريتانية من جهة وإسبانية من جهة أخرى كما يدل على عدم استعداد إسبانية لتحمل النتائج المترتبة على اتفاق مدريد .

في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني نوفمبر بدأ المغرب وموريتانية بقلب سريان تطور كان يتعارض مع رغباتهم وفي ظرف شهر أصبحوا مجبرين على تعبئة الرأي العام انطلاقا من مبدأ تقرير المصير الذي تقره منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ورغم أن هيئة الأمم المتحدة قد رفضت طروحاتهم وكذلك محكمة العدل الدولية فإنهم قد قرروا استبعاد الجزائر الطرف المعني من مباحثات مدريد وأن يقايضوا إسبانية لتشترك بتوقيع اتفاق مدريد وهكذا تم التقسيم بمباركة وتأييد القوى الغربية العظمى ومعظم الرجعيات العربية والعديد من الدول الإفريقية ولم يتبقى إلا تحقيق المرحلة الثالثة من المخطط المغربي وهو

السيطرة على الأراضي الصحراوية .

إن هذا الوضع الذي رتبته اتفاقية مدريد قد أدى إلى خلق مجال واسع للمجابهة في المحاكم الدولية ، إذ استنفرت هيئات دولية عديدة لمعالجته ، فتدخلت لجنة الأربعة والعشرين لتصفية الاستعمار والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، ثم مجلس الأمن الدولي فمحكمة العدل الدولية ، فالأمانة العامة ثم المبعوثون الخاصون واللجنة الدولية لحقوق الإنسان ، وتحركت بهذا معظم الأجهزة الأممية من أجل مناقشة موضوع تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية التي عرقلتها اتفاقيات مدريد الثلاثية وهكذا افتتحت منظمة الأمم المتحدة ملفا جديدا لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، بعد أن أوشك الملف الأول المتعلق بالاستعمار الاسباني على الانطواء ، والملف الجديد لا شك بأنه سيكون أيضا ملفا سميكا تمليه ظروف احتلال جديد ، بحجج جديدة ، من الضروري تثبيت بعض حيثياتها في هذا الكتاب .

إن استعراضا مكثفا للخطوات التي خطتها هيئة الأمم المتحدة لمعالجة هذا الموضوع ، ستفتح لنا المجال لرؤية أكثر وضوحا . .

عندما كان الإعداد للمؤامرة الاسبانية ـ المغربية ـ الموريتانية ـ على طريق الانجاز من خلال إعلان الملك المسيرة الخضراء ، والمفاوضات المكثفة والحثيثة بين مدريد والرباط ، في تزامن مع انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . حذر مجلس الأمن الدولي من أي سعي لتحريف المسار الحقيقي لتصفية الاستعمار ، موجها رسالة مستعجلة إلى المغرب يوم (5) تشرين الثاني ((نوفمبر)) يدعوه فيها إلى : ((إيقاف المسيرة فورا)) وصرح ممثل إسبانية في اليوم التالي : ((إن حدود الصحراء قد تم اختراقها من طرف حشود ورعايا مغاربة وسلطات رسمية)) . وفي نفس اليوم ليلا ، نشر مجلس الأمن اللائحة (38) أعرب فيها عن تذمره من القيام بالمسيرة . وألح على المغرب أن : ((تسحب فورا كل المشاركين في المسير من فوق تراب الصحراء الغربية)) ويلح على : ((المغرب وكافة الأطراف الأخرى المعنية والمهتمة أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع الأمين العام في الأمر الذي عهد به إليه مجلس الأمن الدولي في لائحته 377/ 975و 379/ 975) . ورغم رفض هيئة الأمم للخطط الاسبانية ـ المغربية حول مستقبل الصحراء وعشية التصويت في الجمعية العامة على لائحة حول المشكل ، أبلغت حكومة مدريد هيئة الأمم المتحدة يوم 19تشرين الثاني (نوفمبر) وبعد خمسة أيام على توقيعها ، أعلمت هيئة الأمم المتحدة باتفاقية مدريد الثلاثية من أجل تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانية ، وبعد أن أصبحت القوات المغربية متمكنة من الصحراء الغربية .

وفي الدورة الثلاثين للجمعية كان الشعور بالإهانة شاملا لأعضاء الجمعية العامة وكذلك الحيرة أمام الأمر الواقع والضغوط القوية التي فرضتها عليها كل من إسبانية والمغرب وفرنسا ، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الدول التي طغت على المداولات يوم /4/ كانون الأول واتخذت لائحة تتعلق بالصحراء الغربية محدثة حلفا من الأقلية تمكن تمكن (بموافقة ما لايزيد عن ثلث أعضاء الجمعية العامة) ، تمكن هذا الحلف من إنجاح لائحة منافسة للائحة رقم (48)(34) الصادر عن الدورة الثلاثين ، تلك اللائحة المنافسة ، رغم أنها تلح على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي والدور الأساسي للأمم المتحدة في تصفية الاستعمار : (تسجل اتفاقية مدريد) ، ولكن فقط لتطلب من أطراف هذه الاتفاقية أن يسهروا على تحقيق المطامح المعبر عنها بحرية من قبل السكان الصحراويين .

بطبيعة الحال كانت هذه اللائحة تعتمد على (الجماعة) وعلى حزب الاتحاد الوطني الصحراوي (البونس) وهذان الحزبان كما سبق ونوهنا يمثلان المطامح الاستعمارية ويعلنان ولاءهما للأسبان لدرجة أن البونس كان ممثلا في البرلمان الاسباني وكانت تعتمد اللائحة أيضا الوضع الصعب لشعب الصحراء الغربية والذي مازال تحت وطأة الإدارة الاستعمارية وهي الإدارة التي لن تسمح له بممارسة حريته في الاختيار ، وعلى الرغم من هذه الضمانات التي كانت بحوزة أصحاب اللائحة الفرنسية - الأمريكية - الإسبانية - المغربية - فلم يمتثل أصحابها حتى لما طرحوه في لائحتهم ، إضافة لسقوط رهاناتهم حتى على الفئتين اللتين راهنت اللائحة عليهما وهذا ما ثبت في (12) تشرين الأول (أكتوبر) 1975 ، فما إن بادرت إسبانيا لإعلان سحب قواتها من الصحراء الغربية حتى وجد الشعب الصحراوي نفسه أمام إجماع وطني يطالب بالاستقلال الكامل . فكل التيارات السياسية الصحراوية (بما فيها الجماعة والبونس) كل القوى وكل الشعب استجاب لنداء جبهة البوليساريو من أجل الوحدة الوطنية والاستقلال الكامل وذلك في لقاء (عين بنتلي) في الشمال الشرقي من الصحراء وأعلنت كل هذه القوى ، انصهارها في الجبهة بهدف الاستقلال والسيادة الوطنية .

بغض النظر عن جوهر اللائحتين التي قدمتا من اتجاهين مختلفتين داخل هيئة الأمم المتحدة ، فإن الثابت فيهما مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، وهذا الأمر سيجعل هيئة الأمم المتحدة تشدد على التمسك بهذا المبدأ .وسيدلل الاحتلال المغربي - الموريتاني - والانسحاب الاسباني الذي سيخلي مكانه لهذا النظامين ، سيدلل بلا شك على مدى التمادي الاستعماري في التعسف على الحق الثابت للشعب الصحراوي ، ومن هنا فان الأمم المتحدة من التراخي الذي ظهر في أورقتها بدايات طرح هذه المشكلة فإنها لم تتخل عن حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، ولم تذعن لسياسة الأمر الواقع التي خطط لها الحسن الثاني .

إن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة أوفد في حينها اولف ريدبيك،السويدي ، ليغاين الوضع في الصحراء وعواقب الانتهاك الخطيرة الذي اقترفته أطراف الاتفاقية، فذهب موفد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية ، وعين الوضع في المخيمات الصحراوية التي فر سكانها من مدنهم تحت وطأة الموت الجماعي الذي وضعتهم العسكرتاري المغربية بمواجهته ،. وكانت خلاصة تقريره المقدم إلى الأمين العام تقول: (إن الظروف الحالية في الصحراء تجعل من المستحيل القيام بأي استشارة للسكان حول تقرير المصير) ووصف فرانسيسكو فيلار القانوني الاسباني الذي زار الصحراء الغربية كواحد من أعضاء بعثة هيئة الأمم ، وصف مضاعفات الغزو المغربي الموريتاني على هذا النحو : ((من وجهة النظر العسكرية فإن القوات المغربية ، يبدو أنها قد استقرت في نقاط التجمعات الأساسية لسكان الساقية الحمراء ووادي الذهب وحتى خط الداخلة بير أنزران)) وتابع : ((من جهة أخرى فإن الوضع بالنسبة للسكان لا يمكن أن يكون أقل كآبة ، فالاحتلال تسبب في نزوح جماعي حقيقي نحو الشرق ونحو تندوف ، ونقاط التجمع السكانية الرئيسة بقيت في الواقع المهجورة ، تكسوها مظاهر الخراب خاصة في العيون وسماره ، والداخلة ، فيمكن أن يكون قد بقي هناك حوالي عشرين أو خمسة وعشرين بالمائة من سكانها الأصليين أما الأغلبية الساحقة من الشبان والنساء والأطفال فقد نزحوا إلى حيث تحميهم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كما أنهم يخضعون المعارك ضد قوات الاحتلال , أما في الشمال فنتيجة للقمع , يمكن أن يكون العديد من السكان الأصليون قد لقوا مصرعهم)) .

إن هذه الشهادة التي ثبتها فرانسيسكو فيلار في كتابه ((مسار تصفية الاستعمار)) ستدلل بما يكفي على المخطط المغربي , الذي كان يرمي إلى جعل وجود القوات الملكية واقع حال في الصحراء الغربية وهذا المخطط لن يلتفت كثيرا إلى المشروعية الدولية إلا في إطار استجابة بعض الأطراف المؤثرة في قرارات الهيئات الدولية التي تضع المشروعية داخل زوبعة تعصف فتقلب البطلان حقا .

إن هذا الوضع الذي كان يرمي إليه العاهل المغربي , منذ بدايات التشاور مع الأسبان , والذي بات يتوضح أكثر في إعداد المسيرة الخضراء , لم يكن غامضا عن جبهة البوليساريو , التي كانت بدورها قد عبأت الجماهير الصحراوية واعدت نفسها عسكريا لمواجهة هذا الواقع المجنون . فمنذ 1974 واجهت التعنت الاسباني بالسلاح , وفي 1975 كانت أيضا قد استكملت شروط الكفاح المسلح , وزاوجت بين العمل السياسي ـ الدبلوماسي , والمقاومة المسلحة بانتظار أن تخضع القوى الاستعمارية للوائح هيئة الأمم المتحدة وقبل الاحتلال المغربي للصحراء الغربية كانت قد تقدمت بمشروع فالدهايم وهذا المشروع يقضي بـ

:

- انسحاب اسبانيا وتحويل مسؤوليات القطر إلى الأمم المتحدة .

- انسحاب القوات وتجمعات المسيرة الخضراء المغربية من الحدود الصحراوية .

- تنظم استفتاء تقرير مصير لشعب القطر تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة .

وهذا المشروع تم الإعلان عنه في (2) تشرين الأول (أكتوبر) لحكومات مدريد , الرباط , الجزائر , نواكشوط .

إن حكومتي الحسن الثاني وولد داده حاولتا أن تكسبا خطوة بعد إعلان المسيرة الخضراء , والخطوة المطموح إليها دبلوماسية تشرع لهما احتلال الصحراء الغربية غير أن هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لم تستجب للدعاوى المغربية , بل وقفت هذه الهيئات المنظمات موقفا صارما إزاء الدبلوماسية المغربية منددة بالخطوات التي تتنافى مع أبسط مبادئ القانون الدولي . فبعد التوقيع على اتفاقية مدريد التي تتضمن بنودها وعداً بـ ((احترام رأي السكان الصحراويين المعبر عنه من خلال الجماعة)) , كان على أطراف هذا الاتفاق شطب كلمة ((احترام رأي السكان)) من قاموسهم , ((فالجماعة)) التي اعتبروها ممثلة للشعب الصحراوي , قد انسب معظم أعضائها من هذا التنظيم للاصطفاف الوطني مع شعبهم , والالتحاق بجبهة البوليساريو - وهذا بلا شك سيترك خذلانا كبيراً للملك وأطراف اتفاقيته , فبعد التوقيع على الاتفاقية واستكمال الاحتلال المغربي , في يوم (28) تشرين الثاني (نوفمبر) 1975 اجتمع في كلته زمور \67\ عضوا من أعضاء الجماعة وهم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة , اجتمع هؤلاء برئاسة نائب رئيس الجماعة التي يبلغ إجمالي عدد أعضائها (101) عضوا , ليعلون في تصريح نشره عن حل الجماعة والتنديد بالمؤامرة الاسبانية المغربية , وتأيدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي وحيد للشعب الصحراوي معلنين انخراطهم فيها قد انضم إلى هؤلاء فيما بعد أغلبية الأعيان الذي استطاعوا الفرار من طوق الاحتلال . .

إن ما رسمته عقول الساسة المغاربة ورثة الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية, قد رسمه الساسة الاسبانيون من الجهة الأخرى ووفق حيثيات وتفاصيل لم يكن من اليسير الإطلاع عليها حتى على مستويات سياسية اسبانية عليا , وما سنثبته فيما يلي , يدلل بما لا يقبل الشك على المؤامرة التي نسجت في كواليس ((المتربول)) ونفذتها الإدارة الملكية المغربية . إن الدبلوماسي فرانسيسكو فيلار , الذي عمل في وزارة

الخارجية الإسبانية وكان عضوا في البعثة الدبلوماسية الدائما في الأمم المتحدة , قد ثبت فصول هذه المؤامرة , في كتابة المعنون بـ ((مسار تصفية الاستعمار)) ولمزيد من توضيح موضوعاً سنثبت ما جاء حولا هذا الموضوع استكمالا للفائدة , خاصة وأنه يرصد لتفاصيل ما ترتب على اتفاقية مدريد على المستوى الاسباني والدولي على حد سواء 0 0

ما إن يتقرر في 20 \ أكتوبر البدء بالمفاوضات لتسليم الصحراء حتى تجد الحكومة الإسبانية نفسها بحاجة إلى تسديد مجموعة من المسائل الحقوقية والسياسية المتفرعة. صحيح أن المشاكل نفسها قد ظهرت في مناسبة غير بعيدة , هي مناسبة تصفية الاستعمار في غينيا اكواتوريال (1968) وإيفني (1969) ولكن الحل التعسفي في كل مرة من هاتين الحالتين هو بالتحديد الذي بدأ يصوغ ممارسة خاطئة وغير منسجمة يضاف إلى هذه السرعة المفاجئة والضاغطة بتصفية مسألة الصحراء التي تحكمت بالحكومة الفرانكوية . والنتيجة من أي وجهة نظر جاءت ، ستكون تلفيقة جديرة بمن لم يظهروا أي تحفظ في إنجاز اتفاقيات مدريد المخزية)) ويتابع فيلار : ((ويقرر مجلس الوزراء ، باقتراح من الرئاسة أن تبعث إلى الكورتس مشروع تصفية الاستعمار)) ، في الصحراء الغربية ((تقول مادته الأولى :

(تخوض الحكومة صلاحية تنفيذ الإجراءات واتخاذ الوسائل الضرورية للوصول إلى نهاية سعيدة لعملية تصفية استعمار الأراضي غير المدارة ذاتيا في الصحراء الغربية وإجراء نقل الصلاحيات التي تتطلب هذه العملية .

هذا المشروع الذي نشر نصه في نشرة الكورتس يوم / 25/ تشرين الأول أكتوبر أحيل للدراسة في لجنة القوانين الأساسية ورئاسة الحكومة ، مع الإقرار بإحالته بالسرعة القصوى (منح النواب مهلة ستة أيام). ورغم أن الأمر يبدو غير معقول ورغم غموضه واتساعه (الواقع أن الحكومة كانت تطلب من الكورتس ((شيكا على بياض))) إلا أن المشروع لم يرفق بأية حثاثيات أو وثائق متممة وقد أشار عدد من التعديلات الستة عشر من هذا الاتجاه ومع ذلك فإن اللجنة المقررة المنوط بها الإعلام بالمشروع والمؤلفة من خمسة أعيان فرانكويين (خ. فوبير ، آ. غارسا ـ بالديكاساس ، ب . ينتو اتنتونيث ، أ ، لامودي اسبينوسا و خ.م .أوريول أوركيغو) أبدت تأييدها لمنح ((الشيك على بياض)) للحكومة ، مقتصرة على استبدال العبارة الأخيرة من المادة الأولى ـ ((وإجراء نقل الصلاحيات التي تتطلبها هذه العملية)) ـ ب ((الحفاظ على المصالح الاسبانية)) وإضافة : ((وستحيط الحكومة ((الكورتس علما بكل هذا)) .

في عشرة تشرين الثاني نوفمبر وافقت اللجنة على المشروع بالأغلبية / 40صوتا لصالحه وصوتين ضده .

وامتناع عضو واحد عن التصويت . . وبهذا الشكل كان القرار جاهزا لعرضه على جلسة موسعة للمجلس في الوقت الذي بدأت في مدريد المفاوضات الثلاثية ومع ذلك عندما نظر المجلس الموسع بالمسألة في \ 18 \تشرين الثاني نوفمبر كانت المفاوضات قد انتهت بشكل نهائي وتسليم الصحراء للمغرب وموريتانية ورغم بعد أمر عن التصديق . إلا أن النواب كان يجهلون نصوص ما دعي باسم (إعلان المبادئ) .

كان غارسيا ـ فالديكاساس هو المكلف بطرح أسس مشروع القانون باسم اللجنة أمام المجلس الموسع , وفي مداخلته القصيرة حاول أن يبرر , أولاً , الأسلوب القانوني الذي اختارته الحكومة 0 ثانيا , ضرورة منح الحكومة ((شيكا على بياض)) وأخيرا , دافع غارسيا ـ فالديكاساس , عن أطروحة أن الإقليمية كانت مرحلة على الطريق إلى تصفية الاستعمار .

وكان كارو هو المكلف بالدفاع , بسم الحكومة عن مشروع القانون . وكل من قراءة خطاب وزير الرئاسة جاهلا تاريخ إلقائه سيؤكد أنه ألقى في 10 \ أو 11 تشرين الثاني نوفمبر كحد أقصى وهذا يعني أنه ألقى قبل المفاوضات الثلاثية . وانطلاقا من هذا سنجد أنفسنا ببساطة أمام مداخلة مثيرة لجدل واسع من وجهة النظر القانونية والسياسية . ولكن إلقاء الخطاب تم في 18 نوفمبر أي بعد أربعة أيام من توقيع اتفاقية مدريد وهكذا فإن خطاب كارو يشكل نموذجاً من الصفاقة التي يصعب تجاهلها لأنه كي يقنع ((المتطرفين)) بأن الصحراء ليست مقاطعة اسبانية (وبالتالي فأن تصفية الاستعمار عنها لا تؤثر على سيادة ووحدة الأراضي الاسبانية) أشارة وزير الرئاسة أيضاً إلى أطروحة الإقليمية (لقد كانت في الحقيقة نقطة متميزة في طريق تصفية الاستعمار محاولة كريمة لوضع الصحراويين على قدم المساواة الحقوقية مع باقي المواطنين الأسبان) .

لقد كان الوضع لا يصدق فعلاً ونحن نذكر أن جاء في الفقرة السادسة من اتفاق مدريد الثلاثي (يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من يوم نشر ((قانون تصفية استعمار الصحراء)) الذي يخول الحكومة الاسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة هذه الوثيقة) هذا يعني أن الحكومة الاسبانية قد اعترفت خطيا في / 14/ تشرين الثاني نوفمبر ، للموافقة على القانون المذكور لم يكونوا يجهلون مضمون ومدى تلك الالتزامات فحسب ـ لجهلهم نص اتفاقية مدريد ـ بل أن أحد أعضاء الحكومة ـ ومسؤول بارز عن الاتفاق ـ أكد لهم أنه لا وجود لهكذا التزامات (!!) ويبدو أن السياسيين الفرانكويين لا يكنون كبير الاحترام نحو مؤسساتهم ذاتها . والحقيقة أن هذا الوضع لا يتجاوز أن يكون مجرد صفحة جديرة بضمها إلى أية مختارات من مسرح العبث لولا أن الشعب الصحراوي مازال يدفع من حياته ثمن معارضته لاحتلال أراضيه من قبل القوات المغربية .

ورغم كل شيء فبعد مداخلة كارو وافق ((الكورتس)) الفرانكوي على القانون بأغلبية / 345/ ضد أربعة أصوات وامتناع أربعة عن التصويت (وغياب أكثر من مئة نائب) وجرى نقل اتفاقية مدريد فورا إلى نيويورك ليبلغه بينيس إلى فالدهايم ..

في هذه الأثناء احتفل المغرب بالاستقلال وفي مجرى الاحتفالات بالمناسبة ، أعلن الملك حسن الثاني وهو منبسط الأسارير وبحضور الجنرال فيرنانديث باليسبين رئيس الأركان الاسباني ، الذي جلس إلى جانبه على منصة الشرف ، أنه بإعادة الأرض ستكون مسألة الصحراء قد سويت .

في مدريد يعلن أن حالة فرانكو الصحية حرجة .. وفي اليوم التالي 19 تشرين الثاني (نوفمبر) يصادق رئيس الدولة بالوكالة على مشروع القانون ويتحول إلى القانون رقم 1975/40! ثمة تسرع في وضع هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع - فاللجنة الرابعة للجمعية العمومية كانت قد بدأت بمناقشة مسألة الصحراء منذ بضع ساعات فقط - في /20/ تشرين الثاني نوفمبر يصبح القانون ساري المفعول . و في فجر هذا اليوم , يموت فرانكو لتطوى مرحلة طويلة من تاريخ اسبانيا

قرار الجمعية العمومية

في /18/ تشرين الثاني (نوفمبر) و في جو من الانتظار المتوتر كانت نصوص اتفاق مدريد قد أبلغت للأمين العام لكن الوفود لن تعلم به إلى اليوم التالي - بدأت مناقشة موضوع الصحراء في الجمعية العمومية للأمم المتحدة , و كان أول المتكلمين كممثل للسلطة المديرة هو بينيس الذي بعد خمس عشرة سنة من الدفاع عن مبدأ تقرير المصير أمام الأمم المتحدة أصبح عليه الآن القيام بالمهمة الشاقة في تسويغ سياسة مناقضة تماما , لا يؤمن بها و مستبعد عن صنعها - مثله في ذلك مثل جميع الدبلوماسيين منذ التبدل الذي طرأ في /20/ أكتوبر .و سيفعل ذلك طبعا دون أدنى حد من الغيرة , فبعد استعراضه للتطورات الأخيرة في عملية تصفية استعمار الصحراء - منذ الإعلان في آب (أغسطس) 1974 عن استفتاء قريب و حتى ((المسيرة الخضراء , و المفاوضات الثلاثية في مدريد - يؤكد بينيس بأن توقيع الحكومة الاسبانية على ((إعلان المبادئ)) كان ((مشروطا)) , و إن وفده منفتح على الآراء قد تعرب عنها الوفود الأخرى حول ((الإعلان)) المذكور و سيكون هذا هو المسعى الرئيسي للسفير الاسباني طوال المناقشة : (التوصل إلى جعل الجمعية العمومية تدخل تعديلات على اتفاق مدريد و ذلك بإدخال الجزائر مثلا , في الإدارة المؤقتة) , (و ربما هي العائق الوحيد الفعال في مواجهة مخططات الإلحاق المغربية لموريتانيا) , و لم يحرز تكتيك بينيس أية نتيجة و ذلك قبل كل شئ و فوق كل شئ لأنه يرتكز على افتراض خاطئ - سببه إلى حد ما المعلومات الخاطئة التي

زوده بها كورتينا- بان اتفاق مدريد مشروط بموافقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة عليه بينما هو (في الحقيقية مرتبط فقط بالموافقة على ((قانون تصفية الاستعمار)) وسريان مفعوله. و لكنه يلاقي الفشل لأن الوفد الجزائري و الذي ربما كان الوفد الوحيد القادر على إثارة المراجعة بنجاح . استخدم تكتيكه الخاص , الموجه لجعل الجمعية العمومية ترفض الاتفاق الثلاثي.

و كان المتحدث الثاني هو السفير الجزائري بالذات و قد ذكر ((بأن مجلس الأمن الذي اجبره التوتر الإقليمي في الأسابيع الأخيرة على الانزواء ,قد بين بوضوح مع ذلك بأنه لا يستطيع الاهتمام بعمق المشكلة أي بتصفية الاستعمار عن الأراضي - لكونها من اختصاص الجمعية العمومية , و وجهة نظرها في هذا الشأن محدودة تماما : (الصحراء هي حالة من تلك الواردة في الفصل الحادي عشر من الميثاق , و السلطة المديرة المسؤولة أمام الجمعية العمومية عن واجبها السياسي في تهيئة السكان للحكم الذاتي و مستقبل الأرض يجب أن يحدده السكان بحرية من خلال استفتاء تنظمه السلطة المديرة بالتشاور مع البلدان الثلاثة المجاورة و تحت إشراف و ضمانة الأمم المتحدة) , و ذكر السفير الجزائري كذلك بأنه لا مانع من تأكيده على موقفه التقليدي .فالجمعية العمومية في فترة انعقادها السابقة وافقت على تأجيل الاستفتاء المعلن عنه , رغم تردد بعض الوفود . و عندما أصبحت بين يدي الجمعية العمومية العناصر الضرورية لتبني حل نهائي للمسألة وقعت محاولة غزو للأراضي , و يتابع السفير الجزائري : ((لقد أكد الممثل الاسباني الآن ما أشيع عن عقد اتفاق ثلاثي يشكل - من خلال المعلومات المتوفرة - مجرد تسليم الصحراء للمغرب و موريتانيا)) و ينهي كلامه قائلا: ((إن الجزائر تنبه بانها لن توافق على أي حل على هامش الأمم المتحدة)) . .

و للمرة الأولى يعرض المسألة أمام الجمعية العمومية ممثل لجبهة بوليساريو هو (محمد الأمين) الذي يهاجم الاستعمار الاسباني بشدة . و يؤكد محمد الأمين : ((إن الجبهة ما كادت تتشكل - حتى لم تجد أمامها من سبيل آخر سوى الكفاح المسلح . بسبب موقف السلطات الاسبانية القمعي و قد فتح هذا الكفاح عيون مدريد على الواقع و جعلها تقرر الانسحاب من الصحراء , و لكن بعد الحصول على حقوقه , فإن الشعب الصحراوي ليس مستعد التخلي عنها لبعض ((الأشقاء الأفارقة)) بالسماح باقتسامها كقطيع من الغنم . و قال الأمين أن الحكومة الاسبانية لم تطبق قرارات الأمم المتحدة و لم تقم بواجبها اتجاه الشعب الصحراوي . و فتحت الأبواب للقوات الجنبية ,و توجت مؤتمراتها بتوقيع الاتفاق الثلاثي الذي على المجتمع الدولي إدانته . إن حق تقرير المصير الحر و الاستقلال هو حق شرعي تعترف بهو تكفله قرارات الأمم المتحدة . و قد عكس تقرير اللجنة الزائرة رغبة الشعب الصحراوي في الاستقلال . و حين يبدأ شعب النضال من أجل استقلاله

يكون من السخف سؤاله عما يريد و لهذا كان على الحكومة الاسبانية إن تتفاوض حول نقل السلطات إلى الممثل الشرعي لهذا الشعب جبهة البوليساريو , كما فعل البرتغاليون مؤخرا بالتفاوض مع جبهة فريليمو و باجيك)) , و أخيرا يطلب محمد الأمين من الجمعية العمومية : ((أن تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و الاستقلال و إجبار السلطة المديرة على مناقشة نقل السلطات إلى جبهة البوليساريو , و إدانة محاولة اقتسام الأرض و إلحاقها بالقوة بأن الجبهة - البوليساريو- تتمتع بتمثيل الشعب الصحراوي))
.

و انتهت جلسة المناقشة الأولى بخطابين لشخصين أحضرهما المغرب إلى نيويورك , أحدهما هو ممثل ((الجماعة)) الذي أعلن أن الحل الوحيد لمسألة الصحراء , تتمثل في تحقيق الوحدة الشاملة مع المغرب , و الثاني هو ممثل ((مرحب)) هذه الحركة الغامضة التي لم تتجاوز مكاتب بعض أجهزة الاستخبارات و لم يفعل ((مرحب)) شيء سوى مهاجمة الجزائريين الذين كان قد تمكن من الاحتيال عليهم لفترة من الزمن . تستمر المناقشة في يوم / 19/ حيث يعلن الوفد الكوبي : ((وجوب ضمان تقرير المصير الذي لا يمكن أن يتأثر أو يحد في سبيل مصالح دول أخرى)) . و يشير وفد اليمن الديمقراطي إلى : ((خطورة المسؤولية الأخلاقية و السياسية للحكومة الإسبانية و يؤكد أن للشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير)) . أما السفير المغربي فإضافة لدفاعه عن معاهدة مدريد الثلاثية و تأكيده على أن خيار سكان الصحراء قد عبر عنه من خلال عناصرهم الأكثر تمثيلا فقد أعلن أن لجنة الكورتس ((قد أقرت لتوها التزام الحكومة الاسبانية)) و هكذا بينما كان بينيس يصر مرة بعد أخرى على أن اتفاق مدريد قابل للتعديل و أن ((الجمعية العمومية قادرة على اتخاذ القرار المناسب)) حاول سلاوي أن يوضح و كانت الوقائع تؤيده بأن : ((كل شئ منجز و منجز بإحكام)) .

و يتوالى الاستماع إلى الخطباء في يوم /21/ و للدفاع عن اتفاق مدريد و إلحاق الأراضي جاء المغاربة بانتهازيين كبيرين إلى نيويورك هما (خليهن و خطرة الجمالي) ليؤكدان أن السلطات الاستعمارية الاسبانية قد منعتهما حتى الآن من الإعراب عن الرغبة في الاندماج في الوطن ((الأم)) و بعد الاستماع إلى هذين الخطيبين تتوالى المناقشة فيعرب سيراليون عن دهشته و استغرابه لاتفاق مدريد دون استشارة الشعب الصحراوي و يؤكد أنة ((بلاده لن توافق على أية حل لا يأتي من خلال استفتاء لتقرير المصير)) .و ربما كانت مداخلة المندوب الموريتاني هي من أهم ما في هذه الجلسة فقد اعترف ولد شيخ لأنه بعد اعتراف بلاده بمبدأ تقرير المصير بدأت اسبانيا في منتصف الستينات عملية تطوير اجتماعي و اقتصادي في

الصحراء و هذا بدوره خلق وعيا استقلاليا . و هذا ليس مقلقا لبلاده و لو كان الأمر متعلقا بسكان مستقرين , و لكن الحركة المطالبة باستقلال الصحراء - و هذا كله حسب أقوال المندوب الموريتاني هي حركة ذات صبغة قبلية لا تعرف الحدود . و من هنا جاء تعقيد المسألة . و أصبح تطبيق تقرير المصير خطأ سياسيا ذات نتائج غير مأمونة لأنه يهدد وجود وحدة موريتانيا ذاتها و يختتم ولد شيخ قائلا : ((و بالمقابل فإن أتفاق مدريد قد يؤدي إلى حل منظور و واقعي)) .

ووسط وابل حقيقي من المداخلات تتوالى المناقشات المذكورة وتنتهي في أيام ، 24 و 27 و 28 نوفمبر فتدافع عن المبدأ التقليدي للأمم المتحدة أي تطبيق مبدأ تقرير المصير عبر استفتاء تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة، الوفود التالية : تنزانيا - داهومي - غوايانا - زامبيا - مدغشقر - الكونغو - يوغسلافيا - بهاما- سيرلانكا - مالي - بوتسوانا - غانا - نيوزيلاند - الصومال - السويد - جامايكا- النيجر- المكسيك - النمسا- قبرص - غينيا- اكواتريال - وترينيداد - توباغو- و قسم كبير من هذه الوفود ترفض اتفاق مدريد و بالمقابل فان الوحيدين الذين أيدوا الاتفاق الثلاثي هم وفود - الأردن - عمان - السنغال- الغابون- العراق - غامبيا - جمهورية أفريقيا الوسطى - تونس - و بعد اختتام مداخلات ما سمي (الأطراف ذات المصلحة) كانت نتيجة التصويت ستة و عشرون صوتا مقابل تسعة أصوات لصالح المبدأ التقليدي للأمم المتحدة في تصفية الاستعمار عن الصحراء .

من هذه الأغلبية (التي تعادل كما هو واضح نسبة ثلاثة إلى واحد) الناتجة عن المناقشة يمكننا استخلاص النتائج التالية :

1- يجب عدم الخلط بين اختصاصات مجلس الأمن و اختصاصات الجمعية العمومية إذ إن هذه الأخيرة تختص بعمق المشكلة فقط .

2- إن تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال استفتاء يجري تنظيمه و تنفيذه تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة يشكل نواة المبدأ التقليدي لتصفية الاستعمار في الصحراء .

3- على الاستفتاء أن يتناول جميع الخيارات بما في ذلك طبعا خيار الاستقلال

4- لقد أكد تقرير اللجنة الزائرة صراحة على المبدأ الأنف الذكر

5- إن إسبانيا بصفتها مديرة , مسؤولة عن التطبيق الصحيح لمبدأ تقرير المصير .

6- إن اتفاق مدريد لا يتفق مع مبادئ و قرارات الأمم المتحدة و أنه عقد على هامش المنظمة الدولية و إن اتفاق /14/نوفمبر هو دعوة صريحة لاقتسام الأراضي و تهديد لسلام المنطقة و استقرارها .

إن اسبانيا التي تنكرت لمسؤولياتها و تعهداتها , هي المسؤول الأول عن النزاع المحتم في الصحراء .

في هذه الأثناء و خلال عدة اجتماعات مغلقة صاخبة حاولت المجموعة الإفريقية التوصل إلى لقاء حول مشروع قرار موحد . و لكن دون جدوى . إما على الأرض فقد كان الأمر الواقع يلعب لصالح المغرب و موريتانيا (ففي 28 شباط نوفمبر أعلن مندوب المغرب أن اتفاق مدريد آخذ في التنفيذ . فقد وصل نائبا الحاكم منذ أيام إلى العيون و أن القوات المسلحة الملكية قد احتلت سماره) و بالنتيجة فإن المغرب و موريتانيا ليستا مستعدتين للتساهل في هيئة الأمم المتحدة . عمليا و برعاية الأقلية الأفريقية المصممة التي تدعمها , المغرب و موريتانيا تقدمتا في الأول من شهر ديسمبر بمشروع حلهما الخاص (رقم ل 1120) و فيه تجري الإشارة إلى اتفاق مدريد . و الطلب من الإدارة المؤقتة باتخاذ الإجراءات اللازمة كي يمارس ((السكان الصحراويون الأصليون)) حقهم الحر في تقرير المصير من خلال ((مشاورة بحضور مراقب من الأمم المتحدة)) و رغم أن ملهمي المشروع لم يقولوا ذلك بشكل واضح فإن ما كان يجول ((بخاطرهم)) هو مشاورة مع الجماعة و البونس تنظمها الإدارة المؤقتة . و يحضرها كمجرد شاهد مراقب الأمم المتحدة و مع ذلك فلكي يحتفظ بعض الأعضاء براحة ضميرهم ـ خصوصا عدد أعضاء السوق الأوربية المشتركة الذين كان دعمهم حاسما عند التصويت . فقد اخضع المشروع إلى بعض المراجعات . و يصبح نصه كالتالي :

إن الجمعية العمومية :

1- تأخذ علما بالاتفاق الثلاثي الموقع في مدريد يوم 14 نوفمبر 1975 .

2- تجدد تأكيدها على الحق غير القابل للتصرف لجميع الأهالي الصحراويين الأصليين في تقرير المصير الحر بما يتفق مع القرار 1514 (الدورة الخامسة عشرة) للجمعية العامة .

3- تطلب من الإدارة المؤقتة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتكفل لجميه الأهالي الصحراويين الأصليين في الأراضي ممارسة حقهم غي القابل للتصرف في تقرير المصير الحر عن طريق مشاورة حرة تنظيم بمعاونة ممثل الأمم المتحدة يختاره الأمين العام .

هذا التعديل الأخير بالمطالبة بأن يشارك ممثل الأمم المتحدة في تنظيم المشاورة فإن له كما سنرى فيما بعد أهمية أكبر مما ظنه المغرب .

في 2 ديسمبر يقدم الوفد التنزاني , باسم ثلاثة و عشرين بلدا غير منحاز , مشروعا آخر للحل (رقم 1121) و في هذا المشروع الثاني إضافة إلى التأكيد على المبدأ التقليدي للأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في

الصحراء \و الأخذ بعين الاعتبار تقرير اللجنة الزائرة و فتوى و قرارات مجلس الأمن و تقرير الأمين العام . . الخ . فإنه يتجاهل تماما اتفاق مدريد و يطلب من الحكومة الاسبانية ((أن ... تتخذ فورا جميع الإجراءات الضروري بالتشاور مع جميع الأطراف بحيث يتمكن جميع الصحراويين الأصليين من سكان الأراضي من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحر تحت مراقبة الأمم المتحدة و بكامل حريتهم . . .)).

و يطلب من الأمين العام بالتشاور مع الحكومة الإسبانية و مع ((لجنةال24)) أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمراقبة ممارسة تقرير المصير الحر)) . .

في الرابع من ديسمبر و في قاعة تغص بالناس و في جو من المواجهة الشديدة , التأمت اللجنة الرابعة في الجمعية العمومية من معارك الشجار الكلامية . - أولا - و بناء على اقتراح مندوب غانا يتقرر بأغلبية 44 ضد 40 (الثلاثي المؤلف من المغرب - موريتانيا- إسبانيا و يقف مع المعارضين) و امتناع 48 عن التصويت , تقديم التصويت على المشروع ل 1121 (المقدم من قبل حوالي 20بلدا غير منحاز) و عند إخضاعه للتصويت ينجح المشروع بأغلبية 84 مقابل ثلاثة (جمهورية افريقية الوسطى - غواتيمالا و إسرائيل) و يمتنع 42 عن التصويت هذا يعني إن النجاح كان بأغلبية واسعة من أعضاء المنظمة . و يصوت جميع أعضاء السوق الأوربية المشتركة تقريبا لصالح المشروع و تمتنع الولايات المتحدة و فرنسا و اسبانيا عن التصويت أما المغرب و موريتانيا فتشاركان بالتصويت و فور ذلك يقترح مندوب كينيا عدم التصويت على مشروع القرار 1120 (الذي ترعاه المغرب و موريتانيا) . إن هذا الاقتراح منطقي فالمشروعان إن لم يكونا متناقضين تماما على أرضية المبادئ , فهما متنافيان في تطبيقهما العملي . فالأول يدعو إلى استفتاء تنظمه السلطة المديرة , أي إسبانيا مع ضمانات كاملة من الأمم المتحدة , بينما يدعو الثاني إلى تشاور - و يظن إن هذا التشاور سيكون مع الجماعة - تجربة الإدارة المؤقتة الثلاثية . و مع ذلك فثمة عدد كبير من البلدان كان همها الوحيد إرضاء الجانبين و من هنا جاء رفض اقتراح كينيا و هكذا تقرر اللجنة عرض المشروع رقم 1120 للتصويت . يتم (التصويت أولا على الفقرات المرتبة (باستثناء الفقرة الثانية لأن أحدا لم يتجرأ على مناقضة مبدأ تقرير المصير) فيتبناها 46 مقابل 37 و يمتنع 49 عن التصويت و مما هو ذو مغزى هنا أن امتناع الكتلة السوفيتية قد حال دون رفض المشروع . و بعد ذلك نجح المشروع كاملا بأغلبية 48 صوتا لصالحه و 32 ضده 52 امتنعوا عن التصويت , و بين الأصوات المؤيدة كانت أصوات الأقلية العربية - الإفريقية التي تدعم وجهة النظر المغربية الموريتانية) دعما غير مشروط , و

كذلك أسبانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و بلجيكا و ايطاليا و عدد من البلدان الأمريكية اللاتينية بينما كان جميع المعترضين من مجموعة عدم الانحياز (المجموعة التقدمية من دول عدم الانحياز و امتنع عن التصويت الكتلة السوفيتية و بعض البلدان الغربية و المملكة المتحدة - النمسا - لوكسمبورغ - البرتغال - اليونان و الدول الإسكندنافية) .

و هكذا و بما انه لا يجري حساب الممتنعين , فإن مشروعا يستند إلى دعم حوالي ثلث البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة فقط يصبح قرارا تتبناه الجمعية العمومية و هكذا يتحول المشروعان المذكوران آنفا إلى القرار 3458 (أ) و (ب) .

إن ابتعاد الأقلية المؤيدة للإحاق عن إجماع بلدان عدم الانحياز هذه البلدان التي أخذت تشكل منذ الستينات أغلبية الجمعية العمومية أتاح المجال لإنجاح قرارين يبدوان نظريا غير متناقضين و لكنهما متنابذان في مراميهما الأساسية . .

إن هذا الانقسام سواء في هذا الموقع أو غيره لا تتوانى الإمبريالية أبدا عن توسيع شقتيه .

إن نتيجة اتفاق مدريد الذي لم يوافق عليه القرار 3458 (ب) و لكنه أخذ علما به , تعتبر بالتحديد نجاحا باهرا لمصالح الإمبريالية الأمريكية و ذلك بتقوية المواقع الإقليمية لزبونها المغربي (و قد أحرزت واشنطن في تلك الفترة بالذات نجاحا آخر في المنطقة ببدء المشاكل في البرتغال) كما تشكل كذلك علامة بارزة و مهمة في مخططات فرنسا - الديستانية لاستعادة تأثيرها في المغرب العربي لإعادة تشكيل كتلتها الأفريقية بلبوس الاستعمار الجديد , و ذلك قبل كل شيء لأن النظام المغربي أصبح مطلوبا كأداة بارزة لهذه السياسة الفرنسية , بقدر ما كانت الجزائر الديناميكية و غير المنحازة تشكل عائقا أمام هذه السياسة , و لأن باريس أيضا تقضي هكذا على خطر المنافسة الإسبانية في المنطقة الناجمة عن تنامي العلاقات الإسبانية الجزائرية و عن الدور الذي لا بد بمدريد أن تلعبه في صحراء مستقلة .

ما الذي نستطيع استنتاجه من كل هذا ؟

إن فرانسيسكو فيلار يضعنا أمام التفصيلات التي تمت بموجبها اتفاقية مدريد و هذه التفصيلات إضافة لقرارات هيئة الأمم المتحدة و مواقف الهيئات الدولية الأخرى , ستقودنا إلى الاستنتاجات التالية :

- إن اتفاقية مدريد مطعونة قانونيا و دوليا فهي :

أولا - إسبانيا بصفتها قوة إدارية ليس لها أي حق في أن تتصرف كيفما شاءت بقطر لا يتمتع بالحكم الذاتي و سيادته و هي وقف على شعبه هو وحده , و اسبانيا ليست مخولة لتحويل مسؤوليتها بصفتها تلك إلا للأمم

المتحدة التي أصبحت مكلفة بالموضوع , أو تعيد الإدارة للشعب الصحراوي الذي طالب بها بمختلف الأساليب و على جميع المستويات .

ب- الاتفاقية تشكل خرقا للوائح الأمم المتحدة حول قضية الاستعمار من الصحراء الغربية و الإدارة الصريحة التي عبر عنها الشعب الصحراوي في أن يكون مستقلا , و هي الإدارة التي لاحظتها و اعترفت بها رسميا الحكومة الاسبانية في تصريحات و بيانات عدة و نذكر منها رسالة الديكتاتور فرانكو في سبتمبر 1973 التي وجهها إلى الجماعة و التي جاء فيها :

- إن الدولة الإسبانية ستدافع عن حرية الشعب الصحراوي و إرادته الحرة في اتخاذ القرار .

- الدولة الإسبانية تضمن رسميا أن سكان الصحراء هم الذين سيحددون مصيرهم بحرية .

- الشعب الصحراوي هو مالك ثرواته و موارده .

و بهذا المعنى تحدث خوان كارلوس عندما حل في مدينة العيون يوم 2 نوفمبر 1975 أي قبل حوالي أسبوعين من اتفاقية مدريد عندما ألقى خطابا أكد فيه : ((أننا نرغب كذلك في حماية الحقوق المشروعة للسكان المدنيين الصحراويين ، إذ أن واجبنا في العالم وتاريخنا يفرضان ذلك)) .

3- توقيع الاتفاقية على هامش أي إطار شرعي في تجاهله للمبادئ الأساسية والقواعد التي يجري العمل بها في القانون الدولي العام وبصفة خاصة مبدأ تقرير المصير وذلك أن لا الأمم المتحدة ولا الشعب الصحراوي شاركا في الاتفاقية كما لم تجر أية استشارة مسبقة أو بعد توقيع الاتفاق لسكان القطر أو لهيئة الأمم المتحدة .

4- الاتفاقية جمدت الوضع الطبيعي لتصفي الاستعمار السائر بصفة شرعية في الصحراء الغربية .

5- أن الاتفاقية متناقضة مع ميثاق ولوائح منظمة الوحدة الأفريقية التي سبق وأن عبرت عن موقفها من المشكلة الصحراوية منذ 1972 وخاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

6- إن الإتفاقية تشكل بروحها و أهدافها جريمة بحق الشعب الصحراوي .

إن هذه الإتفاقيه في المحصلة افتقدت المشروعية القانونية من جهة وعرضت امن شمال إفريقية للخطر من جهة ثانية وهي في واقع حالها صفقة قامت اسبانية بعدها بجني أرباح ضمن على أثرها تجنب خسائر فادحة جراء المقاومة الصحراوية وضمنت 35% من فوسفات بوكراع كما ضمنت حماية القواعد العسكرية المقابلة لجزر الكناري .

غير أن هذه الاتفاقية واجهت ضربات متتالية قلصت من قيمتها وهذه الضربات يمكن إجمالها بـ :

-رفع وتيرة العمل الكفاحي المسلح بمواجهة القوى الاستعمارية الجديدة التي حلت محل الاستعمار الاسباني القديم ((المغرب و موريتانيا)) عبر تصاعد العمليات العسكرية لجبهة البوليساريو .

- على أثرها تم توحيد الأحزاب و الفئات الاجتماعية التي كانت مفترقة قبل توحيدها في جبهة واحدة هي جبهة البوليساريو .

وأوضح الامثله على ذلك انضمام معظم أعضاء الجماعة إلى الجبهة وتراجعهم عن مواقفهم الإصلاحية التابعة ,وتجدر الاتجاهات الصحراوية التي كانت تعول على الدبلوماسية فيما سبق لتلتحق بالكفاح المسلح .

-تنصل مدريد من هذه الاتفاقية بعد الإدانات الدولية التي واجهتها بحيث رفضت نشر بنودها معلنة أن هذه الاتفاقية لا تعتبر تصفية استعمار .

-واجهت الأهداف الاقتصادية لاتفاقية مدريد من ضربات قوية من ثوار جيش التحرير الصحراوي بحيث عرقلت هذه الضربات إمكانية اسبانيا الاستئثار بالمطامع الاقتصادية التي كانت موضوعا لهذه الاتفاقية فقد افشل جيش التحرير الصحراوي مساعي اسبانيا في استخراج الفوسفات بالكميات التي كانت تحلم بها وتقيدت حركة أسطولها البحري ولم يعد بمقدوره الحركة بحرية لاستغلال الثروات السمكية على السواحل الصحراوية.

- انسحاب أحد أطراف الاتفاقية و هو موريتانيا .

أن هذه الاتفاقية سقطت في الواقع القانوني و الدولي غير أن روح تلك الاتفاقية مازالت مستمرة مع استمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية الأمر الذي سيواجه الثوار الصحراويون بروح كفاحية عظيمة مستمرة باستمرار الكفاح المسلح.

أحزاب المغرب :

الطريق الانتهازي، أم الطريق

الديمقراطي الثوري؟

((لقد تعلمنا من تجارب الثورات الشعبية ، ومن مؤامرات الثورات المضادة .. لقد شفينا من الوهم.. من الأمل بالأحزاب،فريدة العصور والدهور التي ستنقذنا من العذاب وتفتح لنا أبواب الجنة .. أن تحرر الجماهير لا يمكن أن يكون إلا من صنع الجماهير نفسها)).

((البيان الأممي))

((يجب القضاء على المثقفين ، لأنهم هم الذين يخلقون البلبلة ، وأنه من الأفضل أن تكون كل طبقات الشعب من الأميين))..

((الحسن الثاني))

((سنعلم عاجلا أم آجلا أن السلطة كالمرأة في المجتمع البطريقي لا يتزوجها شرعا اثنان ، وسنعلم كيف نرفع مطالب جذرية وشاملة بحيث لا يمكن للطبقة الحاكمة أن تقبلها أن ترفضها دون أن تسقط في الحالين)).

((تزعم بطانة العسكريين ، وهيئة الأساتذة ، والبرجوازيون ، وسياسيو المقاهي أن : ((وضع بروسيا يدها على الألزاس واللورين ، هو الوسيلة لصون ألمانيا إلى الأبد من الحرب ضد فرنسا ، والحال أنها على العكس تماما ،أضمن وسيلة لتحويل هذه الحرب إلى مؤسسة أوربية ، فهي في الواقع ، خير وسيلة لتأبيد الاستبدادية العسكرية في ألمانيا المحددة بصفتها ضرورة لقمع بولونيا الغربية التي هي الالزاس واللورين .. أنها آمن وسيلة لتحويل الصلح المقبل إلى مجرد هدنة ، إلى أن تعود فرنسا قوية بما فيه الكفاية ، للمطالبة بإرجاع الإقليم الضائع .. أنها الوسيلة الكافية لدمار ألمانيا وفرنسا بمذبحة مشتركة ، إن على الأنذال الأغبياء الذين اخترعوا ضمانات السلام الأبدي هذه أن يعلموا بناء على تاريخ بروسيا ، وبناء على سياسة الهراوة الغليظة التي طبقها نابليون عمد توقيع صلح تيلست ، أن هذه التدابير القمعية لا تخضع شعبا حيا ، بل تفضي إلى نتائج معاكسة تماما)).

هل ندقق النظر في قول انجلز هذا؟! وهل نسعى لمقارنة سياسيي مقاهي ألمانيا ، وبرجوازيتها ، مع الأحزاب الانتهازية في المغرب الأقصى ، التي آلت على نفسها الخضوع للهراوة الملكية مختبئة خلف معاطف بالية ، أثبت التاريخ مدى العث الذي ينخر فيها ؟، وهل نحن بحاجة لنحاور أحزاب يمين النظام

المغربي ، الذي لايطالبه صاحب بصيرة بألا يكون أقل طغيانا من ملكه ، أم نكتفي بالحوار مع اليسار الانتهازي الذي بدل موقعه فأصبح في حضن اليمين ، بل أصبح أشد يمينية من اليمين نفسه في تخليه عن مهامه التاريخية وانقلابه إلى موقع الضد لحركة الجماهير المغربية في نضالها التحرري من الطغمة الملكية الحاكمة ، وضد الشعب الصحراوي في اختياره الحر وحقه في تقرير المصير .

إن الحوار سيفقد جدواه مع قوى تفضحها طبيعتها الطبقية ، ومصالحها التاريخية ، إما تعرية الأحزاب الانتهازية ، التي تطرح شعارات مضللة ، فهي مهمة الثوريين العرب ، لأن التضليل الإيديولوجي والهراوة إن اجتمعا معا، فهذا معناه بلا شك ، قتامه كبيرة ، لن توقف حركة التاريخ ، ولكن ستجمدها طويلا .

إن قضية الصحراء الغربية ، أعادت طرح مجموعة كبيرة من الإشكاليات على فصائل الثورة في المغرب العربي الكبير ، وعلى هذه الفصائل أن تجيب عنها .. لقد طرحت موضوعات الانتهازية اليسارية المعبر عنها بالتحالفات الخاطئة ، وطرحت جديا علاقة العمل السياسي بالعمل المسلح وجدلية هذه العلاقة ، كما طرحت الطريق الشوفيني وباقتراحاته عن الطريق الوطني الديمقراطي الثوري ، ولمناقشة هذه الإشكاليات لا بد من الربط بين ما سبق و طرحناه في فصول سابقة من هذا الكتاب .

منذ بداية الكفاح الوطني الصحراوي ، وحكومات النظام المغربي المتتالية تنهج طريقين ، طريق المساومة على انتصارات هذا الشعب ، بحيث يتحول هذا النظام إلى موضوع رهان امبريالي يعد بإيقاف الكفاح التحرري لهذا الشعب ، ولقد لاحظنا ذلك في أكثر من تجربة مر بها الشعب الصحراوي ، ومثالها في انتفاضات الزملة التي قهرها النظام المغربي بالتحالف مع المستعمر الاسباني، والطريق الثاني محاولة استيعاب وابتلاع الحركات الثورية الصحراوية عندما يفشل في قمعها ، وهذا ما حاولته أحزاب النظام المغربي وقد فشلت محاولاتها شر فشل ، فانتظمت هذه الأحزاب مع النظام الملكي لتحمل الهراوة التي طالما صفعت بها ، ومن الأمثلة قمع انتفاضات الطلبة الصحراويين في الدار البيضاء ، وقمع حلفائهم من الإتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وموقفها أيضا من التنظيمات الراديكالية المغربية التي غصت زنازين النظام بها ، وصمت هذه الأحزاب عن الولاء العلني للنظام مع الامبريالية العالمية المعبر عنه في ثالوث ، المغرب ، فرنسا ، اسبانيا ، وحالما تنهض ثورة مجاورة ، ديمقراطية ثورية ممثلة بجبهة البوليساريو سنجد كيف سارع الملك إلى استحضار بخوره ومشعوذيه ، ليطالب : (بالحق التاريخي للمغرب بالصحراء الغربية)، وهي الأرض التي طالما وقف ضد تحررها ، وفي أحسن الأحوال ساوم على تحررها ، وعندما تحررت بالكفاح الوطني الصحراوي ، رفع ، ورفعت معه الأحزاب الانتهازية ، شعار الصحراء المغربية ، الذي لا

يعني إلا حرمان شعب من تقرير مصيره , و تشريع الغزو و الاحتلال , و تحت مقولات ايديلوجية مزيفة , ستذكرنا بما قاله انجلز بعسكري بروسيا , و أنذالها .

أحزاب المغرب . .

مصاهرة النظام

منذ مطلع الستينات , بات النظام المغربي عرضة لرياح تغيير هائجة تعصف بقصر ((أمير المؤمنين)) , ففي عام 1964 , شهد المغرب انتفاضات , امتدت إلى معظم مدن و أرياف المغرب , أعدم على أثرها (11) مناضلا , و حكم بسجون مؤيدة على (67) مناضلا آخرين , و ذلك بتهمة التآمر ضد الملك و قبلها أي في سنة 1960 , عبرت الجماهير المغربية عن عدم رضاها عن المواقف الملكية المتخاذلة أمام الاستعمار الاسباني , (الذي مازال يحتل سبتة و مليلة المغربيتين) . عبرت عن غضبها , فخرجت إلى شوارع مراكش و فاس و الدار البيضاء و الرباط , فتم القضاء على هذه الانتفاضات بالجيش و البوليس و الإعدامات , و منذ مطالع الستينات و الملك يتبع سياسة التصفيات الجسدية و القهر و إطلاق الكلاب المسعورة على المتظاهرين و خصوصا بمواجهة الانتفاضات العمالية و الطلابية التي قال فيها الحسن على وجه الخصوص :

((يجب القضاء على المثقفين لأنهم هم الذين يخلقون البلبلة , و أنه من الأفضل أن تكون كل طبقات الشعب من الأميين)) , و في السنوات الخمس التالية , أسرع الملك في تنصيب المصالح الفرنسية و الأمريكية , لضمان أمنه و نظامه , و حتى عام 1975 , تبلورت اتجاهات ثورة - في المغرب حيث بلغ الغضب الشعبي مداه , فوقعت انشقاقات كبيرة في صفوف الجيش و البوليس , و في جزء من الطبقة المتوسطة , أدت إلى محاولة انقلاب الصخيرات .

قبل هذه الأحداث , وقعت أحداث 1972 , و حكم خلالها على (14) عسكريا من بينهم ضباط كبار بالإعدام , و على (32) ضابطا بسجون تتراوح مددها ما بين / 3/ سنوات و أحكام مؤبدة , حيث كانت الأحداث محاولة انقلابية صرح على أثرها المقدم محمد امقران : إننا لو نجحنا , كنا سنقضي على الملكية و نؤسس مجلسا ثوريا)) . . و خلال هذا العقد , أي منذ 1960 إلى 1970 , وصلت الأحوال في المغرب إلى نسبة عالية من

التضخم و البطالة , و اشتداد الصراع و بلوغ الفرز الطبقي أقصى مداه , بحيث كان على الملك أن يصدر أزمته إلى خارج حدوده و لم تكن مطالع السبعينات أقل توترا , فكانت الجزرة - الهراوة, التي مدت لأحزاب المعارضة المغربية ,هي شعار ((ضم الصحراء)) و هذا الشعار لا يخرج عن الإطار السياسي و الإيديولوجي الذي تمليه الطبيعة الطبقية للأحزاب الانتهازية المغربية فمنذ أن طرح هذا الشعار و هو موضوع حوار داخل القوى السياسية المغربية , أدى فيما أدى إلى انشقاقات داخل هذه الأحزاب , فرزت ما بين القوى الراديكالية المغربية التي و وجهة للقمع و السجون , و القوى الانتهازية التي بنت على موقفها من القضية الصحراوية أفقا جديدا للتحالف مع الملك المغربي , لتخون جماهيرها أولا , و تنحاز على قوى الاستعمارية في مواجهة الشعب الصحراوي ثانيا .

إن النظام الملكي المغربي ,وقع في سبعينات قرننا بتناقضات مستعصية هددته بالتصدع , فكان عليه أن يرتب أوضاعه و يخرج من مأزقه الممثلة بـ :

-تزايد ضعف الأسس الاقتصادية للنظام و ذلك بسبب استمرار التبعية المطلقة للنظام الإمبريالي العالمي الذي حكم على بنية هذا الاقتصاد بأن تكون مجرد عجلة في قطار الاقتصاد الإمبريالية , عجلة هامشية , و متخلفة خاضعة لقوانين سوقه , و مكرسة لخدمتها , و من ثمة متأثرة بالعمق بكل الأزمات التي تتعرض لها هذه القاطرة , و لقد أوجد هذا الوضع , أوجد الطبقة الحاكمة في قصور خطير عن تحقيق أدنى مستلزمات التطور و الإنماء , حتى تلك التي خططت و شرعت لها بنفسها , بما يلائم مصالحها ومصالح الامبريالية .

-لقد كان هذا الواقع انعكاس مباشر على بنية وتركيب الحكم نفسه، بحيث لم يكن من شأنه إلا أن يضاعف من تقلص القاعدة الاجتماعية للفئات الكومبرادورية التي قوي جشعها وجنونها ، وشرهها وإرادتها في التوسع ، فألقى الملك ، بعسكرييها ، لتحقيق مطامعهم واكتفاء شرورهم ، في جبهة مفتوحة على الصحراء الغربية .

-فشل الحكم في ضرب الحركة الجماهيرية المغربية ، وصدها عن أهدافها المطلبية وحضر نشاط منظمتها الثورية ، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعلى الرغم من نجاح الحكم المغربي في قمع أحداث 23 آذار / مارس / 1973 ، واجتثاث مناضلي الاتجاه الوطني الديمقراطي ، والقمع الرهيب الذي سلط على فصائل اليسار الراديكالي ، وتحديدا على منظمة ((إلى الأمام)) والقوى المنشقة عن أحزاب النظام . . على الرغم من ذلك كله فإنه لم ينجح في توفير الاستقرار السياسي الذي كان يطمح إليه ، فوضع الجماهير المغربية أمام شعار تحرير الأرض المغربية واستعادة الصحراء ، كنوع من تحييد الأنظار عن

الوضع الداخلي , أسوة بما فعل كهان روسيا في تصدير مآزقهم للورين.

- العجز الكامل للنظام , بحكم تبعيته للإمبريالية العالمية , من توفير الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية , ضاربا رقما قياسيا في التنكيل والإرهاب , فنهج نهجا مزدوجا :

القمع الممنهج لكبح وتوقيف الحركة الجماهيرية الثورية , والمناورة والتضليل لحرف انتباه الشعب عن مجمل مآزق النظام , ووضع الرأي العام أمام اهتمامات جديدة عثر على مكان مناسب لها في الصحراء الغربية. ففي الصحراء مطامح ملكية تختصر , بأنه وفي وضع يده على الصحراء , إنما يضعه على أراض خيرة . ويقدمها للطبقة الكومبرادورية النهمة في بلاده.

- متابعة دوره بتقديم الضمانات للإمبريالية العالمية , والرجعيات العربية , في خنق ثورة ديمقراطية تحررية , فيتلقى الحماية والمساعدات , وفي الوقت نفسه يحمي عرشه من امتداد رياح الثورة الصحراوية التي ستشكل منهجا ثوريا في المغرب العربي الكبير , ويحتوي الشعور الوطني المغربي في تحويل هذا الشعب من النضال لتحرير سبتة ومليلة إلى المطالبة بالصحراء الغربية بعد أن يضلل ويزيف الرأي العام المغربي في ((الحجج التاريخية)) التي يدعيها بالصحراء الغربية.

إن الشعب الصحراوي الذي كافح الاستعمار الإسباني -الفرنسي , والذي ناضل من أجل الحفاظ على هويته وطموحاته التحررية . . وجد كفاحه بانطلاقة جبهة البوليساريو , والتف حول قيادته الجديدة من خلال برنامج ديمقراطي -وطني معاد للإمبريالية والرجعية هادفا إلى الاستقلال الوطني بجلاء كامل الجيوش الإسبانية والمستوطنين , إن نضال هذا الشعب قد رافقه نهوض كفاحي في أقطار المغرب العربي ككل , بما فيها موريتانيا التي عرفت بدورها حركة كفاحية , ديمقراطية وطنية قادها الحزب الكادح والقوى الراديكالية في اليسار الموريتاني , وتمكنت من فرض شعاراتها وانتزاع مكاسب دفعت نظام ولد دادا فيما بعد للانهيار .

. إن هذه الحركات والحركات الأخرى تحالفت مع جبهة البوليساريو , وبهذا التحالف كانت الأنظمة الكومبرادورية الموالية للإمبريالية العالمية تتحسس مدى الخطر المحدق بها, فتنامى المدى الثوري التحرري في المنطقة , وزرع الذعر في صفوف الطبقات الموالية للعاهل المغربي وأرعب العاهل نفسه الذي شهد في ظروف مماثلة انهيار الدكتاتوريات المماثلة له , وتحديدا انهيار حليفه وصديقه ديكتاتور البرتغال , وها ما دفع بالملك ليعزز وجوده في الصحراء بعد أن باتت الصحراء مشجبا يعلق عليه كل مشاكله ومآزقه المراكشية, وواكب خطوات الملك هذه إصرار أمريكي - فرنسي - إسباني للتأكيد على الدور الاستعماري , ودعمه في إتمام دوره وذلك بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بالإمبريالية العالمية التي لم تكن قد شفيت بعد

من ثورات شعوب الهند الصينية والانتصارات الفيتنامية ,وانتصار الثورة الكوبية . . إن هذه الثورات قد جعلت الإمبريالية العالمية ,والرجعيات العربية منزوعة الأمان فقادتها لإستراتيجية دفاعية مفادها استئصال الثورة قبل فوات الأوان فزجت هذه القوى بملك المغرب في حرب الصحراء ، تخوفا من امتداد هذه الثورة التي يمكنها فيما لو انتصرت أن تشكل صاعقة لثورة شاملة في أقطار المغرب العربي الكبير ، وبالتالي ستهدد المصالح الأمريكية ـ الاسبانية ـ الفرنسية في الأطلسي ، وستدمر نظاما كومبرادوريا موالية لتلك القوى في مراكش . فقدمت للملك ما يكفي من الضمانات ليدخل في حرب مكشوفة مع الثوار الصحراويين .
وفوق هذا وذاك فإن إسبانية التي انسحبت من الصحراء لم تنسجم إلا في ظروف تتلخص بتصاعد عمليات جبهة البوليساريو في مواجهة الجيش الاسباني الأمر الذي بات منهكا للنظام الفرانكوي ، الذي يعيش ظروفا داخلية مهترئة جعلته أعجز من أن يتابع الدور الذي لعبه بالأمس
بحيث بدأ يسجل عجزه عن جز (70) ألف جندي بترسانة عسكرية فوق رمال الصحراء . إن هذا العجز قد وجد تعويضه في الخارج من الصحراء بأقل خسائر ممكنة وذلك بتبديل الاستعمار المباشر بقوة استعمار بديلة تضمن مصالح إسبانية الاقتصادية والعسكرية في الصحراء وفي الأطلسي على حد سواء ، ليتحول النظام المغربي إلى هراوة غليظة لحماية تلك المصالح في الصحراء والأطلسي معا
لنعد إلى حيث بدأنا . . إن المآزق التي عصفت بنظام الحسن الثاني ، قد صدرت إلى الصحراء الغربية وعلى رأسها المأزق الاقتصادي ، فطالما روج الملك وأحزاب الصاهرة للثروات الصحراوية ، التي : (للمغرب حق تاريخي بها) على حد المزاعم الملكية . . وخلف هذا الشعار انقادت الأحزاب الانتهازية ووعدت الشعب المغربي الجائع بالجنة الصحراوية ، فالشاطئ المغربي المطل على المحيط الأطلسي غني بالثروة السمكية ، إذا لم تنسحب إسبانية من الصحراء إلا بعد أن أعلنت باتفاقية إسبانية ـ مغربية (من ملحقات اتفاقية مدريد) ، إن المياه الإقليمية الصحراوية ، هي مياه دولية صالحة للصيد الحر . إلا أن الثروة السمكية ليست إلا جزءا من الثروات الثابتة والمحتملة من المعادن المختلفة التي يحتويها باطن الأرض الصحراوية في الداخل ، حيث احتمالات وجود النحاس ، والحديد والأورانيوم والزنك ، والنفط ، والغاز الطبيعي ، والذهب . .
وبالأخص الفوسفات ، الذي يقدر احتياطه بـ (70) مليون طن ، وهي المادة التي ستكون أكثر أهمية من المواد الأخرى في إطار المطامح الاقتصادية المغربية ـ الامبريالية في الصحراء .
كل هذه الثروات ، وكل المآزق الاقتصادية ـ السياسية للنظام المغربي ، ستجعله يسعى لوضع المعارضة الرسمية المغربية في معطفه ، وسيقود هذه المعارضة إلى حيث المصاهرة ، في واقع كانت فيه هذه

المعارضة بائرة والنظام ساخن الشهوات ، فبدأت أحزاب المعارضة المزعومة ، بالترويج للجنة الفوسفاتية في الصحراء الغربية ، إذ اعتقدت واهمة ، إن غزو الصحراء سيشكل خلاصا ، من وطأة المشكل الاقتصادي الذي تعانيه المغرب . وفي واقع الحال سواء صدقت هذه الأحزاب أكذوبتها ، أم لم تصدق ، فثمة ما يؤكد إن هذا المطمح هو مطمح واهم . فمصطلح غامض وملغوم ، فالاقتصاد المغربي ، هو من حيث الأساس ، اقتصاد لا وطني . . إنه اقتصاد كومبرادوري . وبالتالي فإن ازدهاره الذي تغنت هذه الأحزاب بأكذوبته مضيفة أصواتها لجوقة الملك ، لا يمكن أن يكون إلا بتصعيد الجوع في صفوف الشعب المغربي . فمنذ 1956 وإلى 1975 حيث بداية الغزو الملكي للصحراء ، فإن كل الخيرات التي تم اكتشافها واستغلالها ، لم تتعد جيوب حفنة من رجال القصر . . وفوسفات الصحراء الذي أغرى الملك وأحزابه ، هو في نهاية المطاف تعبير عن موقف سياسي لتلك الأحزاب ، يتضح في معرفتنا أن هذه الأحزاب ، كأحزاب بورجوازية إصلاحية ، غير ثورية ، ليست لديها الرغبة ولا القدرة على الكفاح من أجل جمهورية وطنية ديمقراطية شعبية في المغرب الأقصى ، وبالتالي فنشاطها ومصالحها ترتبط بمصالح النظام الذي سعت ومازالت تسعى لترميمه ، ولذلك فهي تقترح ضم الصحراء ، وليس حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير . والحجج الاقتصادية هي في النهاية ، محاولة لترميم أوضاعها الداخلية . ولكن هذا المطمح ، عدا عن كونه غير مشروع ، ومنافيا للعدالة التاريخية .. فهو مطمح واهم ، وغير واقعي . فعلى افتراض (وهذا الافتراض غير وارد) ، إن للمغرب حقا في الثروات الصحراوية ، فهل سينالها الشعب المغربي ؟

إن الواقع غير ذلك . . إنها ستكون لشرائح كومبرادورية من البرجوازية المغربية لأن الاقتصاد المغربي بمجمله خاضع لهذه الشرائح . ومن هنا فإن عجز تلك الأحزاب عن قيادة المجتمع المغربي في طريق الثورة الشاملة والمواجهة الصريحة لبناء اقتصاد وطني مغربي ، على إنقاض الاقتصاد الكومبرادوري الملكي . . إن عجزها ذاك ، قادها لتتخذ من هذا الشعار وعدا للشعب المغربي الجائع بالخلاص . . فأي ضلالة في هذا الوعي المزيف والخاطئ ؟!

ما إن أعلن الملك الحسن عن عزمه على استرجاع الصحراء حتى سارعت هذه الأحزاب وارستقراطية المال ، والبرجوازية الكومبرادورية ، والفئات الطفيلية وجنرالات الجيش ، إلى الترحيب بخطوة الملك . . وبطبيعة الحال ، فإعلان الملك الذي جاء عبر خطاب العرش ، جاء بعد مرحلة من المشاورات والاتصالات دامت طيلة سنة تقريبا بينه وبين الحزبين الرئيسين في المغرب وهما : ((حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)) و((وحزب التحرر والاشتراكية - الشيوعي)) ، وفي أعقاب هذه المشاورات ، ظفر الحزبان المذكوران

بمضايقة جعلتها سادرين في الطرب لمنظر الآفاق العراض التي انفتحت أمامها ، والمقايضة كانت : ((قبول الملك بعلانيتها ، ومنحهما حرية التعبير والصحافة والتجمعات السياسية والتنظيم والدعوة إلى انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني . كما طالبا أيضا بأن يصدر من الملك عفو عن جميع المعتقلين بتهم سياسية ، وأن يرفع الأحكام عن الذين حكموا منهم ، وأن يسمح للمبعدين منهم بالعودة للمغرب)) ، وبطبيعة الحال فقد قبل الملك هذه الشروط بتحفظ ، مقابل التزام الأحزاب بموقفه من غزو الصحراء ، وقد قبلت المعارضة ، أن تمارس رقابة ذاتية على صحافتها ، وتبادلت مع الملك باغتباط عارم التهاني الحارة بانتظار ما تسفر عنه صفقة المقايضة تلك . قادة هذه الأحزاب اقتنعوا - أو ربما أقنعوا أنفسهم قسرا - بأنهم قادرون على إنقاذ الكابيتول ، فانغمسوا بمناقشات حول الحق التاريخي للمغرب في أرض الصحراء الغربية ، وقدموا ما عجزت الملكية المغربية ، عن تحقيقه بالإبادة والغزو ، وشكلوا بالمحصلة كتيبة النظام المقدسة ، التي ترفع شعارات كهنوتية ساذجة تكذب على الأحياء في دفاعها عن التاريخ المقدس للوطن المغربي الكبير ، وتنطوي على أشد أنواع التضليل في دفاعها عن ايدولوجيا إصلاحية تشدد على التمسك بديمقراطية غربية زائفة وضحلة وتصم أي توجه جذري لفصائل حركات التحرر المغربية ، بتهمة التعدي على هياكل المعبد ، لتجد هذه الأحزاب نفسها فيما بعد ، منسوفة المعابد . أفواهها مختومة ، وقصائدها العرجاء ممزقة شر تمزيق . . ولنلتقط خيوط مجريات ما لاقته هذه الأحزاب ، ولنقرأ كيف تساقط كهان التحالف في أيديهم ، بعدما سقطوا عفوية الجماهير المغربية في مستنقع أيديولوجيتهم المزيفة .

بعد صفقة ، أي بعد مقايضة (الديمقراطية) ، لغزو الصحراء ،

خرجت تلك الأحزاب من المرحلة السرية إلى المرحلة العلنية ، وأصدر كل من الحزب الشيوعي ، وحزب الاتحاد الاشتراكي صحيفة باسمه ، الأولى تحمل اسم

((البيان)) والثانية تحمل اسم ((المحرر))، وأطلق صراح بعض المعتقلين السياسيين ، وبقي في السجون أربعمائة من هذه الأحزاب تخلت قياداتها عنهم ، في الوقت الذي تم فيه اعتقال مجموعة كبيرة من المناضلين الآخرين ، بعضهم من أحزاب التحالف نفسها وعوضا من أن يفتح الحسن الثاني باب العودة للمبعدين ، وترفع عنهم الأحكام الصادرة بحقهم , سمح الملك لمن أراد منهم العودة بالعودة , ولكن بشروط استمرار هذه الأحكام ولذلك فإن معظم المناضلين الفارين إلى خارج المغرب ,رفضوا العودة , في حين استمرت أحزاب التحالف معتصمه وراء كلمة سر المقايضة التي تتمثل في تخليها النهائي عن فكرة النضال من أجل إسقاط النظام ، والنضال في هذا الاتجاه هذا بالإضافة إلى تبديل دساتيرها وشعاراتها فالحزب

الشيوعي الذي كان اسمه ((حزب التحرر والاشتراكية)) ، أصبح اسمه ((حزب التقدم والاشتراكية))
وكذلك حصل لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي غير أيدولوجيته ودستوره ، ووضع في رأس قائمة
((نضالاته)) الدفاع عن المسلسل الديمقراطي ، والشد على أيدي الملك في غزوه الصحراء الغربية أما
أبواق هذه الأحزاب من مشاكله عبد الله العروي ، الكاهن الأعظم لموحدي التضليل الأيديولوجي ، فقد
سارعت لتجد مخارج أيديولوجية (ماركسية) لعفن الملك ، تقول

بأن : ((معركة النظام المغربي مع الصحراويين هي مستنقع لنظامه ، وأن علينا الدفع به إلى مزيد من
العفن)) هذا في الوقت الذي كانت فيه الحركة الجماهيرية المغربية والفصائل الثورية المجذرة تخوض
معركتها في شوارع الدار البيضاء ومراكش ، وفي الوقت الذي كان فيه النظام المغربي يعيش أزمة تهدده
بالتصدع وعلى كل مستويات الأزمة

إن مقولة زج الملك في المستنقع قد استهوت الكثيرين من قادة تلك الأحزاب ، فرأت أن عليها ترك الملك
لمصيره في المستنقع الصحراوي ، وأجلت الكفاح لإسقاط النظام ، ناسية أن مستنقع الملك ليس الصحراء ،
وإنما مراكش ذاتها ، مراكش التي شهدت كليات الجامعة ، والمعامل ، وحتى تلاميذ المدارس ينكل بهم ، في
السجون وتحت أشكال التعذيب المختلفة عبر الأجهزة القمعية الضاغطة ، التي عززها وطورها ، ليجعلها
ركيزة أساسية تعوض مكانتها المهزوزة في الجيش بعد أحداث الصخيرات والتي قامت قبل ((المسيرة
الخضراء)) وبعدها بتمشيط واقتلاع جذور الحركة الوطنية الديمقراطية الثورية في المدن المغربية ،
وبوجه خاص في صفوف الجيش حيث الاغتيالات والطرود الملغومة والاعتقالات التي تعدت حدود المعقول
إن الملك الذي ضمن تحالفه مع الأحزاب المغربية الرئيسية ، وبخاصة : ((حزب التقدم والاشتراكية (
الشيوعي)))، و((وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)) قام في الوقت نفسه ، وفي إطار سعيه
لمقولة (الإجماع) ، باستعمال الدين على نطاق واسع ، وتشكيل قوات باسم ((الإخوان المسلمين))
وتنظيمات فاشية أخرى ، هاجسها محاربة القوى الراديكالية المغربية ، بالتنسيق مع المملكة السعودية ،
التي طالما مولت هذه القوى ولعبت هذه القوى دورا لا يستهان به في فرض الإرهاب على الجماهير
المغربية ، الإرهاب الذي يصل وفق بعض شهادات المناضلين المغربيين ، إلى القتل عن طريق ((القرعة في
الدبر)) وهذا واحد من المناضلين ، الذين حكمت عليهم محكمة القنيطرة ، وهو المحامي عمر بن جلون ،
يقول :

((لقد اعتقلت في 22آذار ، وفي اليوم نفسه ، أذيع بيان حكومي حول حوادث خنيفرة ، وأجري لي استنطاق

سياسي ، نقلت بعده إلى الرباط في نفس اليوم ،فوجهت ألي عناية من نوع خاص . . أعطوني حقنة جعلتني أتكلم وأنا مخدر . . علقت وعذبت لمدة 14ساعة في يوم واحد ، وسئلت عن منظمة سرية لم أكن قد سمعت بها ، وأنا أكثر الناس تعرضا للرقابة وحركاتي معدودة ، فكيف لي أن أقوم بنشاط سري ؟! استمر التعذيب الذي لم يكتفي فيه باستعمال ـ قرعة في الدبر ـ بل تعداه إلى أنواع أخرى . . ثم أخذوني يوم الخميس إلى ميناء الدار البيضاء . وربطوني على زورق حراسة الشواطئ الذي ينتقل في عرض البحر مدة ساعتين ، وأنا أشرب الماء حتى اقتربت من نهايتي)).

مناضل آخر حكم عليه بالإعدام واستطاع الفرار ، كشف عن مايلي :

((الواقع أن تتبعي للنشاط الصهيوني في المغرب يرجع إلى سنة 1960 وذلك أنه في إحدى لقاءاتي مع المهدي بن بركة في الرباط صرح لي بأن المخابرات المركزية والصهيونية تتبع خطاه ، لأنه قام بدور فعال في الوحدة بين سورية ومصر ، ولم يمضى أسبوع على هذا القول حتى قلبت سيارة المهدي بن بركة في الطريق بين الدار البيضاء والرباط ، ولما اتصلت به في الخارج علمت أنه نظم ندوة في غينيا ، ليتحدث فيها عن دور الصهاينة في المغرب ، هذا الموضوع لم يعطه الرؤساء الأفارقة الاهتمام الكافي ، وصرح لي أن المخابرات المركزية الأمريكية تهدد حياته ، وكان ما كان من اختطاف المهدي ، والمحاكمة التي جرت في باريس ، وثبت أن أوفقير والصهاينة قد شاركا في الاختطاف الذي حدد في تشرين 1965 .

بطبيعة الحال، فإن هذه الإجراءات القمعية جاءت استمرارا لحملات أخرى ليس أقلها بشاعة الحكم على (1081) ضابطا وصف ضابط على أثر إحداث الصخيرات . غير أن تلك المطاردات والحملات طالت أيضا مجموعات كبيرة من مناضلي الأحزاب التي صاهرت الملك ، وأجمعت معه على الإرهاب والغزو . فقبل المسلسل الديمقراطي ، الذي عقد فيه زفاف الملك على أحزابه تلك ، كانت محكمة القنيطرة قد حكمت على (157)مناضلا جميعهم من القوات الشعبية بتهمة العنف المدبر ضد مؤسسات أمريكية و إسرائيلية ، تعمل في الصناعة المغربية ... إن هذا يكفي للتدليل على تمادي هذه الأحزاب في خيانة مناضليها وجماهيرها على حد سواء . والمسلسل الديمقراطي ، الذي اعتقدت هذه الأحزاب بأن تحقيقه سيضمن لها مجد ((السلام الاجتماعي))لم يمنع الملك من الاستمرار بالبطش والمطاردة والاغتيالات ، والأحكام العرفية ناشرا جو الإرهاب والتخويف ومنتهكا لأبسط الحقوق الإنسانية .

إن البطش والتنكيل لم يكونا في جوهرهما ، سوى رد الملك على المآزق التي يقع بها نظامه ، هذه المآزق التي كانت في بعدها الآخر تدفع الملك إلى تقليص القاعدة الاجتماعية للطبقة الكومبرادورية , التي تصاعد

شرهها وجشعها ورغبتها في التوسع ,فكان أمامها فتح الطريق لهذه الطبقة إلى جهة أخرى و إلى الصحراء الغربية .

اليسار الانتهازي , الإخوان المسلمون , اللوبي الصهيوني , والطبقة الكومبرادورية المغربية هؤلاء هم الذين حققوا شعار (الإجماع الوطني) !! , أما القوى الراديكالية فقط وقفت موقفا مناهضا , فحملت راية نضالية مشرفة , ودفعت ثمن موقفها دوما , وكسبت التاريخ الذي لن يسير إلا إلى الأمام ، أجلنا أم عجلنا في حركته .

إن أهم خطوة استطاع الملك المغربي ,أن يسبق بها المسيرة الخضراء , (المقدمة الأولى لغزو الصحراء) كانت في تحقيق مقولة الإجماع حول خطوته ، لتزكية هذه الخطوة . ولتضليل الجماهير المغربية والعربية , وقطع الطريق على تجذر الوعي الجماهيري المغربي , وقطع الطريق أيضا على القوى الراديكالية المغربية التي كانت تطرح شعار إسقاط السلطة بالسلاح , وبنفس الوقت لاغتيال حركة وطنية ديمقراطية ثورية نهضت على حدود مملكته , والممثلة بجبهة البوليساريو .

وكان أن انقادة أحزاب البرجوازية إلى ما يطرحه الملك , وتحت شعارات تبدو في شكلها وحدوية - قومية , بل وأكثر من ذلك , تبدو ثورية !! ولكنها وفي واقع الحال فإن تلك الشعارات هي مجرد تضليلية , تنم عن قصر نظر أحزاب البرجوازية تلك , وتفضح أوهامها .

فقد تجند من أجل مسيرة الملك قادة تلك الأحزاب وهذا ما كتبه علي يعطه في صحيفة البيان :

((إن لنا موقفا واضحا وثابتا من قضية المناطق المغربية المحتلة من قبل الأسبان ، موقفا بيناه بالتفصيل في مناسبات عدة , داخل البلاد وخارجها سواء في صحفنا وبياناتنا , أو في أحاديثنا مع كل من تشغل باله هذه القضية ويتلخص موقفنا هذا في الانسحاب الفوري والكامل لسلطات الاحتلال الاسباني من أراضينا المحتلة وهي وادي الذهب والساقية الحمراء , وسبة و مليلة و الجزر الجعفرية , و إرجاعها من غير قيد أو شرط إلى حوزة الوطن المستقل , ولقد ساهمنا بقدر المستطاع في الدفاع عن القضية الوطنية المقدسة , في تعبئة الجماهير الشعبية المغربية , ونظمنا كفاحها وتلمسنا مساندة أوسع الأوساط الدولية . وإنه ليؤلمنا جدا أن نرى الجهود التي بذلها ويبذلها المغرب , لاسترجاع حقوقه المشروعة تظل دون بلوغ الهدف المنشود . ثم أن سلوك اسبانيا نفسه كان وما يزال يؤكد أن بقاء أراضينا تحت قبضة الاستعمار الاسباني يشكل تحديا صارخا لبلادنا , واحتقار لا مثيل له لكرامة مواطنينا , وضرر ساحقاً بمصالحنا , وذلك لأن اسبانيا دأبت على الاستهزاء بسمعتنا بممارستها المنحطة والاستغلالية , معرضة أراضينا برا وبحرا إلى الاستنزاف . وإذا ما

نجح المحتلون في تنفيذ مخططهم وفصلوا جنوبنا نهائيا عن الوطن وتحويله إلى دويلة مصطنعة خاضعة لمشيئتهم فسيكون ذلك بالنسبة لبلادنا بمثابة طعنة ستصبح لا قدر الله أكبر الأخطار)) .

- حسنا لندقق النظر في بيان علي يعطه :

عندما انطلقت حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب , في مطلع السبعينات , اتصلت قيادات هذه الحركة بجميع قيادات أحزاب المغرب , ومن بين اللذين اتصلت بهم الحركة كان علي يعطه . ذهب إليه قادة الحركة ومن بينهم محمد الأمين , وتشاور معه حول إمكانية تنظيم كفاح مغربي صحراوي لإخراج اسبانيا من الصحراء فماذا كان رده ؟ بالحرف الواحد كان رأيه : ((اذهبوا أنتم وقاتلوا و نحنو نساعدكم دبلوماسيا)) . والسؤال الآخر , هل سبق وتتطوع مقاتل واحد من حزب علي يعطه , وانتظم في الكفاح بمواجهة المستعمر الاسباني حتى نتذكر انصارته بهذه الحرارة والمكابرة والجراء ؟ . لا بأس , ما الذي يفعله علي يعطه وحزبه اليوم من أجل تحرير سبة و مليلة والجزر الجعفرية التي هي واقعيا , وعاطفيا وتاريخيا ومغربيا ؟ . . لا شيئا, وتحت شعار عدم إحراج النظام !!

ثم بأي صلافة يدعي علي يعطه أن الوطن الأم للصحراويين هو المغرب , إذا كان من الثابت أن الصحراء مستقلة تاريخيا وواقعيا عن المغرب الأقصى ؟ ! فوق هذا وذاك , فإن علي يعطه يعتبر أن اسبانيا هي التي ستقيم دويلة مصطنعة على حدوده, ولكن البحر كذب الغطاس , فأعطت اسبانيا مفاتيح الصحراء للملك المغربي , ألم يكن هذا الثمن , أم كان نتيجة للكفاح الدبلوماسي الذي خاضه الملك ؟! .

أن اسبانيا التي خرجت من الصحراء الغربية , بالكفاح الصحراوي أعارت دورها للملك المغربي , فهل سيتفق معنا علي يعطه إذا قلنا أن اسبانيا لم تتنازل للملك عن الصحراء التي وهبتها لهم ((العناية الإلهية على حد تعبير وزير الخارجية اسبانيا)) إلا بعد أن ضمنت مصالحها في الفوسفات بوكراع ومياه الأطلسي , وهي الثروات التي مازالت تستثمرها بالشركة مع الكومبرادور المغربي إلى الآن ؟!.

لم يختلف موقف الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن موقف علي يعطه , فلقد صدر هذا الحزب بيانا بتاريخ 11/آب/اوغسطس /1974.

في هذا البيان لم تصدر كلمة واحدة عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره الأمر الذي لم يكن حتى ملك المغرب يجرؤ عليه ، فطالما رفع الملك هذا الشعار لسبب واحد فقط وهو العاصفة أقوى من الزوبعة ، ولا يمكن لمخلوق مهما بلغت به الوقاحة أن يتنكر لهذا المصطلح ، ولكن أحزاب المعارضة تنكرت بجسارة لا تحسد عليها ، ولكل منها بطبيعة الحال تلفيقاته الإيديولوجية ! .

أن علي يعطه ، يعتبر بنشوة ، أن المغرب قد شن استقلاله الوطني بالديمقراطية .. فأي تلفيق تمارسه القوى البرجوازية التحريفية ؟.

أن هذه البرجوازية ، لم تشوه شيئا كما شوهت مفهوم الاستقلال الوطني والثورة الديمقراطية ... أن علي يعطه يدعي ((أن المغرب قد شن منذ مدة ثورته الوطنية الديمقراطية وأن عليه أن يتممها)) ، وعلينا أن ندرك إلى أي مدى ممكن أن تكون هذه المقولة صحيحة ، في ظل وضع قائم على ما ذكرناه من قمع وقهر وسجون ، وتبعية صارخة مفتضحة للإمبريالية ، عبر تحكم الكومبرادور - بالاقتصاد المغربي.

إن ما يقع فيه علي يعطه من نفاق ورياء ، وقعت فيه بقية الأحزاب البرجوازية ، التي ترى أن المغرب قد حصل على استقلاله . لكن ذلك الاستقلال بقي ناقصا ويجب تكميله .. إن مختلف الفصائل البرجوازية ، قد اعتبرت أن الاستقلال الوطني هو فتح الطريق أمام تنمية الرأس مال الوطني ، وذلك بتوسيع السوق الداخلية ، ومن ثم رفع إمكانيات القوى المنتجة ، تبعا لارتفاع طلب الاستهلاك ، ومن هنا تبنى حزب الاستقلال ، وكذلك اشتراكية بوعبيد ، هذه المقولة ليؤيدا غزو الملك للصحراء الغربية .

فإذا تجاوزنا النزعة الاستعمارية لهذه الأحزاب المغلقة بالإيديولوجية ، وغضضنا النظر عن المشروعية التاريخية للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وبناء دولته الحرة المستقلة .. إذا تجاوزنا كل ذلك وسلمنا بالحوار الأيديولوجي ، فأي خطل في الدعاوة الباهتة لهذه البرجوازية المتعفنة ؟ .

أن الطريق الذي عثرت عليه هذه الأحزاب من أجل إنجاز : ((الثورة الوطنية الديمقراطية)) , يأتي معاكسا لمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية . فهذه الثورة , التي يتحدثون عنها , وإن هي بورجوازية فعلا , بحكم غياب أرضية كافية لقيام النظام الاشتراكي فورا , لكنها ثورة بورجوازية من نوع جديد , أنها نلغي مسبقا طريق التنمية الرأسمالية , وتعمل منذ البداية على توظيف كل الطاقات الوطنية للمرور إلى الاشتراكية , فليس هنالك مرحلتان منفصلتان . .

مرحلة يتم فيها توسيع السوق الداخلية وتنمية قوى الإنتاج , تلبية لحاجات السوق , ومرحلة اشتراكية يتم فيها تحويل نمط الإنتاج وعلاقة الإنتاج , بل هنالك صيرورة واحدة تعمل خلالها السلطة الديمقراطية الشعبية على تطوير قوى الإنتاج , من علاقات إنتاج رأسمالية إلى علاقات إنتاج اشتراكية , أي أنه منذ استلام السلطة يتم الدفع نحو الاشتراكية عبر مراحل غير منقطعة 0 0 إن هذا الاهتمام السياسي , هو الذي يقود ويطبع كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , وليس الاهتمام الإقتصادي - بمعناه التكنولوجي -

هو الذي يملي عمليات التغيير ويحدد السياسة المطلوب أتباعيها ,فوضع السياسة البروليتارية في مركز القيادة وفي جميع المجالات , هو مايعطي للثورة الوطنية الديمقراطية معناه الأصيل , ويضمن نجاحها . إن السؤال هو , كيف اتفقت اشتراكية بوعبيد وشيوعية علي يعطه , وليبرالية الملك الحسن , حول هذه المقولة ؟00 وكيف جمعت هذه الأصوات في بوق واحد ؟! .

قاسم مشترك أعظم , اتفقت عليه هذه الأسماء وانطلقت منه , وهو مبدأ : ((غزو الصحراء الغربية)) , و لهذا المبدأ طالعتنا هذه القوى , بمقولات شتى . . في البداية كان شعار الصراع بين أمتين : الأمة الاسبانية المضطهدة (بالكسر) و الأمة المغربية المضطهدة (بالفتح) . . و لتحقيق مفهوم الأمة المغربية (وهو شعار شوفيني معادل لشعار الأمة العربية طرحه المتكئون على شعار الوحدة) نقبوا في التاريخ , فلم يعثروا على ما يثبت و لو مقاربة , أية تبعية صحراوية للمغرب الأقصى ثم عادوا للاتكاء على المفهوم الإقتصادي , و أخيرا عثروا على شعار الوحدة ما بين المغرب و الصحراء , الذي هو على حد تعبير يمين 23 مارس : ((المبدأ الذي لا جدال فيه)) . و حول الشعار الأول تم إجابة طرحها فصيل إلى الأمام . . و كانت الإجابة : ((تشير الوثيقة (المقصود وثيقة 23 مارس) إلى التناقض الرئيسي حاليا و الذي تركزت عليه المسألة هو بين أمتين , الأمة الإسبانية المضطهدة و الأمة المغربية المضطهدة . الأولى ممثلة بالدولة الإسبانية و الثانية ممثلة بالدولة المغربية , و هكذا تقدم الوثيقة الصراع بين أمتين و دولتين . . أمة ظالمة و هي ممثلة بالدولة الفاشية , و أمة مضطهدة , و ممثلة بالدولة الكومبرادورية, و هي بهذا تدمج الطبقة الكومبرادورية في عداد المظلومين المدافعين عن المصالح الوطنية , بل إن هذه الوثيقة تذهب إلى أبعد من ذلك بنكران أي تعارض بين سكان الصحراء , و الحكم المغربي العميل)) . . هكذا فعلا يرد في نص وثيقة يمين 23 مارس و بالحرف :

((إنه في الوضع الراهن الملموس , ليس هناك أي تناقض مباشر من أي نوع بين سكان الصحراء و الطبقات المغربية الحاكمة)) .

إن هذا الطرح في عمقه التحريفي , يضيف أن الخطر الأساسي هو إقامة دويلة في الصحراء , على شكل أنه هو الخطر الأساسي , و أن كل من يقاوم هذا الخطر هو وطني . . و بالحرف الواحد تقول الوثيقة : ((و بما أن النظام ضمن هذه القوى المعارضة لهذا الخطر السياسي فإن النظام إذن هو وطني)) .

إذن فإن النظام الذي سبق و أن حددته 23 مارس في مواقف سابقة بأنه : ((نظام لا وطني)) , و في ظل تناقضات محددة , يصبح وطنيا !! .

إن هذه الأحزاب التي تنكرت للطبيعة اللاوطنية , للنظام و اعتبرت أن التناقض معه ليس تناقضا تناحريا , سارت مع هذا النظام إلى النهاية في مسرحية ((المسيرة الخضراء)) , و اعتبرت هذه المسيرة التي ضمت الآلاف من عناصر مخابرات النظام , اعتبرتها وطنية !! . ليس هذا فحسب بل و دعمت التدخل العسكري في الصحراء , و لهذا معاني بالغة , فما يمكن ملاحظته أن هذه الأحزاب , لم تكن متنكرة لوجود شعب صحراوي قبل مبادرة الحسن الثاني في إعلان المسيرة الخضراء , فقد سبق و إن ركزت في أدبياتها على صيغة ((الشعب الصحراوي)) , و هي الصيغة التي تقر بواقع الشخصية الصحراوية , و لا أدل على ذلك من أن هذه القوى الإصلاحية - الانتهازية , و من بينها جريدة الاتحاد المغربي للشغل , كانت في مجموعة من أعدادها تستخدم هذا المصطلح . . بل إن بوعبيد نفسه يعترف بالشخصية الوطنية الصحراوية , فأثناء الحملة الحكومية حول الصحراء الغربية سنة 1974 , ألقى خطابا جماهيريا في وجدة نقلته جريدة ((المحرر)) تكلم فيه عن الشعب الصحراوي و حقه في تقرير مصيره , و إذا أقرنا عقم الشكلانية في موضوع هذا المستوى من الخطورة و الأهمية , فهل سنرفض منطق التاريخ الذي لم يقل ما ينفي ذلك ؟!. قيادات تحريفية , و عاهل لا وطني , استخلصت مواقفها باعتمادها على مقدمات خاطئة, و هذه المقدمات أولها إن للمغرب حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية . و استمرت هذه المواقف متمترسة وراء النظام المقدس , ليقلص النظام من تحالفاته معها بعد أن استنفذت دورها , و فقدت زمام المبادرة في قيادة الشارع المغربي , و آلت على نفسها أن تتقاعد عن النضال , بعد أن انكبت على مواقف غير مشرفة بحق شعب دفع ثمن تحرره دما و دموعا .

لقد رفعت هذه الأحزاب شعارات تضليلية , فالوحدة التي اختبأت هذه التنظيمات خلفها , و هي فتح فروع للجيش الملكي و لعصابات الدوليني في الصحراء . . . و الوحدة هي الضم التعسفي , و المجازر و اضطهاد شعب لشعب , أما ((الإجماع)) الذي تغنوا به طويلا , فهو تضافر جهود هذه الأحزاب , لتصطف مع مخابرات النظام في قهر الجماهير المغربية , و إذا كان التاريخ معلما , فإن التاريخ لن ينسى ((إيديت)) و الحزب الشيوعي الاندونيسي الذي وقع تحت تأثير البرجوازية الكومبرادورية , حين أعلن :

((إننا لن نستفز , فإذا ما بصق الجيش في وجوهنا نمسح البصاق و نبتسم . . لن ننتقم , إن الوقت بجانبنا , سنكسب دون نضال)) .

لم يبصق الجيش في وجه ايديت , لقد قطع رأسه و رأس مليون من أعضاء حزبه , و هذا ما سيحدث لعلي يعطه و سواه ممن سيكسبون دون نضال !! .

الخلاصة , إن أحزاب البورجوازية , لم تفكر , تبعا لطبيعتها الطبقية , أن تنظم نضالا مشتركا مع الشعب الصحراوي , و اكتفت بأن تجعل الصحراء الغربية منفذا لها للمرور إلى البلاط . إن على القوى الثورية في المغرب الأقصى , أن تنجز الدور الذي مازال خارج المنجز . . أن تفضح تواطئات الحسن الثاني مع الإمبريالية العالمية . . أن تفضح صمته عن احتلال سبته و مليلة . . . أن تخوض معركتها إلى جانب القوى الديمقراطية الوطنية في الصحراء الغربية . . أن تواجه التنكيل و الإعدامات و الحرمانات التي يعانيها الشعب المغربي كما واجهت الجماهير العفوية من خلال انتفاضات 23 مارس , جيش النظام و كلابه البوليسية . . إن ما سمي بالإجماع الوطني هو زواج عقدي بين متشابهين . . . زواج كان على حساب شعب له الحق في بناء دولته المستقلة و تقرير مصيره

تأسيس الجبهة

إن التاريخ سيخص الصحراويين بفصل كفاحي مشرف بمواجهة شتى أشكال الاستعمار , فوضعية الصحراء الغربية منذ الاحتلال الأوروبي لدول المغرب العربي , كانت وضعية صعبة .
الاستعمار الفرنسي يمتد جنوبا في (موريتانيا) , وشرقا في (الصحراء الجزائرية), وشمالا في (جنوب المغرب) . .والنفوذ الإسباني يستكمل التطويق غربا حيث يحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب . . إلا أن الثوار الصحراويين كانوا يجدون منافذهم . . مرة بالتعبئة الشعبية التي تنذر بلهيب حرب أنصار بمواجهة المستعمر , وثانية بالحالفات التي يعقدونها مع ثوار الدول العربية المجاورة , وثالثة بالتسرب من منفذ التناقضات الثنائية في صلب الاستعمار , بحيث يتبنون تكتيكا للسلام غربا لتحييد إسبانيا , ويزجون قواتهم المسلحة ضد فرنسا في موريتانيا جنوبا , وإذ أدركت فرنسا حقيقة التصعيد الوطني في الصحراء , وبروز ممثليه في الأرياف والمدن ضمن تعبئة شعبية عامة . . وسعيا منها لتجنب التلاحم النضالي الأوسع مع ثوار الجزائر , وضعت الحكومة الفرنسية موضوع الاستقلال التوافقي بعين الرضا , فمنحت المغرب الأقصى استقلاله , وتركت موريتانيا تحت وطأة احتلالها , وأخذت من النظام المغربي ما يكفي من الضمانات لإيقاف حرب التحرير فكان ما كان من خنق النظام لقوات جيش التحرير المغربي وتطويق ثواره , الأمر الذي دفع هؤلاء إلى إعلان الطلاق الكامل مع الإستراتيجية الملكية التي اجتازت طريق التفاوض وصولا إلى استقلال صوري , ميزته أنه أعفى فرنسا من ضريبة الموت اليومي الذي تواجهه قواتها , ليحل مكانها في محاولات إيقاف مسيرة التحرير الذي قاتلت القوى المغربية ـ الصحراوية ـ الموريتانية تحت لوائه.

إن قوات جيش التحرير , التي تدرك هذه الوضعية تابعت كفاحها بمواجهة فرنسا - إسبانيا , وأرست قواعد كفاح مسلح في نطاق إستراتيجية وطنية شاملة , تركزت على ضرب القوات الفرنسية فقامت بمجموعة عمليات أرهقت فرنسا ففي عام (1956) , أدى هجوم من هجمات هذه القوات إلى إسقاط مشروع باريس الطامع بإقامة حكم ذاتي في موريتانيا, وفي عام (1957) حررت طلائع جش التحرير مدينتين ((سماره)) و((برزات)) الصحراويتين ووصلت إلى إدرار , بينما كانت فصائل أخرى من جيش التحرير تحاصر أهم المدن المحتلة من قبل الأسبان وهي مدينة أيفني , واستمرت العمليات الكفاحية , ففي مطلع عام (1958) , حررت ((طانطان)) , وتحكمت بطرق ((رأس بوجدور)) , وحاصرت ((الداخلة)) , وحينما كان البلاط المغربي يتابع الوضع من موقع المتفرج . . القلق حينا والمذعور أحيانا أخرى , كان المحور الاستعماري باريس - مدريد , يعد لهجوم معاكس واضعا في الحسبان عدم إحراج الملك المغربي , فكانت اتفاقية ((أوكافيون)) في شباط (فبراير) عام (1958) , بمثابة تصفية لقوات جيش التحرير , استلزمت زج (9) آلاف جندي فرنسي و (5) آلاف جندي إسباني و(60) طائرة , واستطاعت قوات الاحتلال الإسباني أن تحكم قبضتها على القبائل الصحراوية بحيث وضعت السكان أمام الموت أو الموالاة .

معظم ثوار جيش التحرير من الصحراويين , كانوا قد لجؤوا إلى إقليم ((طرفاية)) الصحراوي , ولاستكمال تطويق هؤلاء الثوار ,قامت إسبانيا بالمقايضة أعطت الملك فيها هذا الإقليم مقابل التعهد بلاحقة الثوار اللاجئين , وفي نفس الوقت شددت قبضتها على غرب الصحراء وجنوبها والمناطق الساحلية غير أن الصحراويين لم يسكتوا عن الوضع الناشئ , فأعلنوا تمسكهم بترابهم الوطني وأعلنوا تشكيل حركة لتحرير الصحراء , بالتنسيق مع الثوار الموريتانيين في الجنوب .

في هذا الوقت أخذت سياسة الملك تتوضح أكثر , فكان أن أعلن التبعية الكاملة للمحور الاستعماري وذلك بإعلان حل جيش التحرير المغربي , وضرب كوادرهم أينما وجدوا , ومطاردة القوى الوطنية المغربية والتعهد بتأمين المصالح الفرنسية في موريتانيا , ومطاردة الشباب الصحراويين الدارسين في المدن المغربية , والنتيجة كانت سقوط علاقة العرش بالصحراويين شرعا وعاطفة ضمن تطور يمكن اقتضابه بنقطتين :

1- إحباط المشروع الاندماجي الذي كان يطمح إليه العرش , بحيث يستأثر بحكم الصحراء , وذلك من خلال نهوض قوى صحراوية جديدة وبفضل القيادات الأولى لحركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

2- محاولة العرش لاستقطاب بعض الزعامات الصحراوية وهذه المحاولات قد أثمرت في حدودها الدنيا ,

فقد استطاع استمالة بعض زعماء القبائل تحت وعد إقامة سلطة صحراوية في إطار ما سمي بالحكم الذاتي .

إزاء هذا الوضع , كان الشباب الصحراويون المتواجدون في المدن والجامعات المغربية , والمتواجدون في موريتانيا وكذلك المتواجدون في الصحراء والمدن الصحراوية , يعملون على إحياء حالة وطنية صحراوية تعزز مطامحهم الاستقلالية , و توحد كفاحهم بمواجهة الأسبان . و كان من ابرز هؤلاء الشباب ((محمد البصيري)) , و هو شاب درس الصحافة في القاهرة , و تعرف على التجربة الناصرية , ثم جاء إلى سوريا ليتصل بمجموعة من الحركات البرجوازية الوطنية و الحركات اليسارية و يتفتح على آفاق جديدة , ثم عاد إلى المغرب , و في المغرب أسس جريدة أسماها ((المشعل)) و كان ((البصيري)) يعتقد أن بإمكانه أن يخوض نضالا صحراويا انطلقا من ((مراكش)) ,غير أن الواقع الملكي المغربي , واجهه البصيري بإحباطات موجعة قادته استخلاص استحالة الثورة بالتنسيق مع الملكية المغربية و الأحزاب الانتهازية المتحالفة مع النظام , أو الأحزاب البرجوازية التي أخلت الطريق للحلول الصالحية التي تجد الثورة مجازفة , و التضليل حكمة . . و الضغوطات التي مارستها أجهزة الاستخبارات الملكية على البصيري و رفاقه و العنف الذي ووجهت به الحركة الوطنية الموريتانيا , كذلك أشكال الاضطهاد التي تعرضت لها الحركات الراديكالية في المغرب كل هذا قاد ((البصيري)) و مجموعته لتأسيس حركة تحرير الساقية الحمراء في وادي الذهب , و هذه الحركة ابتدأت بالتعبئة الشعبية , و الاتصال بالحركات الثورية في أقطار المغرب العربي و التنسيق معها , و بدأت الحركة بطرح أدبياتها لتؤكد على وقف عمليات النهب الاستعماري للثروات الصحراوية , و التحرير الكامل للصحراء و استقلالها و انسحاب القوات الاسبانية .

في الوقت الذي كانت هذه الحركة نواة تكتمل شروطها بعد , كان الرد المغربي , الاسباني لا يجامل , ففي ((طرفاية)) طورد أنصار الحركة و اعتقلوا , و في الجامعات المغربية مورس نفس الأمر , أما من جهة اسبانية فقد عادت لتطرح ما يسمى بالاندماج الصحراوي , و في مهرجان علني في مدينة العيون واجه الوطنيون الصحراويون بالهتافات و الحجارة و العصي هذه الفرضية الإسبانية , فوقعت أحداث ((الزلة)) التي تعتبر ميقات انطلاقة الصحراء الغربية .

إن الأسبان أطلقوا عساكرهم على المتظاهرين , فسقط مجموعة من الشهداء اختلفت التقديرات في عددهم . . المصادر الحكومية الاسبانية تحدثت عن (3) قتلى و (24) جريح .

وكالة الأنباء الموريتانيا قالت أن عدد ما بين (10) و (12) قتيلا ,

صحيفة ليموند الفرنسية أكدت أنهم عشرة قتلى فقط , و بعد انقضاض اسبانيا على المظاهرات و لجمها

عاودت السلطات الاسبانية قمعها فاعتقلت مجموعة من الثوار الصحراويين يبلغ عددهم حسب المصادر الاسبانية (34) معتقلا , و من بينهم الشهيد (محمد البصيري) الذي اختفى و اختفت أخباره , و ظل مصيره مجهولا .

في مراكش خرج الطلبة الصحراويون و حلفاؤهم من الطلبة المغاربة , لتظاهرات مؤيدة لرفاقهم في العيون ، فكان أن أنقض النظام الملكي على المتظاهرين ، وكانت النتائج (37) شهيدا من الطلبة .. واستمر النظام المغربي ، في سياسته إزاء الطلبة الصحراويين الذين يدرسون في جامعات المغرب ، يقمع ، وينكل ، ويطارد هؤلاء الطلبة ، أما قادة الأحزاب الإصلاحية المغربية ، فلم يخرجوا عن سياسة اللامبالاة أو التمترس في القنوات التبريرية ، مما أدى إلى المزيد من لفظهم من الدائرة الوطنية ، مصحوبين بالحسرة والنقمة والعزلة ، والانكفاء على الذات .

استشهاد البصيري ، لم يوقف المسيرة الوطنية الصحراوية ، فقد تجذرت هذه التجربة ، وصعدت من عملياتها العسكرية ، لتنفذ مجموعة من العمليات في مواجهة الإسبان ، وذلك بعد نهوض قيادة جديدة لهذه الحركة على رأسها الشهيد الولي مصطفى السيد ، الذي نقل حركة التحرير وادي الذهب والساقية الحمراء ، نقلة نوعية جديدة حيث انتهجت الكفاح المسلح كأسلوب وحيد في مواجهة المستعمر .

في البداية ، عاد الولي للاتصال بالأحزاب والقوى المغربية وبالمجموعات الثورية في الأقطار المحيطة في الصحراء . . اتصل بعلال الفاسي ، وبعلي يعطة ، وبعبد الرحيم بو عبيد ، وبقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبإتحاد الشغل المغربي .

لم تستجب هذه القوى باستثناء الإتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للشغل ، أما بقية الأحزاب ، فقد أكدت أن الكفاح المسلح هو محض مغامرة ، وأن إسبانيا تنسحب بالعمل الدبلوماسي، ومن خلال نشاطات الهيئات الدولية ، ومثال مواقف الحزبية المغربية ، الحوار الذي دار ما بين الشهيد الولي وعلال الفاسي .

قال الولي لعلال الفاسي : ((عندي 36 بندقية ، خذوا نصفها ودعوا لنا النصف الآخر ، ونقاتل معا)) . وكان رد علال الفاسي : ((أنتم تقاتلون ، ونحن نفاوض))

إن هذه الردود قد عززت فكرة العمل الصحراوي المستقل لدى الوالي , فتراكم الإحباطات, التي تركتها القيادات الحزبية المغربية , جعلت الطريق الوحيد أمام الولي و رفاقه هو طريق الكفاح الصحراوي المعتمد على الإمكانيات الصحراوية الذاتية , و لذلك فقد قام الولي بالاتصال بالمجموعات الوطنية الصحراوية

المهاجرة من الصحراء , كمجموعة الرباط , و مجموعة الجويرات في موريتانيا , لتؤسس هذه المجتمعات : ((جبهة تحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب)) حيث تعقد هذه الجبهة مؤتمرها التأسيسي في العاشر من نيسان (أبريل) 1973 .

الوجيعة و المستعمر تكفلا بإحياء تقاليد كفاحية عريقة , خلقت قوة طليعية جديدة , غير أن هذه القوة كانت نتيجة عوامل عديدة راكمتها ستينات قرننا , و نضجت في مطلع سبعيناته , ففي مطلع السبعينات واجهت القضية الصحراوية استخلاصات و ظروفا يمكن اختزالها بـ :

- الطلاق البائن مع أي رهان يعتمد على أنظمة استبدادية كومبرادورية , أو إقامة أي تحالف معها .

- سقوط أوهام التحالف مع الأحزاب الذيلية و برامجها التصالحية , التي تنتج أشعارها من خيال أنظمة محكومة بالتبعية لتكون هذه الأحزاب في المحصلة تابع التابع .

- اشتداد المتعاظم لمآزق النظام المغربي , كنتيجة للجوع و الإرهاب و ثقل و وطأة النظام , و في نفس الوقت ظهور حركات راديكالية في المدن المغربية , و هذه الحركات لا شك بأنها ستؤكد مصداقية النضال الوطني الصحراوي .

- انتصارات ثورات كوبا و فيتنام , هذه الثورات , التي أكدت أن حركة التحرير الشعبية هي الطريق الأوحد للتحرير في بلدان العالم الثالث .

- ظهور قيادات صحراوية شابة , استوعبت الجوانب الخلافية في الواقع الصحراوي , فوحدت القبائل الصحراوية تحت راية كفاحية من طراز ثوري جديد , و وفق برنامج وطني يتجاوب و الطموحات الملموسة للشعب الصحراوي , بأوسع فئاته الاجتماعية , و انطلاقا من المصالح الموضوعية لهذا الشعب و تطوير هذه البرامج نحو الأعلى فالأعلى أي نحو البرنامج الثورة الديمقراطية الوطنية , لتؤكد على جديلة العمل السياسي و العمل المسلح كضمان لانتصار الثورة .

- ارتفاع الأصوات الدولية ,من خلال هيئاتها لتطبيق قرارات لجنة تصفية الاستعمار و هذا ما انعكس بدوره على جدية هيئة الأمم المتحدة في هذا المجال , و هي الأصوات التي ابتدأت تعلو منذ اتخذت لجنة تصفية الاستعمار تابعة لهيئة الأمم المتحدة قرارا عام (1964) , أعلنت فيه : ((أسفها عن التأخير في تحرير الصحراء)) , و اتخاذها لقرار يدعو اسبانيا: ((بوصفها الدولة القائمة في الصحراء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحريرها)) , و استمرت هيئة الأمم المتحدة في تشديدها على الموضوع , ففي 22 كانون الأول (ديسمبر) 1965 و كذلك في نفس الشهر من عام (1966) عالجت هيئة الأمم المتحدة الموضوع نفسه , و

أكدت على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره , و عادت عام (1967) لتؤكد نفس الدعوى إلى الحكومة الإسبانية بشأن الصحراء , و على أثر تجاهل إسبانية لقرارات هيئة الأمم المتحدة السابقة , أصدت الجمعية العامة في أيلول (سبتمبر) 1969قرارا تضمن الخطوات التالية :

1- إيجاد جو سياسي ديمقراطي ملائم لإجراء استفتاء شعبي على أسس ديمقراطية عادلة , حرة , محايدة , على طريق السماح لعودة اللاجئين . . ((المقصود اللاجئون المتواجدون في المغرب و موريتانيا, و معظمهم من الذين فروا مطاردين من القوات الإسبانية)) .

2- الحرص على ألا يساهم في الاستفتاء سوى السكان الأصليين .

3- الكف عن كل ما من شأنه , تأخير تصفية الاستعمار و احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة متعلقة بأعمال الشركات الأجنبية التي تعمل في الصحراء .

4- تقديم التسهيلات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة , لتساهم بنشاط في تنظيم إجراءات الاستفتاء .

إن هذه المقدمات تقول بما لا يقبل الشك , أن الوجود الإسباني بات قاب قوسين أو أدنى في الصحراء , غير أن هزيمة فرانكو في مستعمرته هذه , تعني ببساطة موت حلم إزابيلا القديم , و هزيمة مشروع إمبراطوري ,لن يتخلى عن الدكتاتور بالصورة التي تجعله مستعجلا بسحب قواته منها دون ضمانات لاستئثار بالثروات الصحراوية التي اتضحت أهميتها بعد ظهور فوسفات بوكراع . . إن هذا الوضع - المأزق , الذي وضعت به اسبانيا , أدركته الأنظمة المحيطة بالصحراء , فتلقفه حسن الثاني , و حليفه ولد دادا , ليضع خطة ليبتلعون بموجبها استقلال الصحراء , فانتقلت هذه الدول لتعلن أن لها حقا تاريخيا في الصحراء , و ذلك بعد أن كانت اسبانيا تلفظ أنفاسها الأخيرة في وجودها الصحراوي .

في عام (1972) حصل الشعب الصحراوي على مكسب دبلوماسي جديد . . ففي (11) أب (أغسطس) منه , صدر عن مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ((جورج تاون)) , قرار برقم / 2711/ , يطالب اسبانيا بالإسراع بتنظيم استفتاء حق تقرير المصير الشعب الصحراوي , تماشيا مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة , و تأيدا لهذا الحق صدر البيان المشترك : الجزائري - المغربي - الموريتاني , و جاء في هذا البيان : ((أن الدول الثلاثة , مهتمة بتصفية استعمار في الصحراء)) , و نقرأ : ((تشبث الدول الثلاثة بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي)) ,و قد : ((ذكرت الدول الثلاثة في بيانها , بقرار هيئة المم المتحدة رقم /1514/ المتضمن منح استقلال للدول و الشعوب المستعمرة (بالفتح) , و ذكر البيان بالترتيبات التي اتخذت في الموضوع في قرار هيئة المم المتحدة , الذي اتخذ تحت رقم / 2621/ تاريخ 12 تشرين الأول (أكتوبر)

1970 , و الذي ورد فيه برنامج التطبيق الكامل للقرار)) كذلك : ((ذكر البيان بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية المنعقدة في أديس أبابا 27/ 29 أيار (مايو) 1973 , و ذكر بالندوة الرابعة بزؤساء حكومات الدول الغير المنحازة , المنعقدة في الجزائر في أيلول (سبتمبر) 1973)) و سنجد فيما بعد كيف ارتد النظام المغربي على ما طلب به , ليأخذ صورة الوارد للاستعمار , بعد اتفاقية مدريد حيث تعهدت الامبريالية العالمية و الرجعية العربية بابتلاع نضالات الشعب الصحراوي , ليعود هذا الشعب لمهام كفاحية جديدة , و لكن بمواجهة المغرب هذه المرة بعد رحيل الاستعمار الاسباني , و ثانية نعود إلى تشكيل جبهة تحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب , لنتتبع أطوار نهوضها ونموها و آفاقها , و قبل الشروع في هذا لا بد من تمهيد يوضح الإرث الذي حملته الجبهة من الاستعمار الاسباني .

إن الصفة الأساسية للاحتلال الاسباني في سياسته الصحراوية , هي أنه لم يعر أي اهتمام جدي لإقامة بنى اقتصادية - اجتماعية - ثقافية في البلد المستعمر (بالفتح) , و هذا الحال يقارب الكثير من السياسات الاستعمارية في بلدان عديدة , فوضعه في الصحراء لا يختلف كثيرا عن وضع استعمار بلجيكا للكونغو , أو إنكلترة لأوغندا , أو البرتغال لأنغولا .

سياسة المتروبول القائمة على تصدير الفساد و التفسخ مورست في الصحراء الغربية .. محاولة تحويل الصحراء إلى منطقة شيطانية للإقامة الجبرية استمرت تسعين عاما من قبل الاسبان , غير أنه لا الإرساليات التبشيرية نجحت في تحقيق سياسة المتروبولية , و لا سياسة الجنرالات القهرية أجدت في إطفاء جذوة الثورة , و هذا الإخفاق يعود لسبب رئيسي هو العامل الإنتربولوجي , متعلق بطبيعة ((أبناء الغيوم)) , الذين يتمسكون بمفاهيم الشرف , و الفضيلة و صون الأعراض و الأخلاقيات المتجذرة في مجتمع تضرب جذوره في التاريخ البعيد , و للخيار الثوري المسلح الذي أخذه الشعب الصحراوي ما بعد ظهور الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب .

منذ مطلع الستينات إلى بداية السبعينات , وقعت تطورات جوهرية في حياة الصحراويين , و الحال أن هذه السنوات كانت مرحلة انتقالية أنتجتها ظروف موضوعية , و في هذه الفترة , كانت استثمارات مناجم الفوسفات بوكراع و هذه الاستثمارات فرضت وضعا جديدا على المستعمر الاسباني . . وضعا تابعا لنهوض صناعة تحويلية , فبعد تصاعد عملية إنتاج الفوسفات , و تزايد متطلبات السوق لليد العاملة كمرافق لهذا النشاط الاقتصادي الهام و تحول المناطق البحرية الصحراوية إلى سوق سوداء تأتيها البضائع من جزر الكناري و تهرب إلى البلدان المجاورة . . إلى جنوب المغرب , إلى تندوف الجزائرية , و إلى موريتانيا . . و

بعد هذا كله , تبدأ المدن الصحراوية لمرحلة إعمارية جديدة , و إلى جانبها تنهض المنشآت العسكرية التي تتزايد مع تزايد الجهاز العسكري الاسباني الحامي للمناجم الفوسفاتية من قبل اسبانيا .

إذان في الجهة الأولى المشاريع الإنمائية الناتجة عن مجتمع الفوسفات و أهمها الرصيف البحري لشاطئ العيون 1967 .

و في الجهة الثانية فإن ما سبق قد تزامن مع جفاف ظرف الصحراء بشكل كامل ما بين 1968 - 1973 , و هذا الجفاف قتل القطعان و دفع بالبدوي إلى مجتمع المدينة . . إلى العيون و تيفاريتي , و سماره و المحبس .

في هذه التجمعات بدأت القبلية تتفتت , و حلت ((ألاندروفر)) محل الجمل ,فأخذت تقسيمات اجتماعية جديدة بالحلول محل التقسيمات الجديدة .

التقسيمات الجديدة , لا تعتمد على قواعد قبلية , و لكن على علاقات اقتصادية , خلقت عقليات جديدة , و تحالفات جديدة مقابل التحالف القبلي أو العائلي القديم , و ذلك في مرحلة يمكن تسميتها ببدايات تشكل البرجوازية الصغيرة , و الطبقة العاملة الصحراوية ((تجار - معلمين - طلبة - جنود - عمال فوسفات - عمال مجالات أخرى, عمال حكوميين . . . الخ)) .

خصوم هذه الفئات هم القوى الاستعمارية , و بعض شيوخ و القبائل التقليدين , هؤلاء الذين يعتمدون في حفظ بقائهم على التأكيدات الاجتماعية التقليدية التي هي على حافة سقوطها , و على الدور الملقى على عاتقهم من قبل القوات الاستعمارية ,التي بدورها يهمها الحفاظ على المجتمع التقليدي القديم , و استخدم بعض الشيوخ لا دام استعمارها و وجودها , و في النتيجة نحن أمام تبديل من قبلي إلى وطني , و هذه الظاهرة ستتصلب نتيجة للعديد من العوامل الخارجية مثل التأثيرات الأيدلوجية الخارجية (حركات التحرر في العالم الثالث و التأثيرات العربية ,إنتصار الثورة الفيتنامية , امتدادات الثورة الكوبية . . . الخ) .

سياسة البلدان المجاورة تجاهلت أو حارب الجنين الثوري . . . السياسة الاسبانية أظهرت عنفها بمواجهة الوطنية الصحراوية . . السياسية الرسمية العربية استمرت في نسج تحالفات مع الكومبرادور المغربي باستثناءات قليلة لم تكن قد بلورت مواقفها . . كل هذا ولد الإحساس الوطني الصحراوي الأكثر شبابا و الأكثر عنفوان.

هذا التأثير تصدر بداياته , الشباب الأقل من (30) عاما . . تحديدا الطلبة الصحراويين الذين غادروا القبيلة ليتعلموا في دول مختلفة و علوم مختلفة , و علوم السياسة و القانون , و الشابات الصحراويات وصلتهن

تأثيرات الوطنية الصحراوية , من خلال وجودهن في المجتمعات السكانية الأساسية ((طرفاية, العيون, سماره, زير وات, تندوف . . . الخ)) .

عندما تنتهي فترة الستينات , تظهر حقائق جديدة . . الاتجاهات الصحراوية الموالية لاسبانيا تسقط أرضا بسقوط العقل القبلي , فتظهر تنظيمات جديدة , تجد تعبيراتها الأقوى في منظمة الشباب الصحراوي , التي قادها الشهيد محمد بشير ولد سيدي إبراهيم المعروف بالبصيري , و قد كان البصيري يعتقد كما سبق و قلنا . أنه يستطيع النضال من مراكش من أجل تحرير الصحراء فأخطأت تقديراته , حيث بات النظام الملكي المغربي يطارده في المدن المغربية , و يراقب تحركاته و يعرضه لشتى أشكال الإرهاب إلى أن ذهب إلى طرفاية , ليعيش فيها فترة , غربت شمسها سريعا بعد معاهدة ((أوكافيون)) التي وقعها الملك مع اسبانيا , حيث منح الملك إقليم طرفاية , ليتعهد بمطاردة الشباب الصحراويين المناضلين اللاجئين فيها , و من بين الذين هربوا من طرفاية , كان ((البصيري)) , حيث التحق بالمدن الداخلية , ليقضي فترة فيها , متابعا نضاله الوطني بالتنسيق مع مجموعة من الشباب الصحراويين الذين ينسقون مع أخوتهم المهجرين إلى الدول المجاورة للصحراء , معتمدين في نضالهم على برنامج وطني , مهمة تركزت في تعزيز الحس الوطني الصحراوي لدى شعب الصحراء أولا , ثم التعبئة الشعبية عبر أشكال التحريض و التعبئة المختلفة , و بذات الوقت الاتصال بالدول العربية لكسب الدعم و التأييد المعنويين .

منذ 1967, يبدأ ((البصيري)) بتأسيس حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مع رفاقه الصحراويين الشباب الذين لم يقطعوا علاقاتهم مع شيوخ القبائل التقليديين غير أن أي متابعة لنشوء الحركة التي تحولت فيما بعد إلى جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، يتطلب المزيد من توضيح السياسة الاسبانية في الصحراء الغربية ، للتعرف على الظروف الموضوعية التي انطلقت منها الثورة الصحراوية .

إن الفكرة الرئيسية التي اتبعتها الإدارة الاسبانية في نهاية عهدها الاستعماري ، هي استعمال الصحراء المستعمرة (بالفتح) لأهداف استثمارية ،عسكرية ، سياحية . . ذلك أن العائدات التي تقدمها جزر المحيط الأطلسي ، والبحر الأبيض المتوسط، مهمة جدا فضلا عن المردودية العسكرية التي تزيد من الربح الاقتصادي .. ففيما يتعلق بالصحراء ، فضلا عن عدم محاولة إحداث أي تطور ، فإن إسبانية بحثت فقط عن التملك من أجل الأهداف الإستراتيجية في إطار وضعها بالمترو بول هذا من الجانب الأول . . من الجانب الثاني كان هم إسبانية جلب المواد الخام من الفوسفات والاحتفاظ بعد ذلك بحق استثمار البترول فيما لو استخرج ، وبنفس الوقت فقد كان عليها أن تفرض سياسة ((القيم المتفوقة)) التي فرضتها الجلالة

الكاثوليكية الاسبانية ، على جميع مستعمراتها بما فيها مستعمراتها في أمريكة اللاتينية ، وبنفس الوقت أهملت كل ما يتعلق بتطوير البنى الثقافية أو الصناعية المعاصرة ، وفي مايلي جدول للوضعية الاجتماعية التي تركتها إسبانية في الصحراء الغربية حتى سنة 1975 أي بعد ما يزيد عن (90) سنة من ((التملك والتمتع)) حسب المصطلحات الاستعمارية :

- صيدليان اثنان .

-44ممرضة .

-136مرسة ابتدائية .

- 144معلما صحراويا .

- 2.321تلميذا إسبانية .

- 3.184تلميذا صحراويا .

- 92تلميذة

إن السياسة الاجتماعية الاسبانية في الصحراء كان لها بعدان :

في بعدها الأول إحياء وعد الملكة إيزابيل ، وهو يمثل العقدة الاسبانية التاريخية . التي تولتها الشوفينية - الدكتاتورية الاسبانية المعاصرة .

وفي بعدها الثاني ، محاولات حثيثة لمحو الشخصية الصحراوية ، وحول هذا يرسم : ((خوان غويتصولو))الوضع بالعبارات التالية :

((إنه مثل رائع للاستمرارية ، منذ أن خرق الملوك الكاثوليكيون فيرناندو وإيزابيل ، اللذين استعادا إسبانيا من العرب معاهدات الاستسلام التي أبرمت مع آخر ملوك غرناطة ، عندما فرضوا على العرب ، بعد عشر سنوات توقيع تلك المعاهدات المتضمنة ، خيار تعميدهم (اعتناقهم المسيحية) ، أو الخروج إلى المنفى . . منذ ذلك الحين بلغت الكاثوليكية الاسبانية حدود اللامعقول في تصلبها ، وحملاتها التبشيرية ، وفي أواسط القرن التاسع عشر ، بدأت إسبانية من جديد سياستها التوسعية في إفريقيا . . أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها جيش ((دونل))كانت تحويل مسجد تطوان إلى كنيسة كاثوليكية ، معمدا إياها باسم انتصارات مريم العذراء . . في 1974 واصل معمرونا تطوير خلق واقع مختلف يبرر أمام العالم ، الهوية الخاصة لدولة المستقبل ، سالكين هكذا ، ربما بدون شعور منهم مسلك المثال المشئوم لجمهورية 1931 ، التي ساعدت على الهجرة اليهودية إلى المنطقة الشمالية من المحمية لإخماد الروح الوطنية ، والتي منعت استعمال اللغة

العربية في الريف تمشيا مع تعليمات ((اليوطي)) . . جاءت إذن ساعة التخلي عن التباكي والحنين إلى الدعوة الإفريقية من جانب إسبانية . . لقد خلقت لنا الأندلس ، ثقافة وحضارة رائعتين يشهد عليهما بدون مراء جامع قرطبة ، وصومعة أشبيلية ، وقصر الحمراء . . بينما ترك عملنا الحضاري وراءه فقط المقاهي والثكنات .

إن الأخلاق ، والعقل والعدالة ، والحقائق السياسية لزمننا ، والمصالح الحقيقية لاسبانية تتطلب القضاء وإلى الأبد ، على ذلك الماضي الاستعماري الذي لا مبرر له ، وإقامة أسس سياسة صداقة صريحة وتعاون مثمر مع شعوب المغرب

العربي))

إذن المقاهي والثكنات ومصادرة الحس الوطني الصحراوي . . هذه هي السياسة الاسبانية التي اتبعت في الصحراء الغربية ، لكن كيف يفكر الصحراويون ؟ أغلب قبائل الصحراء الغربية ، جابهت الاحتلال مجابهة جبارة . . ليس الاحتلال الاسباني فحسب ، بل الفرنسي للجارتين المغرب الأقصى وموريتانيا ووصولا إلى السنغال ، وهذه المقاومة انطلقت كما أسلفنا من قاعدتين . . الحس ((القبلي)) الذي بطبيعته يكتفي بذاته ولا يقارب الشكل المركزي للدولة التقليدية ألا قسرا ، والحس الديني ـ الإسلامي ، الذي انطلق منه الصحراويون تحت شعار محاربة الكفر وأهله ، وهذا الكفاح كان ينقصه تنظيم سياسي مركزي ، ينسق لحرب القبائل بمواجهة المستعمر (بالكسر) ، ويبني أسسا منهجية لفكرة الاستقلال .

الحركة السياسية الدينية بقيادة الهيبة ولد الشيخ ماء العينين ، اقتربت ببطء من الشكل المركزي للكفاح المسلح ، ثم جيش التحرير المنظم على فقاعدة صحراوية ، انطلق مقاتلوه من نفس القاعدة ، القاعدة القبلية ـ الدينية ، رغبة في الجهاد وصون الشرف ، ومع تصعيد الاحتلال الاسباني للصحراء ونجاحات جيش التحرير ، يبدأ الحس الوطني الصحراوي بالتبلور .

إن هذا الحس ، سينمو أكثر بعد حلول مجموعات من أبناء القبائل البدوية في المدن ، وستكون مطالع السبعينات حلقة أعلى من سلسلة الكفاح الوطني الصحراوي . . سلسلة من ماضي يمتد في المقبل ، ليكون فيما بعد وطنيا ديمقراطيا ، يطرح لا على حاضر الصحراويين فحسب ، بل وعلى مستقبل أقطار المغرب العربي الكبير وستكون أحداث الزملة هي الشاهد الأبرز على ولادة الجبهة ، التي خرجت من معمعان الدم والدمع والمجابهة .

في الصفحات السابقة تحدثنا باقتضاب عن بعض ما حدث في ((زملة)) وفي هذه الصفحات سنتتبع بعض التفصيلات الأخرى . . فقد كان ربيع 1970 ، بداية علامات جديدة تبرز حول موضوع الصحراء . . إسبانية باتت قلقة من وجودها الاستعماري المهدد , و البلدان العربية المجاورة للصحراء , صارت تبرز اهتماما مفاجئا بمستقبل هذه المستعمرة الاسبانية و ذلك بعد عقد قمة تلمسان و الدار البيضاء, و من جهتها كانت اسبانيا تتلمس أيضا الوضع الضعيف لحزب ((الجماعة)) , الذي كونته من أنصارها , فصارت تسير حثيثا باتجاه سياسة دمج الصحراء باسبانيا .

في هذه الظروف تقرر الحكومة الاسبانية , الدعوة إلى اجتماع في 17 /6/ 1970 , و تعد رجالها ليهتفوا بشعار دمج الصحراء باسبانيا من خلال مهرجان خطابي أمام مبنى السرايا في مدينة العيون . . في هذا الوقت كان الوطنيون الصحراويون بقيادة ((البصيري)) , يعدون أنفسهم لمجابهة الخطط لاسبانيا الرامية إلى فرض هذا الشعار , قرر هؤلاء مجابهة هذا المهرجان , فخرجوا في نفس اليوم و نفس الساعة إلى أحد أحياء العاصمة , و سار الشعب الصحراوي يهتف معهم و بإجماع وطني أذهل الجنرال (بيريز ديليما) الذي نزل عن منصة الخطابة , ليستمع إلى شروط الوطنيين الصحراويين و كانت :

- رفض سياسة الدمج التي تتبعها اسبانيا .

- إلغاء سلطة الشيوخ كشكل و تعبير .

- إلغاء المعونات الاجتماعية التي يعبرونها مذلة , و التاكيد على استثمار الموارد و الثروات الصحراوية وطنيا .

- رفض ((الجماعة)) , و التأكيد على أنها تنظيم غير جدير بتمثيل الصحراويين .

- حق الشعب الصحراوي في التعبير عن حقوقه الوطنية .

كانت هذه المواجهة الصريحة , إلغاء أكيد لفكرة اسبانيا بأنها قادرة على السيطرة على عواطف الصحراويين من خلال تنظيم الجماعة , و هذه المواجهة ربما تكون أصرح مواجهة سياسية صادفتها اسبانيا , غير أن السلطات الاسبانية كانت أقل وعيا بجوهر هذه المواجهة و خلفياتها , فاعتقدت ببله و سذاجة أن : ((هذه التظاهرات هي فقط نتيجة بعض أللبطات و الصفعات التي تلقاها الصحراويون)) وان الصحراويين : ((تطاولوا على اللحية الاسبانية)) و هكذا دفع بيريز ديليما بعسكره و ضباطه إلى

المتظاهرين , فواجه الشعب الصحراوي بالعصي و الحجارة و القبضات , الجنود الأسبان , الذين استخدموا بدورهم الرصاص فقتل من قتل و نجا من نجا , وكان أحد شهداء هذه الأحداث التي وقعت في حي الزملة .. الشهيد البصيري .

بعد أحداث الزملة أدركت الحركة أن كل الأساليب استهلكت ، وأن الأسبان لا يفهمون إلا بلغة السلاح .. فبدأ مناضلو الحركة يعدون أنفسهم وشعبهم بحمل السلاح.. الناجون من الزملة ، ورفاقهم اللاجئين في الدول المجاورة .. في ((زويرات)) الموريتانية وفي الجنوب المغربي ابتدأوا بالتنسيق لثورة مسلحة . . في البداية قاموا بمسح سياسي شامل للمنطقة ، ثم الإطلاع على توجهات السكان ، ثم جمع السلاح والذخيرة والأموال وذلك منذ 1971- 1972 وكان في مقدمة هؤلاء : ((الولي مصطفى السيد)) ، أحد أوائل مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وحياة هذا المناضل ستكون دليل عمل بالنسبة لرفاقه وستبقى علامة مهمة في تاريخ الثورات العربية في عصرنا الراهن .

إن الولي ، حمل راية النضال المتوارث الذي سبقه إليه أحد أجداده الصحراويين المقاومين في فترات الاحتلال المتعاقبة .

لقد بدأ الولي مصطفى السيد بالنضال في فترة مبكرة ضد الاحتلال الإسباني ففي سنة 1957 عندما كان لا يتجاوز عشر سنوات كان قد تأثر كثيرا بالانتفاضات العامة التي شهدتها الصحراء الغربية وما تلاها من قمع واتهاض قامت به القوات المحتلة الفرنسي والإسبانية بعد العمليتين الوحشيتين في غوير و أوكافيون وبعد ذلك في ((طرفايا)) ، التي أصبحت مكانا ومجمعا للوطنية الصحراوية بعد توافد اللاجئين الصحراويين عليها والهاربين من الجيش الفرنسي الإسباني ، ومن هنا بدأ اهتمام الولي مصطفى يتحرك في دعوى شاملة للوطنيين الصحراويين إلا أن اهتمامه الفعلي ودخوله في المعترك النضالي بدأ سنة 1965 حيث بدأ يهتم بالعمل السياسي وببعض الحركات الوطنية الصحراوية .

ونظرا لتفوقه في الدراسي حصل الولي على الثانوية العامة سنة 1970 ودخل الجامعة ليتابع دراسته في كلية الحقوق ، وهذا ما أعطاه فرصة للاتصال مع الوطنيين المتعاطفين مع حرب التحرير الصحراوية و من بينهم عدد كبير من القادة الحاليين لجبهة البوليساريو . . في هذه الفترة بالذات كانت نواة ما عرف بعد ثلاث سنوات بطليعة الثورة المؤسسة لجبهة البوليساريو .

وفي هذه الفترة وقعت أحداث الزملة ، التي لم ير بعدها الشهيد البصيري ، ليتولى الولي مصطفى السيد قيادة الحركة ((جنين جبهة البوليساريو)) .

في الرباط كان الولي ينشط من أجل تحصيل واسع تأيد ومساندة ممكنة للقضية الصحراوية وللتنديد بالاستعمار الإسباني ، فاستطاع الحصول على تأييد من الأوساط اليسارية المتطرفة للطلبة المغاربة ، وحضي ببعض المواقف الآنية من بعد أقطار المعارضة الرسمية , انتهت جدية هذه المواقف بعد المسيرة الخضراء .

التقى الولي بعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ودار بينهما حوار الصم حوار بين شاب صحراوي متعطش لمحاربة المستعمر , وعلال الفاسي الذي يرى أن المغرب ليس على استعداد لمد يد العون لهذه الحرب .

وكانت المركزية النقابية الكبرى المتمثلة في الإتحاد المغربي للشغل , الوحيدة التي قررت مساندة ودعم الثورة دون أية شروط .

هذا النضال كانت حدوده على الأرض المغربية قد وصلت إلى الطريق المسدود , ففي شهر آذار (مارس) 1972 تم توقيف الولي , ثم أطلق سراحه بعد مظاهرة مناهضة للأسبان بطرفاية 1972, ولكن الولي انتقل إلى العيون , عاصمة الصحراء , ثم إلى موريتانية ليتصل بالمجموعات الوطنية اللاجئة هناك , وليتصل بالحركات الوطنية الموريتانية .

قبيل ذلك , حيث أصبح الولي مشغولا كلية بالعمل الثوري تخلى عن دراسة الحقوق وشرع في رحلة طويلة لطرح القضية الصحراوية على الجاليات الصحراوية المغتربة بأوروبا ولا سيما في هولندا . . وفي منتصف 1973 قرر الولي ورفاقه الشروع في الكفاح المسلح بعد انضمام المناضلين الصحراويين اللاجئين في موريتانية وبع التوعية الكافية للأهالي الصحراويين في الصحراء الغربية وفي البلدان المتاخمة , وبعد الحصول ولو شكليا على المساعدة الموعودة من بعض البلدان الصديقة .

في الـ , 10 من أيار (مايو) 1937 ,تأسست جبهة البوليساريو , وعقدت مؤتمرها الأول في ((عينبنتلي)) , ثم صادقة على نضام سياسي يطالب باستقلال الصحراء الغربية , ويلوح بالعنف الثوري وبالكفاح المسلح .

وفي 20 أيار (مايو) 1973 وهو التاريخ الذي يحدد فعلا ميلاد المقاومة المسلحة الصحراوية قامت مجموعة من المقاتلين بقيادة الولي بعملية ((الخنقة)) , وهو مركز عسكري قامت المجموعة بمهاجمته والاستيلاء عليه , وكان لهذه العملية صدى كبير , مع أنها كانت عملية رمزية , تلتها مجموعة من العمليات الهجومية الأخرى على مراكز اسبانية بتيفاريتي وبيرلحاو , وذلك بأسلحة بسيطة بحيث كان تسليح العملية الأولى 7 بنادق تكرارية قديمة , ورشاش وجملين فقط .

إن الجبهة منذ بداياتها اعتمدت على فعالية الإنسان , فقد كان الثوار يقومون بعملية في الحدود الشمالية الصحراوية للصحراء , وبنفس الوقت في حدوده الجنوبية , وكان الثوار ممنوعين من كافة الدول المجاورة ,فثمة أتفاق عقيدته الحكومية المغربية مع الإدارة الاسبانية يقضي بالسماح للقوات الاسبانية بمطاردة الثوار حتى عمق (40) كم في الأراضي المغربية , والحال على الحدود الموريتانية لم يكن بأفضل منه على الحدود المغربية , فقد حصل أن صادرة ولد داده السلاح من أول وحدة عسكرية صحراوية انطلقت من موريتانيا , وسلم مجموعة من مناضليها إلى الاستعمار الاسباني , ليثبت حسن جواره مع الإدارة الاستعمارية , وليعلن أن هذه الثورة هي أمر خارج إرادته . . كل الدول المجاورة للصحراء كانت تعتبر أن العمل العسكري للجبه , هو ضرب من المغامرة . . هذا التطويق لم يكن لم يكن ليكتفي ((بالتتبع)) . . الذي اشتركت فيه المغرب . . موريتانيا . . اسبانيا , بل كان يتجاوزه إلى الأخطر . . إلى محاولة سلب الجبهة حظروها السياسي بين صفوف الشعب الصحراوي .

اسبانيا . . المغرب . . موريتانيا . . كل واحدة من هذه القوى قامت بتأسيس أحزاب موازية , مهمتها انتزاع القرار من يد الجبهة , و قتل الثورة في مهدها بالعنف تارة و بالتضليل تارة أخرى .

المغرب أرسلت من أجهزة استخباراتها حركة سميت بحركة ((مرحب)) و أسمتها حركة تحرير الصحراء . . الزعماء الوهميين لهذه الحركة ذهبوا إلى الجزائر , و إلى ليبيا و إلى دول عربية مختلفة لقطع الطريق على الجبهة ,فكان من السهل افتضاح هذه الحركة التي وصلت في طريق التضليل إلى أخذ بيانات الجبهة و بثها من إذاعة الرباط تحت إسم ((مرحب)) ,مدعية أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الجبهة ليست للجبهة . فشلت هذه الحركة سريعا فسارع النظام المغربي للإعلان عن حركة أخرى هي حركة ((فلو)) . . و كان مصيرها أسرع زوالا من الحركة الأولى . . بعدها بفترة قصيرة فبركت المغرب حركة باسم ((الأوزاريو)) , و قد اختارت هذا الاسم القريب من اسم البوليساريو لتخلط الأسماء و تضيع التمايز . . ذهب قادة هذه الحركة إلى مجموعة من البلدان العربية , من بينها ليبيا , ليقولوا أنهم هم الذين يقاتلون اسبانية , و بعد فترة قصيرة افتضحت هذه الأوزاريو , و التحق قادتها بأجهزة المخابرات المغربية علنا .

موريتانيا . . كونت ثلاثة أحزاب عندما وجدت شعبية البوليساريو تتنامى , و عندما ظفرت البوليساريو بتأيد شعبي صحراوي موريتاني عال و من بين الأحزاب التي كونتها موريتانيا حزب : جبهة تحرير الصحراء و ضمها على موريتانيا و كذلك حزب الجبهة الوطنية العسكرية , و حزب تحرير الصحراء , و هذه الأحزاب , لم تستطع أن تواكب في تضليلها التضليل المغربي ـ الاسباني فانطفأت دون ترك علامة .

اسبانيا . . كونت من جنرالاتها أحزابا من بينها ((الحزب الثوري الصحراوي)) ثم ((الحزب الوطني الصحراوي - البونس)) . . فتحت اسبانيا لهذا الحزب مكاتب علنية في جميع المدن الصحراوية و فرضت هوية الحزب بالقوة , بحيث أصبح المواطن الصحراوي محروما من كافة حقوقه إذا لم يلتحق بهذا الحزب . . فمن لا يحمل هويته , لا يحق له العمل , و لا شراء السلع , و يطارد و يمنع من المغادرة , و تمارس عليه أشكال التنكيل المختلفة . . كوادر جبهة البوليساريو تسللو إلى هذا الحزب . و استطاعوا تفريغه من داخله , و برهان ذلك كان أشد وضوحا حين ما وصلت لجنة تقصي الحقائق من الأمم المتحدة لتتقصى رأي الشعب الصحراوي في موضوع تقرير المصير . . لقد وصلت البعثة , و كان جنرالات اسبانيا يعتقدون أن البونس هو من سيمثل الشعب الصحراوي أمام البعثة . . آلاف الأطفال و النساء و الشيوخ و الشبان زحفوا يواجهوا البعثة في كل مكان تزوره من الصحراء و تحت ((ملحفة)) كل امرأة صحراوية كان علم البوليساريو منسوجا غرزة فوق غرزة و في يد كل طفل علم للجبهة . . و في يد كل شيخ كذلك . . البعثة صعقت و الأسبان تساءلوا . . متى استطاعت النساء الصحراويات نسج كل هذه الأعلام ؟!

قبل وصول البعثة بليلتين فقط , كانت النسوة الصحراويات , يجتمعن بتكتم , لنسج الأعلام , و ما إن وصلت البعثة حتى كانت الجماهير الصحراوية تحمل أعلام الجبهة و تهتف لتحرير الصحراء تحت قيادة البوليساريو بحيث خرجت البعثة من الصحراء لتقول في تقريرها المقدم لهيئة الأمم مشاهداتها , و أقرت أن :

((الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب , هي الممثل الشرعي للشعب الصحراوي)) .

في عام 1975 , كانت الجبهة قد أصبحت الخيار الصحراوي المطلق و جماهير الصحراء التي التفت حول الجبهة مؤيدة و مساندة , جعلت جميع القوى الصحراوية الأخرى تعيد حساباتها , بحيث اندفعت حتى قواعد الحزبيين الذين كانا قبل وقت قصير مناقضين للجبهة , إلى الضغط باتجاه كل هذين الحزبين , و الالتحاق بشعار الوحدة الوطنية , فقد عقد مؤتمر ((عين بنتلي)) , و على هذا المؤتمر الذي عقد فيه 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1975 , التحق كل من استطاع الفرار من الأراضي المحتلة من أعضاء حزبي البونس و الجماعة , و في هذا المؤتمر الذي أسس لحالة الوحدة الوطنية وقع أعضاء الجماعة و البونس على ما يلي :

- فرض الاستقلال الكامل , و ذلك بتنقية الساحة من كل عقلية أو تطبيق معاد لهذا الأمر .

- العمل على حماية الوطن , و تخليصه من براثن الاستعمار و الرجعية .

- حماية الوطن من الأعمال الاستفزازية و التخريبية و المهيمنة التي يتعرض لها على يد سلطات الاحتلال و الرجعية المجاورة و خصوصا المغربية .

كما أصدر (68) عضوا من أعضاء الجماعة , و أكثر من (60) شيخا من رؤساء القبائل , و ثلاثة أعضاء صحراويين في البرلمان الاسباني , وثيقة صدرت عن مؤتمر ((القتلى)) الذي عقد بعد فترة وجيزة من مؤتمر عين بنتلي ((تشرين الثاني)) (نوفمبر) 1975 , على وثيقة أسست لأول مجلس وطني صحراوي هذا نصها:

((نحن موقعي هذه الوثيقة التاريخية , المجتمعين تحت رئاسة سعادة السيد بابا ولد الحسد ولد عمر ولد الشيخ ,نائب رئيس الجمعية العامة الصحراوية التي قامتها السلطات الاستعمارية الاسبانية نوقع على ما يلي :

- لقد قبلنا في الماضي , أن نشارك في هذه المؤسسة الاستعمارية (الجماعة) لأن اسبانيا قد وعدتنا أن تجعل منها سلطة وطنية من أجل فائدة الشعب الصحراوي و توطيد استقلاله في أقرب وقت ممكن , و لكن اسبانيا امتنعت مرة تلو المرة أن تعترف بالمسؤوليات المناطة بها مبدئيا , وبقيت هذه الجمعية من غير سلطة حقيقية و اسما بلا مسمى .

و شرعت اسبانيا مؤخرا , في حبك المؤامرات ضد استقلال وطننا , و باعته علنيا للمغرب و موريتانيا , و بهذا عقدت اسبانيا أكبر صفقة استعمارية عرفها التاريخ , و بذلك برهنت اسبانيا عن خيانتها و غدرها للشعب الصحراوي و هي في نفس الوقت تزعم استشارته بواسطة الجمعية العامة الصحراوية .

- نحن أعضاء الجمعية العامة , المجتمعين في القتلى يوم 28/ 11/ 1975 . نؤكد من جديد الإجماع عما يلي :

1- أن الريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي ، هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه ، والحصول على استقلاله من غير أي تدخل أجنبي مهما كان نوعه وبالتالي فأن الجمعية العامة التي لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي لا تستطيع أن تقرر مصيره .

2-ولكي لا يستطيع الاستعمار الاسباني استعمال هذه المؤسسة المزيفة ، وعل أثر المناورات التي يقوم بها أعداء الشعب الصحراوي ، فإن الجمعية العامة أعضائها الحاضرين تقرر حل نفسها نهائيا .

3- أن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوي في الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعترف بها من قبل الأمم لمتحدة ، بعد الإطلاع على ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة .

4- في إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية ، وخارج أي تدخل أجنبي ، أسس مجلس وطني صحراوي

مؤقت .

5-نحن موقعي وثيقة مدينة القتلى ، نؤكد من جديد أن تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي .

6- نؤكد من أجل عز وطننا حق الاستقلال والحفاظ على وحدته الترابية .

بطبيعة الحال إن هذا الالتفاف الواسع حول الجبهة لم يأت استجابة لبيان سياسي ، وإنما جاء بعد أن أثبتت الجبهة مصداقيتها الثورية عبر خوضها لكفاحها المسلح ، وحملها لراية التحرر الوطني الديمقراطي ، في النظرية والممارسة الثوريتين ، ففي المؤتمر الثاني الذي عقدته الجبهة عام 1974 ، الذي انتخب فيه الشهيد الولي مصطفى السيد أمينا عاما ، أعلنت الجبهة في بيانها عن قيام جيشها الثوري ، وانطلقت الثورة الصحراوية تحت رايته بعمليات عسكرية انتشرت على طول الأراضي الصحراوية المحتلة ، بحيث خاضت عمليات متصلة أثبتت فيها أن جيشها قادر على المواجهة والانتصار إذ خاضت حرب غوار كتب عنها الجنرال جياب يقول : ((إنها مدرسة في حرب الأنصار)) ، ففي آذار (مارس) 1974 ، قامت الجبهة بعملية تم خلالها تدمير مخزن إسباني للفوسفات ، وفي نفس الشهر من نفس العام حطمت قوات جيش التحرير الصحراوي ناقلة للفوسفات ودمرت بناء عسكريا تابعا للجيش الإسباني في الداخلة ، وقد ضاعف الثوار هجوماتهم ، فقد شهد يوم 4 كانون الأول (ديسمبر) 1974 ، هجوما شاملا على القوات الإسبانية في الساقية الحمراء ، وفي العام التالي هاجمت قوات جيش التحرير الصحراوي يومي 10 و 11 أيار (مايو) 1975 ، فرقتين تابعتين للجيش الإسباني أسرت على أثره (15) ضابطا وعسكريا إسبانيا ، وتوجت الجبهة انتصاراتها بمعركة كلتة زمور التي جعلت قوات جيش التحرير في موقع المبادرة الكاملة وجعلته موضع أمل الشعب الصحراوي ، واستطاعت قوات هذا الجيش مواصلة كفاحها بحيث حررت مجموعة كبيرة من المدن الصحراوية مثل : ((كلتة زمور ، المحبس ، الجديرية)).

إن العمليات العسكرية التي شنتها الجبهة ، قد زلزلت التواجد الاستعماري الإسباني في الصحراء ، فخلال عام 1975 ، شن الثوار ثلاثين هجوما شاملا على القوات الإسبانية المحتلة ، فاتطرت الحكومة الإسبانية إلى الاعتراف بقوة الجبهة أمام الصحافة ووكالات الأنباء العالمية وعلى أثر هذه الانتصارات باتت هذه القوى المتحفظة في تعاطفها مع الجبهة ، تخرج من تحفظها ، فأعلنت ليبيا على سبيل المثال : ((أنها مستعدة لإرسال جيشها للقتال مع الجبهة)) .

ولد داده لين موقفه من الجبهة في هذه الفترة متراجعا عن حسن الجوار للجارة إسبانيا فصار يسمح لبعض

مجموعات الجبهة بالانطلاق من الأرضي الموريتانية ، فنشب على إثر ذلك خلاف بين الحسن الثاني و حكومة نواكشوط أدى لتراجع ولد داده عن موقفه هذا .

الحكومة الجزائرية كان رد فعلها إيجابيا مع الجبهة فسمحت للجبهة أن تنطلق من أراضيها .

ومنذ البداية كانت الجبهة قد قررت أن تحافظ على طهارتها الثورية فلا تمد يدها إلى أحد ن فاعتمدت على التمويل الذاتي من التبرعات التي يقدمها الشعب الصحراوي ومن سلاح الغنائم ، ومن المساعدات العينية التي يقدمها الأصدقاء ، وأصبحت الجبهة حقيقة ثورية واضحة الأهداف ، عسكرية الطابع ، وكان برنامجها السياسي واضحا :

((التحرير الكامل للتراب الوطني الصحراوي ، والأرضية العلمانية للثورة ، ولقد أوضح البيان الصادر عن مؤتمر 25 آب (أغسطس)1974 أن :

((الشعب الصحراوي ن يأخذ المبادرة في حربه وفي نضاله حتى التحرير وبسط سيادته على كامل ترابه الوطني))

وفي هذا المؤتمر ، انتخب المؤتمر 21 عضوا للمكتب السياسي و(7) أعضاء للجنة التنفيذية ، وصاغت الجبهة برنامجا سياسيا مرحليا يتضمن العموميات السياسية والأيديولوجية ، وفي ما يتعلق ببرنامج المسألة الوطنية فقد تضمن ما يلي :

1- التعميق في التعبئة وإعطاء كل الحقيقة للجماهير .

2-تنظيم الجماهير الواسعة في إطار الجبهة والتنظيمات الجماهيرية التابعة لها .

3-تقوية الجناح العسكري وتزويده بالفكر الثوري لكي يضمن سير الثورة بشكل بنا كما ضمنها في المرحلة السابقة.

4- أما فيما يتعلق بمؤامرة الاستقلال الداخلي فإنه :

إيمانا من الجماهير الصحراوية بالحرب الشعبية الطويلة الأمد ، أصبحت ترى أن الاستقلال الداخلي مؤامرة يتبناها المستعمر أبان فشله وقوة الثورة ، هادفا من وراء ذلك نيل مكسب مخادع جديد ، وهو استمرار السيطرة على الخيرات الوطنية ، ولذلك فإننا نرى أن الاستقلال الداخلي ترفضها الجماهير الشعبية ، ولا يمكن أمام هذه المؤامرة إلا مواصلة الكفاح إلى غاية الاستقلال التام ، أي باستعادة خيرات شعبنا الوطنية ، وبناء سيادتنا التامة في هذا الوطن .

5-أما فيما يتعلق بمؤامرة الاستفتاء ، فإننا نرى أن هذه المؤامرة كانت نتيجة فشل الاستقلال الداخلي ،

نعتبره مرفوضا من ناحية الجوهر ، انطلاقا من واقع شعبنا الذي قرر مصيره كمكسب دولي بواسطة الكفاح المسلح في حرب شعبية طويلة الأمد ومع ذلك نرى في الاستفتاء إذا كان هدفه وقف الحرب المسلحة الشروط التالية :

أ- لا وجود في النزاع إلا بين طرفين :

-صاحب الحق الشرعي الشعب العربي بالساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة ، ومن الجهة الأخرى العدو الإسباني الفاشي.

ب- انسحاب القوات الإسبانية في جميع فصائلها ، وإحلال ثوار الجبهة الشعبية محلها للمحافظة على الأمن .

ج- انسحاب الإدارة الاسبانية من المنطقة وإحلال سلطة وطنية محلها وما ذلك إلا تجسيدا للمبادئ والأهداف التي وضعتها الجبهة الشعبية .

د- عدم تدخل أية جهة أجنبية .

هـ - عودة اللاجئين الصحراويين من السكان الأصلين بمراقبة الجبهة .

و- الخروج النهائي للمستوطنين الأجانب .

ز- انسحاب القوات الأجنبية المرابطة على الحدود .

ح- أن يؤدي الاستفتاء إلى الاستقلال التام .

ط- إشراف هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية عليه ، وضمان نتائجه .

ي- توقيف نهب الخيرات الوطنية .

وهكذا استمت هذه الشروط ، حتى الانسحاب الإسباني لتحل محل الإدارة الاسبانية ، إدارة مغربية قصرا ، وتتسلم أوراق اعتمادها من القوى الاستعمارية العالمية ، لتبقى الجبهة معلنة راية الكفاح ولكن أمام قوة جديدة لن تكون اقل همجية و بشاعة من القوة الأولى .

إن الجبهة قد استمرت في كفاحها فاستشهد أمينها العام الولي مصطفى السيد , و حمل رفاقه الراية ليتابعوا كفاحهم الديمقراطي الوطني ,و البرنامج الوطني للمؤتمر السادس للجبهة يتضمن أهم ما يميز هذه الفترة من كفاح الشعب الصحراوي , على المستويات التالية :

* تنظيميا :

-تنظيم قوي متماسك و شامل لكل قطاعات و مؤسسات الدولة و كل جماهير الشعب الصحراوي .
- مؤسسات وطنية تدير و تنظم حياة الشعب في مختلف المجالات , و تلبي حاجاته الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية اليومية .

* عسكريا :

جيش عصري منظم و مدرب ذو كفاءات و قدرات قتالية عالية , قادرة على فرض إرادة الشعب الصحراوي , و افتكاك النصر وراء النصر .

*دبلوماسيا :

انتصارات دبلوماسية في كل المنظمات و المؤسسات الدولية و تزايد الاعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنت فيه 1976 .
و بدأت الجبهة تقوم بمهمتين :
- مهمة بناء الدولة بمؤسساتها .
- و مواصلة مهمة التحرير .
لتبرهن على أن الانتقال السلمي للاستقلال غير وارد و أن الحالة الثورية لا تنجز إلا بالجيش الثوري الخاص للثورة , و أن جدل العمل السياسي و العمل العسكري هو الضامن الوحيد لاستيلاء الجماهير على مقدراتها .
إن هذه القوة الثورية في نضالها طويل الأمد , قد تجاوزت انحرافتين وقعت بهما ثورات عربية أخرى :
لقد تجاوزت النزعة الاستسلامية , كما تجاوزت النزعة المغامرة , و كلتاهما تذبذب برجوازي صغير .
لقد خاضت كفاحها السري و العلني , فجرأت على كشف أخطاء الماضي , و تحلت بشجاعة كافية لتصويب الحاضر , و تفادت الوقوع بالأخطاء التي تقلل من عظمة الثورة .
القرارات اللاحقة في

هيئة الأمم المتحدة

و منظمة الوحدة الأفريقية

حتى عام 1978 ,لم تكن هيئة الأمم المتحدة قد حسمت موقفها في موضوع أحقية جبهة البوليساريو في تمثيل الشعب الصحراوي , مع انه في هذا العام , كان أغلبية أعضاء هيئة الأمم يؤيدون الجبهة .
إن هيئة الأمم التي كانت قد أسلمت معالجة الموضوع الصحراوي منذ عام 1976 لمنظمة الوحدة الإفريقية قد أخذت المبادرة في ذاك العام إذ ابتدأت تعلن تأيدها للجبهة , فبعد مؤتمر قمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الخرطوم تموز(يوليو) 1978 و الذي قرر إنشاء لجنة خاصة لمناقشة وضع المشكلة الصحراوية , أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحث المشكل الصحراوي حيث أدلى ممثل الجبهة (الذي سبق وأن جاء ليقف أمام لجنة تصفية الاستعمار في الهيئة) , بتصريح أمام اللجنة الرابعة لهيئة الأمم , ليطالب فيه بتطبيق القرارات و اللوائح الصادرة عنها و الخاصة بتصفية الاستعمار , و كما حصل عام 1975 , تم تقديم لائحتين في اتجاهين مختلفين , أحداهما تعبر عن وجهة نظر جبهة البوليساريو و الجزائر , و تلح على دور منظمة الأمم المتحدة حول هذه المسألة , و الثانية تؤيد موقف المغرب و موريتانيا , و تحاول إبقاء المشكلة الصحراوية في أيدي منظمة الوحدة الأفريقية . هاتان اللائحتان , تمت المصادقة عليهما من قبل اللجنة الرابعة في (5) كانون 1 (ديسمبر) 1978 و بعد ذلك صادقت عليهما الجمعية العامة في 13 من نفس الشهر , و تشير اللائحة الأولى , إلى النصوص التي تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و تبرز ((الانشغال العميق لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و البلدان غير المنحازة فيما يتعلق في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية, و حق تقرير المصير لشعب القطر الصحراوي)) و قامت الجمعية العامة بالثناء على قرار وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي اتخذته الجبهة في (يوليو) 1978 , بهدف تشجيع خطوات السلام , و أكدت ((الحق الثابت لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير و الاستقلال)) دون الإشارة إلى نشاط منظمة الوحدة الأفريقية و طالبت الجمعية كذلك , لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بمتابعة هذه المسألة , و أخيرا ((رجت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يبلغ الأمم المتحدة بكل تقدم يتم فيما يتعلق بتطبيق قرارات المنظمة الأفريقية في هذا الموضوع , و في هذه التوصية ذكر و لأول مرة اسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب , مما أظهر بأن المنظمة تعترف ضمنا بالجبهة و لكن الأمر لم يصل بعد إلى مرحلة الاعتراف الواقعي بالجبهة كممثل شرعي

و وحيد للشعب الصحراوي .

في اللائحة الثانية , سجلت الجمعية قرار منظمة الوحدة الأفريقية , بتشكيل لجنة خاصة من رؤساء الدول الأفريقية , و أكدت الجمعية ثقتها بمنظمة الوحدة الأفريقية لبحث المشكلة الصحراوية , و طلبت من جميع دول المنطقة الامتناع عن أي نشاط من شأنه عرقلة جهود منظمة الوحدة الأفريقية و رجت الأمين العام أن يبلغ منظمة الأمم بالنتائج التي تتوصل إليها اللجنة الخاصة .

إن اتخاذ هاتين اللائحتين يظهر أن الأمم المتحدة كانت منقسمة حول مسألة الصحراء بينما كانت مجموعة من الدول و قد بلغت (40) دولة ممتنعة عن التصويت أو الإدلاء برأي حول هذه المشكلة .

ما هو مؤكد أن الدول التي كانت تساند الجبهة أكثر من الدول التي تقف مع موريتانيا و المغرب , فقد بلغت القوى المؤيدة للجبهة (95) دولة , في حين كانت الدول المؤيدة للطرف الآخر (66) دولة , وبقيت الأوضاع تسير على هذا النحو إلى السنة التالية 1979 , حيث حصلت مستجدات هامة حول هذه القضية من الجانب المتعلق بهيئة الأمم المتحدة .

خلال عام 1979 , تقهقرت وضعية المغرب على الصعيد الإفريقي و الدولي بشكل ملموس , الأمر الذي نتج عنه فقدان سمعتها في هيئة الأمم المتحدة , حيث تلقى القضية الصحراوية دعما واسعا .

في (يونيو) 1979 لجأت الحكومة المغربية إلى مجلس الأمن إثر مجموعة من العمليات العسكرية كانت الجبهة قد شنتها على القوات المغربية المتواجدة في الأراضي الصحراوية و من بينها العمليات التي تركزت على القوات المغربية في إقليم طرفاية , كذلك قامت الحكومة المغربية باتهام الجزائر بأنها وراء تلك الهجمات و طالبت مجلس الأمن الدولي بالتحقيق في : ((الأعمال العدوانية التي ترتكبها الحكومة الجزائرية ضد المغرب)) و قد ردت الجزائر فورا رافضة أي مسؤولية لها في ذلك و اتهمت الرباط : ((بالأعداد لعدوان ضد الجزائر , و اعتبرت الاتهامات المغربية عارية من الصحة و مجردة من أي أساس , و تهدف فقط إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن المعطيات الأساسية للمشكلة الصحراوية)) .

بدأ مجلس الأمن دراسته للشكوى المغربية من 20 حتى 22 من تموز (يوليو) و استمع مجلس الأمن و لأول مرة إلى تصريح من ممثل جبهة البوليساريو , قال فيه : ((إننا نخوض حربا تحريرية وطنية ضد الاحتلال الأجنبي و كما لاحظ ممثل الجزائر محمد يحياوي باطلاعه مجلس الأمن قبل أيام من اجتماع لجنة حكماء منظمة الوحدة الإفريقية بأسابيع قبل مؤتمر منروفيا الإفريقي فإن المغرب يعمل على حجب توصيات الوحدة الإفريقية التي ليست لصالحه)) .

و في الواقع فأن المساعي المغربية ابتزازية , عرقلت المساعي العديدة للبلدان الإفريقية إذ أن منظمة الوحدة الإفريقية , كانت قد اهتمت بالمشكلة , و تقدمت بعروض من أجل حلها و زيادة على ذلك لم يستطع المغرب البرهنة على أن الجزائر متعدية عليه أمام مجلس الأمن , فقد كان واضحا أن اتهامه للجزائر , هو اتهام ملفق , و في نفس الوقت فقد أتيح للبوليساريو أن تعرض وجهة نظرها , لهذا,

و بوحي من جعفر نميري الذي كان يرأس في ذلك الوقت لجنة الحكماء , طلب الحسن الثاني من مجلس الأمن تأجيل البت بالشكوى المغربية , و بعدها بات المغرب حريصا على أن لا يتقدم بشكوى جديدة لمجلس الأمن , من هذا الموقف ابتدأ المغرب يتراجع دبلوماسيا في هيئة الأمم المتحدة , حيث سيكون لموقف منظمة الوحدة الإفريقية انعكاساته أيضا , بعد القرارات المهمة , التي اتخذها مؤتمر القمة الإفريقي بمنروفيا (20 تموز (يوليو) 1979 و توقيع اتفاق السلام بين الجبهة الموريتانيا ,و الدعم الذي أحرزته القضية الصحراوية في مؤتمر بلدان عدم انحياز في هافانيا .

منذ بداية أيلول (سبتمبر) .استأنفت منظمة الأمم المتحدة بحث المشكل الصحراوي في ظروف جديدة و ذلك في تشرين ثاني (نوفمبر) 1979

كل هذه المعطيات ستجعل الجبهة تتقدم خطوات أسرع , إذ وقف ممثل الجبهة مرة أخرى أمام اللجنة الرابعة لهيئة الأمم المتحدة ليقدم لائحة واحدة في هذا الموضوع و تغيب لائحة المغرب , و هذه اللائحة كانت بموافقة (41) دولة , و هي جملة و تفصيلا لصالح القضية الصحراوية و الجبهة , و قد صوت على اللائحة قرابة ثلثي دول هيئة الأمم المتحدة , كما حظيت بتأيد موريتانيا و الدول الخمسة الأعضاء في لجنة الحكماء المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية و هي , ليبراليا , مالي , نيجيرية , السودان , و تنزانيا بينما تغيبت غينيا .أما المغرب فلم تؤيده سوى خمس دول , من بينها دولة عربية واحدة و هي المملكة السعودية , و ثلاث دول أفريقية ,و بدأ المغرب معزولا في منظمة الأمم المتحدة تماما كما كان وضعه في مؤتمر منروفيا قبل أربعة أشهر .

في هذه اللائحة سجلت الجمعية العامة بارتياح , القرارات المتخذة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بمنروفيا ,و بتصريح مؤتمر البلدان الغير منحازة بهافانيا و أكدت : ((الحق الثابت لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير و الاستقلال , و كذلك شرعية الكفاح المسلح الذي يخوضه من أجل الحصول على ممارسة هذا الحق)) كما أعربت الجمعية العامة , عن ارتياحها لاتفاق السلام المبرم بين موريتانيا و الجبهة , اعتبرت هذا الاتفاق بمثابة : ((مساهمة هامة في ديناميكية السلام)) , واستنكرت بشدة : ((الإصرار على احتلال

الصحراء الغربية إلى جانب المغرب)) و ((امتداد هذا الاحتلال على المنطقة التي أخلتها موريتانيا مؤخرا)) ، وعليه فقد ((طالبت المغرب بإلحاح ، بالانضمام إلى عملية السلام ، وأن يضع نهاية لاحتلاله للصحراء الغربية)) ، وفيما يخص الجبهة فقد أوصلت المنظمة : ((إن الجبهة هي الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية)) ، كما أوصت الجبهة بأن : ((تشارك مشاركة في بحث عن حل سياسي عادل ، دائم ، ونهائي)) ، وأخيرا طلبت من لجنة تصفية الاستعمار أن تواصل البحث في هذه المسألة ، ودعت الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لمتابعة القضية عن كثب)). .

إن المحتوى السياسي لهذه التطورات ، يشكل منعطفا حاسما في موقف منظمة الأمم المتحدة إزاء المشكل الصحراوي . . أنها تختلف كثيرا عن مقررات منظمة الوحدة الإفريقية فهي لا تتحدث عن وقف إطلاق النار , و لا عن الاستفتاء , الذي تراه الجبهة : ((غير مجدي , و قد تجاوزته الأحداث)) و و لكن للمرة الأولى تؤكد هيئة الأمم المتحدة شرعية الكفاح العربي الصحراوي من أجل حقه في تقرير المصير و الاستقلال , و للمرة الأولى تطالب الهيئة النظام المغربي في أن : ((يضع حدا لاحتلاله القطر الصحراوي)) , و تعترف علنا بجبهة البوليساريو كممثل شرعي و وحيد للشعب الصحراوي .

منذ ذلك الوقت , باتت القضية الصحراوية تأخذ حجمها الطبيعي في هيئة الأمم المتحدة بينما فقد الموقف المغربي من قضية الصحراء أية شرعية في هذه المنظمة الدولية . بعد القرارات المعتدلة , المتخذة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بفريتاون في تموز (يوليو) 1980 , ثم التوصيات الحازمة المتخذة من قبل اللجنة الخاصة في أيلول (سبتمبر) من نفس العام و المتعلقة بوقف إطلاق النار و الاستفتاء , استأنفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحث المشكلة الصحراوية , و ذلك في تشرين الثاني (أكتوبر) من نفس العام , إذ حاول المغرب أن يستعيد ما ضاع منه في السنة الفائتة . . استمعت اللجنة الرابعة لتصريح الأمين العام لجبهة البوليساريو , كذلك استمعت لممثلي عشرة تنظيمات صحراوية موالية للغرب و من بين الذين استمعت إليهم ((خليهم ولد رشيد)) الأمين العام لحزب البونس , و خطري بن سعيد الجماني أمين حزب الجماعة , و كما حصل في عامي 1975 و 1978 , ثم تقديم لائحتين الأولى تؤيد موقف الرباط و تستهدف التأخير بالبت في النزاع , إذ تطلب من رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية : ((الاستمرار في بذل جهودهم من اجل حل للنزاع)) , و لا تذكر حق الشعب العربي الصحراوي في تقرير المصير , و لكن هذه اللائحة رفضت من قبل اللجنة في 31 تشرين الثاني (أكتوبر) 1980 , كذلك فإن هذه اللائحة لم تحصل إلا على (40) صوتا مقابل (41) ضدها , و امتنعت عن التصويت (58) دولة و هذا شكل هزيمة دبلوماسية جديدة للمغرب , الذي أصبح

عاجزا عن جمع أغلبية دولية لصالحه .

بخصوص اللائحة الثانية من جبهة البوليساريو , أيدتها (42) دولة فصادقت عليها الجمعية العامة في (11) تشرين ثاني ((نوفمبر)) 1980 , بأغلبية الدول , و من بينها ست دول عربية , و ثلاثة و ثلاثون دولة أفريقية و بعض الدول الأوربية مثل السويد , النمسا , فنلندا , اليونان و من بين الذين امتنعوا عن التصويت الولايات المتحدة الأمريكية , فرنسا , اسبانيا , و دول السوق الأوربية المشتركة .

مما سبق يمكننا ملاحظة أنه رغم العدد الهائل للدول الممتنعة عن التصويت , فإن هيئة المم المتحدة لم تبقى منقسمة حول المشكل الصحراوي , كما كانت حتى عام 1978, فلقد تقدمت الجبهة الدبلوماسية بحيث حضيت بما يقارب ثلثي أعضاء هيئة الأمم , و هكذا فقد تعزز وضع الجبهة دبلوماسيا و دوليا , و على الصعيد الإفريقي , فقد أخذت الجبهة تأيدا شبه جماعي , كمذلك على المستوى العربي فقد تشكل تيار مؤيد لها و على النقيض , فقد ازدادت عزلة المغرب الدولية و تراجع وضعها دبلوماسيا , بحيث ظهر حلفاء المغرب عاجزون عن تأيد سياسته الصحراوية .

إن هيئة الأمم المتحدة من خلال تبنيها للائحتي 1979 / 1980 , التين قدمتهما الجبهة , قد قامت بتبنيهما وفق تحديدات جديدة و هامة , فقد أكدت الجمعية العامة : ((الحق الثابت للشعب الصحراوي في تقرير مصيره و الاستقلال)) و كذلك : ((شرعية كفاحه من أجل ممارسة هذا الحق)) . و أعادت المنظمة إلى الأذهان , إن حل المشكل الصحراوي يكمن في ممارسة هذا الشعب لحقه)) .

إن الخطوة الجديدة التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة قد تركزت عمليا حول نقطتين:

من ناحية أولى دعت الأمم المتحدة للتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تسهيل ممارسه الشعب الصحراوي لحقه في تقرير مصيره و استقلاله , و هذا الأمر يسمح للأمم المتحدة بتقديم عونها لمنظمة الوحدة الأفريقية , لضمان وقف إطلاق النار , و تنظيم استفتاء حر للشعب الصحراوي .

و من ناحية ثانية , فقد طلبت اللائحة من المغرب و من جبهة البوليساريو - بصفتها الممثل الوحيد للشعب الصحراوي - , طلبت القيام بمفاوضات مباشرة لهدف التوصل إلى تسوية نهاية للمشكلة .

و هكذا فقد تحدثت المنظمة عن ((حل سياسي)) يجب أن تشارك به الجبهة, و حددت أن الحل يجب أن يأتي من ((مفاوضات مباشرة)) بين الجبهة و الرباط , بهذا تصل هيئة الأمم المتحدة لتحديد طرفي النزاع و تطوي دوليا , المزاعم المغربية القائلة بأن الصراع هو بين الرباط و الجزائر .

بديهي أن الشواط التي قطعتها الجبهة , سواء على صعيد منظمة الأمم المتحدة , أو منظمة الوحدة الأفريقية

, هامة , و أكيد أن هاتين المنظمتين أظهرتا في البدا يا ترددا و انقساما حول المشكلة الصحراوية , و بهذا ظلتا عمليا , مشلولتي الحركة و في هذا الموضوع حتى سنة 1978 , و لكن بتغير النظام في موريتانيا , و خروجها من الحرب بموجب اتفاق الجزائر , حدث تطور حاسم على الصعيد الدولي . فقد وحدت منظمتا الوحدة الأفريقية و الأمم المتحدة جهودهما بفعالية من أجل البدء بمسار جدي قادر على أن يؤدي تدريجيا إلى حل حقيقي . فبعد أن ولد هذا المسار في قمة الخرطوم 1978 , تطور و تم تأكيده في منظمة الأمم المتحدة كما في منظمة الوحدة الإفريقية على مر السنين اللاحقة , و مكن من تحقيق تقدم هام تم الحصول عليه شيئا فشيئا يبدو أن لا رجعة فيه . و بالفعل فمنذ 1978 , أيدت هاتان المنظمتان الدوليتان موقف الجبهة وفق خط ثابت و بأغلبية كبيرة .

واضح إذن أن الصراع من أجل الشرعية الدولية القائم منذ بداية النزاع الذي دار أساسا في منظمة المم المتحدة و في منظمة الوحدة الأفريقية , قد كسبته الجبهة تدريجيا و خسره المغرب خسرانا مبينا .

هذه الوضعية الجديدة لا يمكنها أن تظل دون تأثير على تطور المسألة الصحراوية و أكيد أن الانتصار الذي لا غبار عليه و الذي أحرزته الجبهة في المحافل الدولية لا يحسم النزاع و لكنه يشكل عنصرا أساسية في إستراتيجية صحراوية أوسع .

في الواقع لم تتطرق المنظمتان إلى المشكلة بنفس الطريقة , و لكن عملهما كان متكاملا . و بالفعل , فبفضل لجنة الحكماء التي تم اكتسابها كلها تقريبا على جانب القضية الصحراوية , أرادت منظمة الوحدة الأفريقية تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير , و لهذا الغرض , اقترحت نوعا من التسوية تستوجب وقف إطلاق النار و استفتاء و مفاوضات بين الأطراف المهتمة.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد ذهبت ابعد من ذلك إذ ألحت على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و في الاستقلال . و على شرعية كفاحه المسلح , و على إخلاء القطر من القوات الملكية و على ضرورة حل سياسي بفضل مفاوضات مباشرة بين المغرب و الجبهة الوطنية باعترافها بالجبهة كممثل وحيد للشعب الصحراوي , و بالتالي تكريس الجبهة دوليا .

منذ مطلع 1976 تولت منظمة الوحدة الأفريقية معالجة مشكلة الصحراء الغربية , و كلفت هذه المنظمة في 1978 لجنة منبثقة عنها لمعالجة هذا الموضوع و متابعة تطوراته . و بطبيعة الحال , لا يسعنا الوقوف على جميع نشاطات منظمة الوحدة الأفريقية بهذا الخصوص , و لكن يكفي القول بأن منظمة الوحدة الأفريقية قد أكدت بما لا يقبل الشك على حق الشعب العربي الصحراوي في تقرير مصيره , كما اعترفت بأحقية

البوليساريو كممثل للشعب الصحراوي , و ثمة مؤتمران لمنظمة الوحدة الإفريقية حملا تطورات المشكلة الصحراوية و الموقف منه , و هذان المؤتمران هما : مؤتمر منروفيا و مؤتمر أديس أبابا

-تبنى مؤتمر القمة الأفريقية في منروفيا تقريرا تقدمت به لجنة الحكماء سابقة الذكر , بأكثرية (32) صوتا ضد صوتين و امتناع (7) أعضاء عن التصويت و مقاطعة (6) آخرين , و يدعو التقرير إلى إجراء استفتاء تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية , ليقرر سكان الصحراء الغربية في ما إذا كانوا يرغبون الاستقلال الكامل , أم البقاء تحت الإدارة المغربية - الموريتانيا , فانسحب الوفد المغربي برئاسة وزير خارجيته (أحمد بوسته) من قاعة المؤتمر و لم يستمع إلى المناقشات حول قضية الصحراء , ليقول فيما بعد ((لا يمكن للمغرب أن يشارك بقرار لم يشارك فيه)) . و في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) 1980 , عادت لجنة الحكماء إياها لاتخاذ مجموعة من القرارات تطالب فيها الاستفتاء الحر و العام بعد وقف إطلاق النار و تشكيل قوة تابعة للمنظمة , بمراقبة التنفيذ , مع التأكيد على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية الصحراء , و جاء في وثيقة اللجنة : ((بعدما اطلعت على التصريحات الشاذلي بن جديد, رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , و أقوال السيد أحمد ولد عبد الله وزير الشؤون الخارجية في جمهورية موريتانيا الإسلامية و السيد محمد بن عبد العزيز السكرتير العام لجبهة البوليساريو , الذين تكلموا بناء على دعوة من رئيس منظمة الوحدة الأفريقية , و بعد الاستشارات التي تمت بين أعضاء اللجنة , حول مشكلة الصحراء الغربية و الوضع في المنطقة المغربية و بعد أن استمعت إلى التأكيدات التي أدلى بها ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة حول استعداد المنظمة للتعاون الكامل مع الحكماء الأفارقة , و بعد ما ساءها غياب المغرب عن الاجتماع , و هو فريق رئيسي في الصراع القائم على الصحراء الغربية .

و بعدما ناقشت المنظمة طرق و وسائل إشراف على وقف النار بين مختلف الفرقاء و حق الشعب الصحراوي في الحكم الذاتي و تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء عام , و بعدما اطلعت على نص اتفاقية السلام بين موريتانيا و جبهة البوليساريو , خرجت لجنة الحكماء الأفارقة و منظمة الوحدة الأفريقية بالمقررات التالية :

1- تعتبر أولا عن امتنانها لرئيس دولة الجزائر , ووزير خارجية موريتانيا و سكرتير العام لجبهة البوليساريو , لتقديمهم معلومات مهمة للجنة الحكماء الأفارقة حول الوضع في الصحراء الغربية و في المنطقة المغربية .

2- تأسف لغياب المغرب و هو فريق أساسي في الصراع القائم في الصحراء الغربية .

3-تهنئ بحرارة جمهورية موريتانيا على قراراها الشجاع و الذي أدى إلى عقد معاهدة السلم مع جبهة البوليساريو , و تراجعها عن كل مطالبها فيما يتعلق بأراضي الصحراء الغربية .

4-و تطالب المغرب بسحب كافة قواتها و إداراتها من تلك المنطقة من الصحراء الغربية التي احتلتها موريتانيا .

5-تدعو كل الأطراف المتنازعة إلى وقف إطلاق نار فوري في كافة أرجاء الصحراء الغربية يسمح بإجراء استفتاء حر و عادل .

6-توصي بإنشاء قوة خاصة تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية تكون مهمتها الإشراف على وقف إطلاق النار .

7-تدعو المملكة المغربية للتعاون الكامل مع لجنة الحكماء الأفارقة في الصحراء الغربية .

8-تدعو المنظمة العالمية إلى عدم اتخاذ أي قرار يعرقل سير أعمال منظمة الوحدة الأفريقية و لجنة الحكماء الأفارقة لا يجاد حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية .

9-تطلب من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إجراء دراسة سريعة بمعاونة السكرتير العام للأمم المتحدة , لوضع التفاصيل التقنية الخاصة بإجراء الاستفتاء العام .

10- تكلف رئيس مجلس الوزراء في منظمة الوحدة الإفريقية , مبررا انسحابه هذا بأنه يحرره من الالتزام بمقرراتها , و أنه بانسحابه سيعيد موضوع الصحراء إلى نقطة الصفر , و لكن في واقع الحال فقد خسر الملك أكثر مما كان يظن . إذ خسر فرصا عديدة لحل مشكلته في الصحراء الغربية , تلك المشكلة التي استنزفت جيشه و اقتصاده و أحرجت أصدقاءه في منظمة الوحدة الإفريقية , و حول وضع الصحراء الغربية هذا كتب الفرنسي موريس باربي في مجلة إفريقيا - آسيا)) , مقالين نشرا بتاريخ 18 - 31- يوليو 1983 , و 12- 15 يناير 1984 , و في هذين المقالين سنعثر على دراسة شبه شاملة لموقف منظمة الوحدة الإفريقية من هذا النزاع , يقول باربي: ((كان بديهيا بالنسبة للمراقبين أن يسمح مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع بأديس أبابا , بالتقدم نحو حل سلمي للنزاع الصحراوي , و من أجل قياس مدى التقدم المحرز , من المناسب تحليل اللائحة المتخذة آنذاك عن كثب آخذين بعين الاعتبار المواقف التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية قبل ذلك و الإطار السياسي للمغرب العربي الكبير و لأفريقيا , فبانعقاد هذا المؤتمر , و بعد خمسة عشر شهرا من الأزمة الحادة , تم إنقاذ المنظمة , و تمكنت من استعادة نشاطها .

الجديد الأساسي يكمن في تعين - و بالاسم - طرفي النزاع , اللذين هما : المملكة المغربية , و الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء , و وادي الذهب , و يمكن للبعض أن يعتقد أن الأمر هو مجرد أمر ثانوي

)) . إلى هنا و ينتهي كلام باربييه.

إن ما يبدو أمرا ثانويا و هو تعيين طرفي النزاع هو أمر جوهري , ففيه تتراجع وجهة النظر المغربية , لتتقدم القضية الصحراوية خطوة إلى الأمام , و ذلك باعتراف المنظمة الصريح , الأمر الذي يلغي الحجج المغربية القائلة بأن طرفي النزاع هما المملكة المغربية و الجزائر , و هذا ما سبق و إن حدث في قمة فريتاون الأفريقية الثانية , حيث أكدت الجزائر باستمرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره , و أكدت أن الحل مع جبهة البوليساريو , الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي , و بالمقابل أكدت المملكة المغربية أن الصراع إنما هو بينها و بين الجزائر , و بناء على هذه الحجة رفضت المملكة الموافقة على إجراء استفتاء في الصحراء محتجة بأن هذا الاستفتاء يتعارض و حقها في السيادة , مع إن منظمة الوحدة الإفريقية كانت قد أكدت على ضرورة وقف إطلاق النار , و إجراء استفتاء ضمن ظروف مناسبة . و في واقع الحال فإن الملك المغربي كان قد وضع عراقيل أمام مقترحات قمة فريتاون الثانية اعتمادا على :

- التطمينات الفرنسية بأن الجمهورية الصحراوية لن تقبل عضوا كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية , رغم حصولها على 26 صوتا , و هو النصاب الكامل لقبول أية دولة افريقية في المنظمة .

إذن فإن قبول المغرب في تعيين طرفي النزاع , قد أوصل قمة أديس أبابا لمعطيات جديدة , دعت من خلالها طرفي النزاع - جبهة البوليساريو و المملكة المغربية - إلى التفاوض , من خلال لائحة على غرار لائحة قمة نيروبي 1981 , و تضمنت هذه اللائحة اجرائين :

- مفاوضات مباشرة بين المغرب و البوليساريو , من اجل إيقاف إطلاق النار .

- خلق الظروف الضرورية لإجراء استفتاء حقيقي لتقرير المصير .

من ناحية أخرى إجراء سريع للجنة التطبيق بتعاون مع أطراف النزاع من اجل تحديد الترتيبات , و كل التفصيلات الأخرى في اتفاق وقف إطلاق النار و تنظيم الاستفتاء في الستة أشهر المقبلة , أذن فقد تعلق الأمر بمرحلتين متتاليتين لنفس المسار يجب بالضرورة أن تؤدي الأولى إلى نتيجة حتى يتسنى البدء بالثانية , و تحديد ستة أشهر للاستفتاء بطلب من البلدان الإفريقية , بما في ذلك السنغال و نيجريا - اللتان ألحتا على هذه النقطة - , يفترض أن تؤدي المفاوضات بين المغرب و البوليساريو إلى اتفاق سريع جدا . من ناحية أخرى , تتحدث لائحة أديس أبابا عن استفتاء لتقرير المصير , و هي العبارة التي قبلت وقتها من قبل المغرب , و استعملها وزير الشؤون الخارجية أثناء القمة , و هي تحدد كذلك أن الأمر يتعلق باستفتاء سلمي و عادل , دون أي ضغط إداري أو عسكري و هذا يتطلب بمضمونه انسحاب الإدارة المغربية , و

القوات المغربية من المناطق المحتلة في الصحراء . و قد علقت الصحافة آنذاك طارحة مجموعة من الأسئلة :

- ماذا يعني قبول الحسن بمبدأ الاستفتاء لحل مشكلة الصحراء , وهل هذا القبول هو خطوة إلى الوراء اضطر لها العاهل المغربي لإنقاذ الوضع الداخلي في بلاده الذي تزيده الحرب و نفقاتها تدهورا ؟أم إن هذا لقبول هو الاستجابة من الملك للوسطات العربية و الأفريقية و الأوربية لإنهاء المشكلة ؟ أو إن القبول هو بداية لكسب الوقت و تأجيل للحل حتى تتغير موازين القوى الحالية في منطقة شمال افريقية سياسيا و عسكريا ؟ تلك الأسئلة , بدت ضرورية في آنها , فقد كان على الملك المغربي أن يرضخ لهذا الحل منذ قمة فريتاون 1980 , التي تقضي بوقف إطلاق النار, و إجراء استفتاء حر و عادل في الصحراء إلا أن الملك تراجع عما وافق عليه و عاد ثانية للتناور بعد أن تقدمت أمريكا بضمانات جديدة له , في وقت كان قد حوصر به دبلوماسيا , و تحديدا بعد مقررات أديس أبابا , و طي منظمة الأمم المتحدة للائحة رقم (104) التي تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية , كنتيجة لهذه القمة , فما هي هذه اللائحة ؟

منذ بداية النزاع الصحراوي كان لكل من منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية عمل مختلف لمنه تكاملي , الأولى أكدت بقوة و باستمرار (خاصة منذ 1977) المبادئ التي يجب تطبيقها في قضية تصفية الاستعمار هذه , و التي شرعت لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره , كما شرعت للكفاح العادل الذي يخوضه شعب الصحراء بقيادة جبهة البوليساريو , أما منظمة الوحدة الإفريقية , فقد بذلت جهدا لإخراج لائحة عملية تسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير مصيره , ولهذا الغرض اقترحت نوعا من التسوية يتضمن وقفا لإطلاق النار , و استفتاء , و مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع , و في سنة 1983 توصلت المنظمتان إلى مواقف متطابقة في حدود مسار دقيق من التعاون المتبادل , حيث سمحت كل واحدة للأخرى بأن تتقدم على طريق إيجاد حل عادل لقضية الصحراء .

حتى عام 1983 كان هنالك تفاوت بين منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة , ولكن عندما تم التطابق بين لائحتي المنظمتين المذكورتين , أصبحت مقرراتها لايمكن التراجع عنها , وبذلك تقدمت قضية الصحراء , تقدما دبلوماسيا هاما , فتحديد طرفي النزاع بالبوليساريو و المملكة المغربية كان يعني دحضا للحجج المغربية , حيث كان الملك المغربي يتمسك بمقررات قمة نيروبي 1981 و التي تتضمن وقف إطلاق النار و استفتاء حرا في الصحراء الغربية دون أن تحدد طرفي النزاع , و دون أن تدعوهما للتفاوض , و كان المغرب ، يعتمد التشديد على هذه النقطة لرفض أي حوار مع جبهة البوليساريو , و يرفض أيضا تنظيم

استفتاء حر بعد إخراج إدارته السياسية و العسكرية من الصحراء .

بعد مقررات أديس أبابا هذه و تبني منظمة الأمم المتحدة للائحة رقم (104) الصادرة عنها أصبح الأمر واضحا , فقد أصبح للمنظمتين موقف موحد , جماعي , بقرارات واضحة لا تحتمل التأويل , بحيث حوصر الملك المغربي دبلوماسيا , غير أنه بقي مصرا على موقفه في تعامله مع القضية الصحراوية , ولهذا أسبابه عند الملك , فقبول الملك المغربي بالمبادئ التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية لحل مشكلة الصحراء , سيضعه دون شك بموقف حرج أمام القوى المتحالفة معه في الداخل و التي تورطت في شعارات , التراجع عنها يعني سقوط برامج تلك الأحزاب و دعاويها , و في موقفه أمام الجيش الذي سبق و أن شهد حركات تمردية عديدة , فعودة هذا الجيش من وراء القواطع ستكون بلا شك , طريقا مفتوحا للانقضاض على بلاط الملك ، لأن السؤال الذي سيواجه الجيش هو :

- ما معنى مكوثنا فوق رمال الصحراء عقدا أو يزيد من الزمن ؟

أسئلة كبيرة ستنهض عملاقة بوجه الملك حينما سيرضخ للتحكيم الدولي الذي أقرته المنظمتان الدوليتان , و هذه الأسئلة ببساطة متناهية , ستشمل الدوافع . كل الدوافع التي وراءها قام الملك بغزوة للشعب الصحراوي و أرضه , و النتائج كلها ليست بصالحه .

نص اللائحة رقم 104 الصادرة عن القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية

إن اجتماع قمة رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الدورة التاسعة عشر في أديس أبابا (أثيوبيا) من 6 إلى 11 يونيو بعد دراسة تقرير لجنة التطبيق المكونة من رؤساء الدول حول الصحراء الغربية :

((يذكر بالالتزام العلني لجلالة الملك الحسن الثاني , خلال القمة الثامنة عشرة بقبول استفتاء في الصحراء

الغربية و ذلك لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير .

و إذ يذكر شاكرا أن جلالة الملك الحسن الثاني قد وافق على توصيات الدورة السادسة للجنة الخاصة المكونة من رؤساء الدول حول الصحراء الغربية و المتضمنة ضمن الوثيقة 103 , كما التزم بالتعاون مع اللجنة الخاصة في البحث عن حل عادل , سلمي , دائم .

و إذ تؤكد لوائحها و قراراتها السابقة بخصوص الصحراء الغربية و خاصة للائحة 103 للقمة الثامنة عشر بتاريخ 27 يونيو 1981 . .

1-تسجيل تطبيق لجنة التقرير لرؤساء الدول حول الصحراء الغربية .

2-تناشد أطراف المشكل - المملكة المغربية و الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب , الشروع في مفاوضات مباشرة من اجل التوصل إلى وقف إطلاق النار بهدف خلق الشروط اللازمة لاستفتاء سلمي و عادل لتقرير مصير الشعب الصحراوي , استفتاء بدون ضغوط إدارية أو عسكرية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية و هيئة الأمم المتحدة , و تطلب من لجن التطبيق السهر على احترام وقف إطلاق النار .

3-يدعو لجنة التطبيق للاجتماع في أقرب وقت ممكن و بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتحديد الصيغ و كل التفاصيل الأخرى , من اجل تنفيذ وقف إطلاق النار و تنظيم الاستفتاء في شهر ديسمبر 1983 م .

4-تدعو منظمة الأمم المتحدة للقيام بمشاركة الوحدة الإفريقية بتشكيل قوة لحفظ السلام و الأمن مدة تنظيم الاستفتاء .

5 -تكلف لجنة التطبيق باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق الصحيح لهذه اللائحة, و ذلك بمشاركة هيئة الأمم المتحدة .

6-تطلب من لجنة التطبيق تقديم تقرير إلى القمة العشرين لرؤساء الدول و الحكومات بخصوص نتائج الاستفتاء لتمكين القمة العشرين من اتخاذ قرار نهائي في كل ما يخص الصحراء الغربية .

7-تقرير استمرار دراسة قضية الصحراء الغربية .

8-تطلب من لجنة التطبيق في إطار صلاحياتها أن تأخذ في الاعتبار محاضر القمم الثامنة عشر و التاسعة عشر المتعلقة بمشكل الصحراء الغربية و يدعو بهذا الخصوص الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ليضع تحت تصرف اللجنة كل نصوص المحاضر .

9-تعرب عن ارتياحها للموقف البناء للقادة الصحراويين الذين انسحبوا إراديا و مؤقتا لتمكين القمة التاسعة عشر من الانعقاد

أديس بابا , القمة التاسعة عشر

لمنظمة الوحدة الأفريقية

استراتيجيا حرب المال

الحارقة

((إن أكبر ضربة منيت بها الأممية الثانية ,هي خيانة غالبية زعمائها عندما أيدوا و دعموا حكومات بلادهم في الحرب باسم الوطنية و حين رفضوا صراع الطبقات و ضرورة تحويله إلى حرب أهلية)).

*** البيان الأممي**

استراتجيا حرب الرمال

الحارقة

يوم (31) تشرين الأول (أكتوبر) حين كان الحسن الثاني يرسل 350 ألفا من جنوده الاحتياطية و أجهزة استخباراته و آلاف من المواطنين المغاربة إلى الصحراء الغربية تحت عنوان (المسيرة الخضراء) , في

ذلك اليوم الذي كان العالم فيه ينظر إلى هذه المسيرة بالاندهاش تارة و بالاستنكار تارة أخرى , كانت مجموعة من الفرق العسكرية المغربية تتسلل إلى ثلاث نقاط مختلفة في الصحراء الغربية : ((الفرسية , الجديرية , الحوزة)) ,و كانت العسكرية الاسبانية تفتح الطريق لهذه القوات التي كانت أوامر الملك إليها واضحة : ((إذا التقيتم بمدني أو عسكري أسباني فحيوه و اقتسموا معه طعامكم , و إذا طلق عليكم النار فتسلحوا بعقيدتكم و إيمانكم و واصلو المسيرة , و إذا تعرضتوا لنيران أي مصدر آخر فاعلموا أن جيشكم موجود للدفاع عنكم ضد كل من يريد إلحاق الضرر بكم))

إن هذا التسلل جاء بعد اتفاقية مدريد التي قضت بما يلي :

-تأكيد اسبانيا على قرارها بإنهاء مسؤولياتها و سلطاتها التي تمارسها في الصحراء الغربية بدءا من 28 شباط (فبراير) 1976 .

- تشكيل إدارة ثلاثية مؤقتة (مغربية - موريتانية - اسبانية) لتسير الأمور في الصحراء و الإشراف على تنظيم استفتاء تقرير المصير .

إن هذه الاتفاقية التي تمادت في تجاهلها للشعب الصحراوي و جبهة البوليساريو , و قد واصلت تماديها بقيام احد أطرافها بتاريخ 26/ 11/ 1975 (أي بعد قرابة أسبوعين على توقيعها) بإعلان الديوان الملكي المغربي أنه قد عين احمد بن سوده رئيس الديوان الملكي المغربي حاكما لإقليم الصحراء الغربية و الذي تسلم منصبه منذ اليوم التالي للإعلان , بنفس اليوم أيضا كان أحمد الدليمي آمر القوات المسلحة في الجنوب يتوغل مع قواته في الراضي الصحراوية ليستولي على سماره العاصمة الروحية للصحراء .

أن الوضع الصعب الذي كانت تعانيه قوات البوليساريو و التسهيلات الكبيرة التي منحتها اسبانيا للمغرب , لم تمنع هذه القوات من مواجهة الآلة العسكرية المغربية , إذ سرعان ما أصبحت قوات النظام الملكي في موقف الدفاع , فكان عليها أن تطلب نجدات إضافية من القوات المغربية في منطقة ((الزاك)) و ((ابطيح)) و ((لمسيد)) من اجل إنقاذ القوات الملكية المحاصرة بقوات البوليساريو .

إن بداية الغزو هي في واقع الحال أولى مراحل الحرب الصحراوية . .

هذه المرحلة يتطلب الوقوف عندها الدخول في تفصيلات و وقائع و مجريات ما حصل منذ 1975 إلى نهاية 1976 حيث ستدخل الحرب في منعطف جديد و إستراتجية جديدة

مرحلة الدفاع الايجابي

المرحلة الأولى للغزو المغربي - الموريتاني للصحراء الغربية , عرفت بمرحلة الدفاع الايجابي و ذلك تبعا لطبيعة المهام التي تصدت لها الجبهة في هذه المرحلة , إذ كان على قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي أن تتصدى للاجتياح العسكري المغربي - الموريتاني في الشمال و الجنوب , و كان عليها في نفس الوقت إنقاذ آلاف من المواطنين الصحراويين الفارين باتجاه المناطق الآمنة و تامين الحماية و الرعاية و الغذاء لهؤلاء المواطنين الذين أخرجوا من مدنهم و بيوتهم و تمزقت حياتهم تحت وابل القنبلة و تعرضوا للإبادة تحت وطأة العسكرتارية الملكية المغربية و حليفها ولد داده.

في هذه المرحلة وقع العديد من المعارك فكان التصدي لبدايات الغزو في مناطق : جديرية و الفرسية و حوزة و في العيون كذلك الجنوب إلى مدينة الغويرة و تشلة .

إن ما يمكن تجاهله إن قوات الدليمي في بداية غزوها للصحراء قامت بمجموعة من العمليات الوحشية ضد الشعب الآمن في المدن الصحراوية حيث ارتكبت مجازة مجازر العيون و المحبس و السماره و الداخلة . إن الطائرات المغربية قد ركزت قصفها على الأهالي المدنيين , ففي 18 شباط (فبراير) , تعرض مخيم أم دريقة الذي يحتوي على 25 ألف لاجئ - ليس فيهم إلا النساء و الأطفال و الشيوخ - إلى عملية قنبلة و حشية قامت بها طائرات (ف . س) و بلغت ضحايا هذا القصف 35 قتيلا و 300 جريحا و 135 مفقودا ابتلعتهم الرمال و أكوام الحجارة , و في 26 من نفس الشهر , عادت الطائرات المغربية لتقصف هذا النخيم تاركه وراءها 100 قتيل و إعداد كبيرة من الجرحى , إذ استخدمت في قصفها قنابل الفوسفور الأبيض و قنابل الغاز القاتلة و القنابل الجرثومية .

في البداية اقتصر المر على القوات الملكية المغربية و لكن لم تمض بضعة أيام حتى التحقت قوات ولد دادا بالحرب و ذلك في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من 1975 إذ قامت طائرات (هيركيل س 130) المغربية بنقل كميات من الأسلحة إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط و إلى نواذيبو , و نقلت هذه الطائرات بالإضافة إلى الأسلحة خبراء عسكريين عهد غليهم بتدريب الجنود الموريتانيين , و قام الدليمي يوم 3 كانون الأول (ديسمبر) من نفس السنة بدورة تفتيشية على القوات الموريتانية ليتعرف على درجة تأهيلها .

إن دخول موريتانيا الحرب تزامن مع الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية لتقوم هذه الوحدات بتشكيل الجناح الثاني للقوات الغازية بهدف محاصرة البوليساريو , فقامت قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي بمواجهة القوات الموريتانية و محاصرتها في معركة الغويرة التي دامت 10 أيام استطاعت القوات في

نهايتها أن تفك الحصار و تحتل المدينة .

لقد شهدت الثلاثة أشهر الأولى من عام 1976 تكثيفا شديدا لعمليات التحرير الشعبي الصحراوي من خلال الهجمات الخاطفة و الموسعة على كافة الجبهات حيث أصبحت كل نقطة تحتلها القوات المغربية - الموريتانية هدفا لهجمات الثوار الصحراويين و أثناء هذه المعارك التي دارت في : حوزة , الخنقة , الجديرية , امغالا ,إقتصرت القوات المغربية - الموريتانية على العمل الدفاعي بعد أن سجلت قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي خسائر كبيرة في صفوفها , فلم تنج حتى القواعد الخلفية لقوات هذه الجيوش من العمليات الخاطفة , إذ نقل جيش التحرير عملياته إلى داخل الأراضي المغربية في عين بنتله و في بئر أم قرين و واد دان و شنقيط و الزاك و ابطيح و لمسيد , و فوق هذا كانت قوات البوليساريو تهاجم مدن الغزات البعيدة ملقليمين الواقعة على بعد 440 كم داخل التراب المغربي و لتضرب المؤسسات العسكرية - و مواقع القوات المغربية , و كذلك كانت تهاجم موريتانيا حتى عاصمتها نواكشوط التي يتطلب الوصول إليها في أحيان كثيرة قطع ما يزيد على 2000 كم جنوبا .

مع نهاية 1976 كانت الجبهة قد استكملت بناء جيش التحرير الشعبي الصحراوي و أخذ هذا الجيش إستراتجية حرب العصابات إذ تبنت تكتيك الوحدات الصغيرة المتنقلة السريعة , و كان الهدف الرئيسي للجبهة نقل الحرب إلى داخل المغرب و موريتانيا و السيطرة على طرق إمداد القوات المغربية - الموريتانية لتكون المرحلة الثانية من حرب الصحراء على أعقاب استشهاد الولي مصطفى السيد .

المرحلة الثانية

في هذه المرحلة قام جيش التحرير الشعبي الصحراوي بهجوم واسع كبير امتد من نهاية 76 إلى أواخر 78 تحت اسم هجوم الشهيد الولي , فكانت عمليات نواكشوط و الزويرات في مطلع أيار (مايو) 1977 ، و استهدفت هذه العمليات ضرب الحلقة الأضعف نسبيا من القوات الغازية , حيث تمت مهاجمة المنشآت الاقتصادية الموريتانية المدارة من قبل الشركات الفرنسية مما دفع فرنسا إلى التدخل المباشر , فاستخدمت طائرات الجاكوار في قصف قوات جيش التحرير , و ذلك بعد فشل النظام المغربي في حماية حليفه ولد دادا الذي ارتبط به بمعاهدة دفاع مشترك . . هذا فيما يتعلق بالجبهة الجنوبية , أما بالنسبة للجبهة الشمالية ,فقد وقعت سلسلة من المعارك مع القوات الملكية المغربية في بوكراع و العيون و في مناطق : بوجدور ,

الطنطان , الطرفاية و المناطق الشرقية لوادي درعه و طاطا) .
منذ نهاية 76 و بداية 1977 , كان المقاتلون الصحراويون ينتشرون على جبهة تمتد من عمق التراب المغربي حتى كامل التراب الصحراوي و امتدادا إلى موريتانيا وصولا إلى نهر السنغال , و هذا التواجد خلق وضعية أربكت النظام المغربي و الموريتاني و الخبراء الفرنسيين , فصعدت هذه الأطراف حربها لمواجهة جيش التحرير من خلال القصف المكثف و ملاحقة أهالي المدنيين في الأراضي الصحراوية المحتلة , و تحديث الآلة العسكرية لقوات هذه الدول , و كان رد القوات الصحراوية حاسما أيضا من خلال الهجوم الكاسح الذي سمي بهجوم الشهيد هواري بو مدين , و كانت الأولى عمليات هذا الهجوم عملية لمسايل في كانون الثاني (يناير) 78 حيث كانت معركة حاسمة لجيش التحرير الصحراوي لتتابع قواتها , و في نفس الشهر من عام 78 , عملياتها فتهاجم مواقع عسكرية مغربية في طنطان أهم مدن الجنوب المغربي و هي المدينة التي انطلق منها الغزو المغربي إضافة لكونها النقطة الخلفية لامتداد و إسناد القوات المغربية المتقدمة . . إن هذا الهجوم قد طال المراكز القيادية للجيش الملكي المغربي و للتجمعات العسكرية المغربية , فقد دخل الثوار إلى المدينة و احتلوها لعدة ساعات و استولوا على الذخائر و الأسلحة و الوثائق العسكرية , و بعد هذه العملية , جاءت عمليات الجنوب , فكانت عملية بير نزران التي وقعت في الشهر السابع 1979 حيث كان هذا الموقع يلعب دورا حيويا في التنسيق بين القوات المغربية و الموريتانية , و لذلك فقد بني المغاربة حولها أسوارا محاطة بالألغام ة و الأسلاك الشائكة على نمط التجربة الإسرائيلية في سيناء حيث كانوا يضعون الألغام فوق اسطوانات الغاز ليشكل لغم متفجر حرائق بعد انفجاره .
في هذه العملية استطاع الثوار الصحراويون دخول مواقع العسكرية المغربية من داخلها , كما استطاعوا الاستيلاء على مجموعة كبيرة من المصفحات و الآليات , بعضها من صنع نظام بريتوريا العنصري , بترخيص فرنسي و هي مصفحات
(أ , ن , ل) وهي ما تزال معروضة إلى يومنا هذا في متحف الغنائم بالمناطق الحرة من الصحراء الغربية .
عملية بير إنزران ابتسمت كغيرها من عمليات جيش التحرير الشعبي الصحراوي بالهجوم على الموقع ثم تدميره تدميرا كاملا واغتنام الأسلحة المتبقية وتحرير الموقع للانسحاب منه بعد ساعات معدودة ، لتجد القوات الغازية نفسها مرغمة على العودة للموقع وإعادة تدشيمه وتحصينه بكل ما تحمل هذه العملية من تكاليف مادية وما يترتب عليه من أعباء نفسية للجنود المغاربة ، ففي كل عملية من هذا النوع كانت قوات جيش التحرير الصحراوي يثبت إمكانياتها على تحديد زمان ومكان وأهداف المعركة ، ومن المفيد لفت

النظر إلى أن هذه المعركة قد صورت على شريط سينمائي وهو وثيقة تدلل على الإمكانيات العسكرية لجيش التحرير الصحراوي والتكتيك العسكري له ، ومن ما يجدر ذكره أن الصحافة الأجنبية قد وصفت عملية بير إنزران هذه بـ ((وادي الموت)) .

إن الأوضاع العسكرية للقوات المغربية قد وصلت خلال عام 1979 إلى حدود الانتظار القلق حينا ، والمذعور أحيانا أخرى ، فلقد كانت هذه القوات تنتظر هجوما مباغتا في أية لحظة , و إذا ما تذكرنا عملية المحبس التي أطلقت عليها الصحافة الأجنبية اسم : ((عملية ديان بيان فو)) فسنشعر على طبيعة العمل العسكري الصحراوي في مواجهته للغزو المغربي للصحراء الغربية .

معركة ((المحبس)) وقعت في 12 تشرين الثاني (أكتوبر) 1979 , والمحبس منطقة في أقصى شرق شمال الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية , موقعها هذا موقع استراتيجي بالنسبة للقوات الملكية المغربية لقربة من التجمعات السكنية للمهجرين الصحراويين من جهة , ولكونه يشكل رأس حربة مع الجزائر من جهة أخرى , ولهذا عززت هذه القوات تواجدها في المحبس على مستوى التواجد العسكري وتسليح والإمداد وبشبكة من الحراسات وحقول الألغام والأسلاك الشائكة.

قبل هجومهم على المحبس , درس الثوار الصحراويون الموقع و أخذوا أدق التفاصيل والمعلومات عنه , وخلال تسللهم إليه استطاعوا النفاذ إلى عمقه مخترقين أحزمت الألغام و الأسلاك الشائكة والرادارات الأرضية كما استطاعوا فتح ممر للقوات الراجلة والمدافع المحمولة متسللين إلى قلب الموقع ليقصفوا القوات المغربية من داخليه وليسقط الموقع بأيديهم وبعد هذه العملية التي أدت إلى أسر أعداد كبيرة من القوات المتواجدة في الموقع وغنم معظم الأسلحة , ترجع الثوار ليتركوا ورائهم هزيمة شنيعة لأسطورة الدوليمي التي طالما تباهى الملك بها .

إن مجمل العمليات السابقة قد خلقت وضع قاتما لسياسة العسكرية الملكية في الصحراء الغربية , وجعلت الملك يحاكم عشرات الضباط المغاربة بتهمة الخيانة , كما دفعته ليغير إستراتيجيته العسكرية بعد معركة ((الوارك كزيز)) وهي المعركة التي كانت بذاتها أسطورة صحراوية وهزيمة عسكرية للقوات الملكية ذات دلالات كبيرة على المستوى السياسي ـ العسكري .

واركزيز هي سلسلة من الجبال الواقعة في جنوب شرق المغرب . . في بداية الشهر الثالث من عام 1980 في محاولة لاستعادة السيطرة على جنوب المغرب من قبل القوات الملكية ولانطلاق واسترجاع المواقع التي خسرها النظام المغربي في المناطق الشمالية الشرقية في الصحراء , حاول الحسن الثاني تنظيم حملة

عسكرية لاكتساح مناطق واركزيز , فقام جنرالاته برسم مخطط لشن حملة تمشيطيه على المنطقة الجنوبية الشرقية من المغرب والمنطقة الشمالية الشرقية من الصحراء الغربية ووضعوا مخططا عسكريا جمع القوات من مختلف مناطق المغرب وذلك بعد سلسلة العمليات السابقة التي تعرضت لها القوات المغربية ، التي أوقعت العسكريين المغاربة في ورطة كبيرة خاصة بعد خروج موريتانية من الحرب وتفرغ قوات جيش التحرير الشعب الصحراوي تفرغا كاملا للقوات المغربية .

إن المعارك السابق ذكرها أدت إلى انسحاب الجيش الملكي وإخلاءه لنقاط عديدة من الصحراء ليقتصر تواجده على مناطق أساسية فيها متخذا سياسة التخندق في الجنوب المغربي سعيا وراء النجاة ، إلا أن عمليات ((بير إنزران والبويرات والسمارة)) وأظهرت عدم جدوى هذه التخندقات ، وحول هذا الوضع كتب قائد قاعدة البويرات ((محمد أزلماط)) يوم 10 تموز (أغسطس) في تقرير إلى هيئة الأركان الملكية المغربية يقول :

إن رجال السرية الثالثة للمدرعات المنهكين والمنحطي المعنويات ، ليسوا في وضعية تسمح لهم بالقتال ويجب انتظار كارثة ذات عواقب وخيمة إذ لم تأخذ هيئة الأركان بعين الاعتبار وضعية هذه القوات)) .

أمام هذه الهزائم العسكرية المتعددة حاول النظام المغربي في مناسبات عدة أن يخرج قواته من تقوقعها بإعادة تنظيمها وتشكيلها عبر وحدات متحركة أخذت أسماء معارك عربية - إسلامية كبرى كنوع من كسب الرأي العام العربي- الإسلامي من خلال وضع هذه القوات بفيالق أطلق عليها أسماء ((أحد- بدر - الزلاقة)) وأوكلت قيادة هذه الفيالق إلى الجنرال أحمد الدليمي الذي كان أسطورة المغرب العسكري آنذاك .

الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أعقاب الهزائم المحققة التي لحقت بالقوات الملكية المغربية ، تدخلت لتزود المملكة المغربية بالطائرات المقاتلة العصرية وطائرات الهليوكوبتر بعد أن تم اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي يوم 16تشرين الأول (أكتوبر) 1979 بهذا الشأن ، وبنفس الوقت أوعز الخبراء الأمريكيون بمجموعة تغيرات داخل الجيش المغربي تلقفها الجنرال الدليمي وتختصر بـ :

- إعادة تشكيل الجيش وتنظيمه من جديد في وحدات متحركة خفية مستقلة مجهزة بقوة نارية كثيفة أطلق عليها اسم قوات التدخل السريع .

- تغيير في التكتيك لتجنب كل حركة بين المدن والمراكز التي يمكن أن تكون هدفا سهلا لجيش التحرير الشعبي الصحراوي والاكتفاء بقوافل تموين محروسة .

لمواجهة هذه التغيرات خاض المقاتلون الصحراويون معارك عديدة أفشلت مطامح واضعي هذه التغيرات

على سبيل المثال فإن معركة البويرات التي وقعت في 24 آب (أغسطس) 1979 والتي وصفتها الصحافة الفرنسية بمقبرة الدبابات في حرب الصحراء الغربية ، كانت نتائجها مقتل 562 جندي مغربي وتدمير (45) دبابة (75) آلية مدرعة وغنمه (125) عربة و(495) مدفعا (105) أطنان من الذخائر , كما تم أسر (92) جندي مغربي بينهم ضباط وصف ضباط إضافة لتحرير (166) مواطن صحراوي كانوا تحت الاحتلال .

عودة إلى معارك الواركزيز التي خاضه قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي لنرى كيف كتب مصير التكتيكات الجديدة التي اتخذتها القوات الملكية المغربية من خلال فيالقها , أحد الزلاقة , بدر على أيدي الثوار الصحراويين .

في الأهداف الأساسية لهذه الحملة وضع الجنرال الدليمي بعين الاعتبار إرادته في شن حملة تمشيطيه عسكرية على المنطقة الجنوبية الشرقية من المغرب والمنطقة الشمالية الشرقية من الصحراء الغربية للقضاء النهائي على قوات جيش التحرير المتواجدة فيها فقد أعلنت الإذاعة المغربية آنذاك إن هذه القوات ستنهي بهذه الجولة (عصابات البوليساريو) , فتوجهت الفيالق المذكورة سابقا لتقوم بعملية المسح التي وعدت بها وذلك بتخطيط الديلمي وإشراف الحسن مباشرة على الخطة .

إن التصميم الذي وضعه الحسن الثاني ووقعة شخصيا وأسماه عملية إيمان لم ينتج للقوات الملكية المغربية إلا الهزيمة البشعة , فلقد كان لدى جيش التحرير الشعب الصحراوي تصورا مسبقا عن التكتيكات العسكرية الجديدة بجيش الجنرالات , فبدأ التحضير لمواجهتها , و شرعت المعارك منذ بداية آذار (مارس) و على مدى إحدى عشر يوما كانت حصيلتها إيقاف زحف الملكي و إفشال حتى مجرد التجمع للشروع بهذا المخطط , و قد أوردت وكالة الأنباء الفرنسية أحداث هذه المعارك كما يلي :

((إن معركة طاحنة من أجل السيطرة على جنوب المغرب زجت فيها القوات الملكية المغربية نحو (7) آلاف جندي مزودين بأسلحة حديثة نشطت بين القوات المغربية و قوات البوليساريو و استمرت إحدى عشر يوما , و لقد حققت الجبهة أنصارا عسكريا و بقيت قواتها في المنطقة بعد هذه المعركة التي استمرت من 1 إلى 11 آذار إذا شتتت قواتها أفراد الفيلقين المغربيين أحد و زلاقة . و استطاعت مجموعة من الصحفيين أن تزور أرض المعركة التي امتدت على طول حوالي (120) كم لمدة (24) ساعة و روى مراسل وكالة الأنباء الفرنسية إن جثث الجنود المغاربة تعد بالعشرات و قد تراكمت في أماكن عدة قرب هياكل العربات المدرعة و ناقلات الجنود التي قضى الجنود اللذين كانوا فيها حرقا)) .و في سفح سلسلة هضاب الوارزيز عرض ثوار البوليساريو على الصحفيين وثيقة قالوا أنهم عثروا عليها في إحدى عربات القيادة العائدة إلى ضابط

مغربي كبير تحدد هدف الجيش المغربي , و جاء في الوثيقة أنه عهد إلى مجموعة إيمان في قيادة العقيد ـ حمو أرزاز ـ في القيام بعملية تمشيط كبيرة جنوب وادي دراع و تضمنت أمرا وقعه الجنرال أحمد الدليمي المستشار العسكري للحسن الثاني و خطة عملية إيمان قال بعض العسكريين المغاربة الأسرى (137بينهم ضباط كبار) أن هجوم البوليساريو الأول استهدف مجموعة زلاقة بعد ساعات من انطلاقه , وتحت عنف الصدمة انسحب المجموعة على نحو فوضوي إلى عينيتي و تبعهم عناصر مجموعة أحد . و ذكر الأسرى إن اشتباكات عنيفة اندلعت خلال الانسحاب بين القوات المغربية و مهاجميها إلى أن وصلت على مشارف عينيتي فأرسلت تعزيزات من لمسيد , مركز قيادة عملية إيمان و اشتبكت مع الثوار على بعد 40كم نقطة انطلقت أما الزاك المتجهة نحو البويرات فقد ردت على أعقابها لدى وصولها إلى ممر نجيب في جبال الواركزيز التي تحيط بواد دراع في وقت لاحق عقد السي محمد عبد العزيز الأمين العام لجبهة البوليساريو مؤتمرا صحفيا على سفح سلسلة الواركزيز , و كأنه أراد بوجوده على مقربة من أرض المعركة أن يثبت أن قواته تسيطر على منطقة واسعة جنوب المغرب و قال عبد العزيز : إذا استمر الحسن الثاني في الحرب التي يفرضها علينا ستجدوننا قريبا إلى الشمال أكثر داخل المغرب , و أضاف بين مجموعة من الصحفيين الأجانب : لم نكن نريد قط أن نكون هنا في منطقة الواركزيز على بعد عشرات الكيلو مترات من قرى المغربية , إن هدفنا ليس أن نكون على أرض بلد آخر إن عملنا دفاعي))

إن هذه المعارك لم تؤدي إلى تقطيع أوصال الجيش المغربي فحسب إنما كرست أيضا الهزيمة الكاملة للتكتيكات التي وضعها الجنرال الدليمي من خلال الوحدات المتنقلة (احد ـ الزلاقة ـ بدر) والتي قلصت تواجد القوات المغربية فوق الأراضي الصحراوية إلى حد أنها لم تستطع أن تتواجد إلا في 20 % من التراب الوطني الصحراوي ... عند إذ أرغمت هيئة أركان الرباط على تبني إستراتيجية دفاعية جيدة تهدف إلى الإبقاء على احتلال المنطقة الشمالية الغربية من الصحراء الغربية...من جهة أخرى فبعد هذه الهزائم وقعت حالات انشقاقية عديدة داخل الجيش الملكي المغربي وصلت فيما وصلت إليه , عودة الجنرال الديلمي إلى الرباط في محاولة لإحداث انقلاب على الملك صفي على إثرها الجنرال الديلمي بطريقة مازالت غامضة .

في هذا الوضع كان على الملك الحسن الثاني سحب قواته من الأراضي الصحراوية لولا بعض الأسباب المتمثلة بمايلي :

ـ المأزق الملكي الداخلي في حال إعادة الجيش المهيأ للتمرد إلى الرباط والأخذ بالحسبان أثر الهزيمة العسكرية المعلنة للملك وحلفائه .

-قرب إنهاء فترة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ومراهنة الحسن على موافقة الإدارة الأمريكية على تنفيذ صفقة الأسلحة التي وعدتها بها المتمثلة بـ ((108)) دبابة ((أم أس)) و ((15)) حاملة دبابات , وكانت الإدارة الأمريكية قد امتنعت عن تسليم هذه الصفقة خوفا من إغضاب

- الجزائر التي تلعب دور الوسيط بينها وبين إيران في قضية الرهائن الشهيرة .

- بسبب التطمينات الفرنسية بأن الجمهورية الصحراوية لن تقبل عضوا كامل العضوية في منضمة الوحدة الإفريقية رغم حصولها على 26 صوتا وهو النصاب الكافي لقبول أية دولة إفريقية في المنظمة .

- أمله بتحسين أوضاع جيشه الذي وصل إلى حالة متردية .

في إطار البحث عن مخرج من المأزق العسكري هذا زار الحسن الثاني باريس وعاد إلى الرباط مزود بنصيحة الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا في حرب الجزائر ، وكانت هذه النصائح تقضي ببناء عازل بين المناطق الواقعة ضمن ((المثلث المفيد)) وباقي الصحراء . . . وتم فعلا انسحاب القوات المغربية من نقاط التمركز في الصحراء خارج المدن ومناطق المعادن في العيون والسمارة و بو جدور ، ثم بناء ثم بدء ببناء الجدار العازل الذي يتكون من عوائق ترابية عالية محمية بحقول ألغام وقد أشرف على التنفيذ هذا المشروع مهندسون فرنسيون هم أنفسهم الذين أشرفوا على بناء خط موريس أيام حرب الجزائر إن الإستراتيجية الجديد التي أسماها النظام المغربي إستراتيجية الجدران وهي التي تمثل الحلقة الثالثة من حرب الصحراء ، عناصر جوهرية جديدة في هذه الحرب و منه التدخل العسكري الأمريكي المباشر من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة , إدارة ريغان , من خلال إرسال الخبراء العسكريين إلى مناطق المعارك و شاحنات الأسلحة المتطورة (طائرات , رادارات , دبابات , صواريخ من مختلف الأنواع. . . الخ) , و ما يجدر ذكره بهذا الخصوص أنه بعد هزيمة العقيد الدليمي في الواركزيز , ذهب الملك المغربي إلى باريس بهدف حملها بالضغط على الجزائريين ليضغطوا بدورهم على الصحراويين كي يمكن الوصول إلى حل ملكي مغربي , هذا الحل حمله الملك المغربي إلى رئيس ديستان بعد أن فقد الملك أوراق الضغط العربية عندما استضاف الحسن التهاني (رئيس الوزراء المصري) و موشي ديان في مرحلة ما قبل زيارة السادات إلى القدس و منذ أن أيد محادثات كامبديفد فيما بعد

و لكن الملك يدرك أن باريس لا يمكن أن تماشيه إلى أبعد مما تقضيه مصالحه و إمكانياتها الدبلوماسية , و لهذا فإن الملك ذهب إلى باريس و هو لا يطمح في أكثر من التوسط من قبل الجانب الفرنسي , و هو جاهز ليدفع ثمن هذه الوساطة صفقة مدرعات بسيطة (آ, إم , اكس) لم تتلمسها الرباط قبل مضي خمس سنوات

من الزيارة . . إن الملك بنفس الوقت كان يلعب لعبة أخرى , فخلال زيارته لباريس , جرى الإعلان عن بدء واشنطن بالتحضير لتسليم الجيش الملكي صفقة أسلحة ولا سيما صواريخ جو أرض (مافريك) ليجهز بها طائرة (إف 5) الأمريكية و هي التي يبلغ سعر الواحدة منها (50) ألف دولار , و هذا السلاح ميزته ليست عسكرية بل سياسية و مفاده أن أمريكيا وفيت في دعم أصدقائها الموثقين مهما كان الثمن . . إذا أوراق الملك ستكون في هذه الحالة إدخال أمريكيا إلى حلبة الصراع عبر سلاحها و التلويح لمخاطر تدويل الصراع .

لقد رافق تنفيذ خطة الجدران الدفاعية حملة دعائية صاخبة ترمي إلى رفع معنويات القوات المغربية و إظهار الحسن الثاني , على أن نظامه قادر على الاحتفاظ و تحت سلطته بالدفاع الحقيقي لاحتلال الصحراء الغربية و هو مناجم الفوسفات بوكراع , و مرة أخرى كان على جيش التحرير الصحراوي أن يبتكر وسائل كفاحية جديدة متناسبة مع الشرط الجديد الذي وضعت قوات جيش التحرير بمواجهته . و السؤال الجديد بعد بناء الجدران الدفاعية بات :

ما الذي اختبأ خلف جدران الملك ؟

المرحلة الثالثة:

جدار اليأس

إن الجدران السابقة التي أشرف على بنائها الحسن الثاني ونفذها مجموعة من الخبراء الفرنسيين و الأمريكيين , هي عبارة عن قواطع رملية مرتفعة تتراوح ارتفاعاتها ما بين 3/2 أمتار تتقدمها حقول ألغام على مسافات متفاوتة تصل في بعض المناطق إلى (30)م , و أمام هذه الألغام أسلاك شائكة تتفاوت مسافاتها أيضا و تصل في بعض نقاطها على (300) م , و الجدران الدفاعية هذه تمتد من جبال الواركزيز في شمل شرق الصحراء الغربية مرورا بمنطقة جديرة و الحوزة ثم مدينة سماره لتمر بمنطقة بوكراع إلى ميناء بو جدور على المحيط الأطلسي و هناك جدار آخر مكمل له في الجنوب لحماية القوات المتواجدة في مدينة الداخلة و يبلغ الطول الكلي للجدار الدفاعي ما يقارب (150)كم , و يتكون من نقاط ارتكاز و دشم عسكرية ((كل خمسة أو ستة كيلومترات)) يتمركز فيها الجنود المغاربة مع تفاوت في التسليح الذي يبدأ من الدبابات و الآليات العسكرية مرورا بالمدافع بعيدة المدى و متوسطة المدى إلى الرشاشات الصغيرة هذا بالإضافة إلى الرادارات الأرضية في مناطق الرصد المغربية .

الهدف الرئيسي من بناء هذا الجدار كان من وجهة النظر العسكرية المغربية قطع المجال الحيوي للثوار و

قطع الطريق عليهم في تكتيك حرب العصابات الذي يتبعونـه . . في واقع الحال فإن هذه النقطة التي وضعها الحسن الثاني و التي نفذتها دول أخرى في مناطق أخرى كخط بارليف الذي أقامته إسرائيل في سناء و خط موريس الذي إقامته فرنسا في الجزائر , لم تجد نفعا بل زادت ورطة الحسن العسكرية , و أدت إلى خيبات أمل للنظام المغربي , فما أريد من هذه الجدران هو وضع حد للمقاومة الصحراوية , فالجدران المذكورة لم تبن دفعة واحدة و إنما بنيت على ((مراحل)) فالجدار الأول الذي بني في (أغسطس) 1980 و هو الجدار الذي يحيط مدينة العيون و المنطقة المعدنية في بوكراع , فشل في حماية هذه المناطق من هجمات الثوار فقامت القيادة العسكرية المغربية ببناء الجدار الثاني المكمل و الذي يمر من المناطق الجنوبية و يحيط بمدينة الداخلة , و هو الآخر لم يجد و لم ينقذ القوات الملكية من هجومات الثوار و كلما انهار جدار , تسارع القوات المغربية لإقامة جدار جديد حتى بلغ عددها اليوم خمسة جدران .

إن هذه الجدران قد خلقت تكتيكا عسكريا جديدا لقوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي , فدلت هذه القوات من تكتيكها السابق الذي يعتمد تحرير المواقع ثم إخلائها إلى تكتيك يعتمد حرب الاستنزاف من خلال الهجومات الدائمة على القواطع و زرع الألغام من الجهة الأخرى منها و القصف المستمر على القوات المتمركزة خلفها , و هكذا فإنه من مقدوره أي زائر للقواطع (الجدران) من جهة المناطق المسيطرة عليها من قوات البوليساريو أن يشاهد عمليات القصف الممتدة على طول هذه الجدران كما يمكنه أن يشاهد بل يشارك في عمليات التسلل على الجهة الأخرى منها حيث تقوم قوات جيش التحرير بقطع الأسلاك الشائكة و فتح منفذ فيها ثم نزع الألغام المزروعة أمامها ليزرعونها مرة أخرى في الجهة المقابلة و على الطرق الضرورية لقوافل الجيش الملكي , بحيث بات الثوار الصحراويون يقاتلون بسلاح قوات الجيش الملكي , أما الطيران المغربي الذي أقيم له مطار في مدينة العيون فقد افتقد أية فاعلية لسببين : أولهما أن العمليات الليلية التي يقوم بها الثوار لا تسمح له بكشف أرض المعركة وثانيها العمليات النهارية شديدة التمويه , وفي المحصلة فإن هذه الجدران قد حولت قوات الجيش الملكي إلى أهداف ثابتة للثوار الصحراويين , وبنفس الوقت كبلت حركة القوات الملكية و فرضت عليها التمركز في نفس المكان هذا فضلا عن افتقاد تلك القوات لزمام المبادرة بموزات ذلك يقوم الثوار بحرب استنزاف دائمة تحدث خسائر فادحها بأهم المواقع المغربية المحتمية بالحزام ومن أمثلت المعارك التي وقعت خلف الجدران معارك ((لفكح و لكليبات البيض وكلبات الفولة)) التي قتل من خلالها المئات من جنود القوات الملكية . سياسة الجدران الدفاعية قد أدت بالجيش المغربي للوصل إلى حالة لا تطاق فخلف هذه الجدران يتواجد الآن قرابة (200) ألف جندي مغربي

,محرومون إلا من القلق والخوف والبقاء فوق رمال حارقة تميد تحت أقدامه ليتم استبدالهم كل ثلاثة أشهر ,وتمارس عليهم خلالها صنوف التنكيل والاستغلال بدء من السوق السوداء داخل هذه الجدران بحيث يرغمون على شراء سلعهم وحاجياتهم من دكاكين الجنرالات , وانتهاء بتعريضهم لموت يومي في قضية ليست قضيتهم وفي حرب ظالمة هم فيها الكتف والناب معا .

لقد بلغ المغرب مع سياسة الجدران الحد الأقصى لقدراته , وكما أكدت الصحافة العربية والأجنبية التي زارتها ,فإن معنويات القوات الملكية المتواجدة خلف سدود الرمل هي الآن تحت الحضيض في هذه الحرب التي لم يعثروا فيها إلا على الموت.

الحرب . .آثارها الاقتصادية

السياسية ـ الاجتماعية على المغرب

بعد الاستعراض العامة للوضعية العسكرية المغربية في الصحراء الغربية , يجدر بنا أن نأخذ أنفاسنا قليلا ونتوقف أمام جملة أرقام تفيدنا في تقدير الوضع الذي آل إليه المغرب الأقصى في ظل الحالة التي فرضتها عليه القوى الإمبريالية شريكة الكمبرادور الملكي المغربي في غزوه لشعب الصحراء الغربية وتشريده , وحرمانه من حقوقه الوطنية في سمائه وأرضه .

منذ 1976 , أخذ النظام المغربي يزج آلف الشباب في رمال الصحراء الغربية وتحديدا الطلبة الذين فرض عليهم التجنيد الإجباري بحيث تحول الجيش إلى قوى قهرية لشباب المغربي وهذه الإحصائية تبين التزايد المطرد في التجييش الذي يتبعه الجيش المغربي .

تزايد عدد القوى العسكرية مابين 1974 - 1986 .

1974 56 ألف جندي

1975 61 ألف جندي

1976 73 ألف جندي

1977 74,650 ألف جندي

1978 89 ألف جندي

1979 98 ألف جندي

1980 116 ,500 ألف جندي

1981 120 ألف جندي

1982 141 ألف جندي

1986 200 ألف جندي

إن هذا الوضع قد رتب زيادة على ميزانية وزارة الدفاع المغربية ارتفعت من (838) مليون درهم إلى مليار و(560) مليون درهم وذلك ما بين 1974 و 1977, وتضاعفت هذه الميزانية في عام 1982 لتصل إلى (3) مليارات و(750) مليون درهم هذا حسب الإحصائيات التي أوردها البنك الدولي , إلا أن الرقم قد يكون أعلى من ذلك إذ يدخل معه حجم الرصيد الذي أقتطع لوزارة الداخلية عام 1982 ويبلغ مليارين و(145) مليون درهم لترميم الوضع السياسي الداخلي لنظام الملكي وليدخل في مصاريف أجهزت أمن النظام , وبإضافة هذه المصاريف إلى الموازنة المخصصة لوزارة الدفاع فسنجد أن حجم نفقات الحرب تصل إلى أرقام مرتفعة , وفي هذا الجدول قدمه صندوق النقد الدولي في تاريخ 24/حزيران 1984 ما يوضح .

العام 1974 1977 1981 1982

نفقات الدفاع 838 مليون دهم مليار و 560 مليون درهم 3014مليار درهم 3.750 مليار درهم

الأمن الداخلي 693 مليون درهم 871 مليون درهم 1.766 مليار درهم 2.145 مليار درهم

المجموع العام 1.531 مليار دهم 2.431 مليار درهم 4.780 مليار درهم 5.890 مليار درهم

المجموع إلى الميزانية 5.815 مليار دهم 8.886 مليار درهم 18.78 مليار درهم 22.554 مليار درهم

إن هذه الأرقام أن لم تعطي كامل القصة , تبين إلى حد كبير ما الذي يكلفه الوضع العسكري للاقتصاد المغربي , هذا الوضع الذي قاد المغرب للاستقراض من البنك عام 1981 حيث بلغ عجز الميزانية الحكومية (1.561) مليار درهم 13 % من مجموع نفقات الدولة العامة في عام 1975 كان العجز قد بلغ (4.304) مليار درهم أي 23% من الميزانية الحكومية , و لم يأت عام 1982 حتى وصل العجز في الميزانية العامة للدولة إلى 33% , و عندما تصاعدت النفقات العسكرية وضع السفير الأمريكي مواطنه خبير الحكومة الاقتصادي الأمريكي بالصورة لمساعدة الملك , إلا أن أمريكيا التي بادرت لتقديم المعونة من بوابة المملكة السعودية عطت المغرب بعض المعونات لسداد ديونها الحربية .

لقد مني المغرب بخسائر كبيرة نتيجة الصراع في الصحراء فقد سخر كافة الموارد الاقتصادية المغربية ليضعها في محرقة الحرب , و جعل من الحديد ثروة في خدمة الحرب , أما الفوسفات فقد خسر المغرب أسعارا خيالية في تصديره و كذلك حال البترول فقد غامر بحصته الإنتاجية من جهة الأسعار بحيث تضاعفت خسائره ما بين أعوام 1974 - 1980 إذ خسر 55 % من أسعار بتروله .

لقد تدرجت الكوارث الاقتصادية في المغرب بعد إصابته بالعجز فإن عدم التوافق بين الميزانية المالية و الميزانية العامة مع الاحتياجات الوطنية (حاجات السكان) . . أما بالنسبة للوتائر الزراعية المقحمة في تمويل الجيش فهي على الشكل التالي (بالمليارات) .

1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
1.8	2.6	2.0	1.9	2.0	2.1	2.8	406	3.5

هذا من جهة الخسائر الزراعية التي سببتها الحرب , أما في مجال الميزان التجاري فقد بلغ العجز أرقاما يوضحها الجدول التالي (محسوبا بالمليارات الدراهم) :

العام	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
التصدير	7.4	6.2	5.6	5.6	6.3	7.6	9.6	12.4	12.5
الاستيراد	8.3	10.4	11.6	14.4	14.4	14.3	16.8	22.7	26.0
العجز	0.9	4.2	6.0	8.8	8.1	6.7	7.2	10.3	13.5

و عليه فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية حتى وصلت حدا خطرا في الفترة ما بين 1980 -1981 , و طغى الفقر على حياة المواطنين الذين أصبحوا عاجزين عن شراء حاجاتهم الضرورية و بات البؤس و بيوت الزنك و التسول و الدعارة , هي الشكل العام للحياة في المملكة المغربية , و في نفس الوقت أدى هذا الوضع المأزوم إلى نتيجة طبيعية هي زيادة سكان المدن بعد نزوح سكان الريف إليه حيث هجر السكان حياة الزراعة و الفلاحة للعمل كبروليتاريا رثة على أطراف المدن و بهذا أخذ العمران التضخيم درجة تصاعدية في سلم العمران في المدن التي غصت بالنازحين من الأرياف . . هذا من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية , أما من الناحية السياسية فقد كانت المنعكسات نتاجا للوضع الاقتصادي . .

لقد كونت الحرب تكتيكا جديدا على مستوى الحكومة و أحزاب المعارضة فأطلق الملك ((مسيرته الخضراء)) الذي أخذ فيها دور البطل مغامرته الدونكيشوتية بالصحراء الغربية و على أثر اعتزام الملك خوض حربه الظالمة فتح حوارات مع أحزاب المعارضة لتشكل هذه الأحزاب ورقة ضغط على الجماهير المغربية فمنح بعض الوزارات الهامة لحزب الاستقلال كوزارة الخارجية التي أخذ حقبتها ((محمد العراقي)) السكرتير العام لحزب الاستقلال و ((محمد بوستة))الذي أوكلت إليه مهمة مقاومة السياسة الصحراوية , أما الاتجاهات الراديكالية المغربية فقد أخذت بانتهاج سياسة ثورية بمواجهة السياسة الملكية و الأحزاب الرسمية المغربية ,فدعي الإتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى الوقوف في وجه السياسة الملكية التي اتبعت السيادة المغربية و وضعتها تحت أقدام الفرنسيين و الأمريكيين تحت حجة قتال البوليساريو , لقد لاقت دعوة الإتحاد هذه تضامننا من قبل الشعب و فئات - أيلول 1979 اقتراح الإتحاد قيام معسكرات تدريبية للجماهير - التي تضم في معظمها الطلبة - و ذلك لمقاطعة الالتحاق بالجيش الملكي و منع الملك من جرهم ليكونوا فريسة في حرب ظالمة .

لقد كانت كافة الدعوات المناهضة للحرب عاملا ممتازا لتشكيل جبهة عريضة لمناهضي الحرب و في هذا الإطار كانت انتفاضات نيسان ((إبريل)) 1978 حيث انطلق مئات الألوف من الطلبة و المعلمين مع الآلاف من العمال في مناجم الفوسفات بمظاهرة عارمة ضد (مآرب الطغمة) لتتدخل الحكومة و تقمع هذه المظاهرات التي انطلقت ثانية مع مظاهرات عمال السكك و عمال مصافي البترول و العمال الصحيين إلى جانب المعلمين و الطلبة ,و مع تعاظم هذه الانتفاضات الشعبية و محاولات الملك القمعية كانت قوات البوليساريو تخوض معركتها التحريرية فيدخل مقاتلو جيش التحرير الشعبي الصحراوي إلى طرفاية في كانون الثاني 1979 و هنا قام الحسن بتشكيل لجنة سميت لجنة الأمن الاجتماعي بقيادة أخيه في الرضاعة ((أحمد عثمان)) ليعجز الأخير من قمع هذه المظاهرات بعد دخول شاه إيران ((محمد رضا بهلوي)) إلى المغرب ضيفا على الحسن الثاني و تعود القوى الوطنية المغربية المناضلة رافعة شعار ((شاه واحد في مراكش يكفي)) .

إن الملك لم يضع في حسبانه موقف الدول الغربية و لا موقف أحزاب المعارضة المغربية , فكان همه الأساسي محصورا في حركات الضباط لأولئك الضباط مما أثار ردود فعل خطرة على النظام داخل المغرب أذكت المطامح الوطنية التقدمية للجماهير المغربية من جهة , و خلقت أرضية طيبة لعدالة النضال الوطني الصحراوي بين الجماهير المغربية من جهة أخرى إضافة إلى مقتل الجنرال الدليمي (1983) بعد عودته

مهزوما من الصحراء , الأمر الذي أسقط جميع التعاويذ التي حفظها الملك و رددها لفترة طويلة .

إن سياسة الجدران التي أسر الملك نفسه ورائه هي في المحصلة مكابرة هدفها إبعاد الرعب السياسي عن البيت الملكي . . هذا ما أدركته الجماهير المغربية بعد مقتل الجنرال الدليمي و أدركت أيضا بأن الحرب الملكية للصحراء الغربية ما هي إلا حكمة حفظها الملك مفادها :

((حارب في الصحراء أفضل من أن تعلق على حبل أمام قصرك)) . . . هذه هي الحرب الظالمة التي فرضها الحسن الثاني على الشعبين المغربي و الصحراوي و لتكون أطول و أظلم حرب عرفها شمال غرب أفريقيا و لذلك حكمة امبريالية أدواتها الكومبرادور المغربي و الأحزاب الإصلاحية المقطورة بسياسته و الرجعيات العربية التي تدعم و تمول نزف الدم



موريتانية من جحيم

التبعية إلى معاهدة السلام

لقد تم التوقيع على اتفاقيتين بين الحسن الثاني وولد داده ، الأولى اتفاقية التعاون الاقتصادية ، والثانية اتفاقية الحدود الجديدة وقد نصت اتفاقية التعاون الاقتصادية على :

((إن فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وصاحب الجلالة ملك المغرب اعتبارا منهما للأهمية التي يوليانها لتنفيذ مقتضيات الرسائل المتبادلة بينهما يوم 30(أكتوبر) عام 1974 حرصا منهما على تعزيز العلاقات بين البلدين وخصوصا في ميدان التعاون الاقتصادي قرار تنسيق جهودهما ووسائلهما لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية وتعيين مفوضين عنهما : السيد حمدي ولد مكناس وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية ، الدكتور أحمد العراقي وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية

الذين توصلا إلى الاتفاق التالي بعد تبادلهما كل السلطات المثبتة قانونيا .

البند الأول : يتفق الطرفان على إشراك الجمهورية الإسلامية الموريتانية في رأس مال شركة فوسفات بو

كراع على أن تحدد ترتيبات هذا الاشتراك باتفاق بين البلدين

البند الثاني : اتفق الطرفان على تنسيق جهودهما ووسائلهما من أجل استكشاف الثروات الباطنية في الأقاليم الصحراوية المسترجعة وذلك من أجل استغلالها بصورة مشتركة ، ولأجل هذا الغرض ستحدث شركات مختلطة بين مؤسسات موريتانية ومغربية تعينها الدولتان ، وستحدد المقتضيات العملية لهذا التعاون باتفاق مشترك كل حالة على حدا .

البند الثالث : يستعمل الطرفان المتعاقدان كل جهودهما من أجل تنمية تعاونهما في ميدان الصيد البحري ، ولهذه الغاية سيمنح كل منهما الطرف الآخر أكثر مايمكن من التسهيلات في المياه البحرية للأراضي الصحراوية المسترجعة , ويشجعان بوجه خاص إحداث شركات مختلطة للصيد البحري .

وسيتم تحديد مقتضيات هذا التعاون باتفاق مشترك بين البلدين , ولأجل الحفاظ على ثرواتهما البحرية قرر الطرفان إنشاء لجنة مختلطة مكلفة لدراسة مجموع الإجراءات الملائمة لهذه الغاية .

البند الرابع : سيدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفق للمسطرات الدستورية المتبعة في كل من البلدين .

لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالرباط يوم 14 ربيع الثاني 1396 الموافق لـ 14 (ابريل) 1976 . عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : حمدي ولد مكناس .عن المملكة المغربية : الدكتور أحمد العراقي)) .

كما وقع الوزيران أيضا وفي نفس اليوم اتفاقية تتعلق بتخطيط الحدود بين البلدين و قد نصت على مايلي :

((إن فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وصاحب الجلالة ملك المغرب استنادا على الرأي الاستشاري الصادر يوم 16 (أكتوبر) 1975 عن محكمة العدل الدولية و الذي يعترف بوجود روابط ولاء قانونية بين ملك المغرب وبعض القبائل التي تعيش في إقليم الصحراء و كذلك الاعتراف بوجود حقوق من بينها حقوق متعلقة بالأرض تشكل علاقات قانونية مع المجموعة الموريتانية .

وطبقا للتصريح المبدئي الذي تم التوقيع علية بمدريد يوم 14 (نوفمبر) سنة 1975 والذي ينقل الإدارة المؤقتة بمشاركة المغرب وموريتانية وبتعاون مع الجماعة واعتبارا لاستشارة الجماعة التي اجتمعت في دورة استثنائية يوم 26 (فبراير) 1976 يقرران إبرام هذه الاتفاقية ويعينان لهذا الغرض مفوضيهما وهما : السيد حمدي ولد مكناس وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية , والدكتور أحمد العراقي وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية اللذان بعد تبادل سلطاتهما الكاملة المنبثقة بالحجة اتفقا على مايلي :

البند الأول : توصلت الأطراف العليا المتعاقدة إلى اتفاق مشترك ينص على أن حدود الدولة بين الجمهورية

الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية يرسمها الخط المستقيم الذي يبتدئ من نقطة التقاء الشاطئ الأطلسي مع خط العرض الشمالي 24 و الذي يتجه إلى نقطة الالتقاء بين خط العرض الشمالي 23 الذي يلتقي مع خط الطول الغربي 13 وإن التقاء هذا الخط المستقيم مع الحدود الحالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية يشكل خط الحدود الجنوبية - الشرقية للمملكة المغربية , وانطلاقا من هذه النقطة فإن خط الحدود ينطلق نحو الشمال مع خط الحدود الحالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى نقطة التقاء الإحداثيات التالية 500 - 824 و 959 كما هي مبينة في الخريطة الموقعة والملحقة بهذه الاتفاقية .

البند الثاني :تشكل حدود الدولة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية حسب ما هو مبين في البند الأول الحدود الأرضية كما تحدد عاموديا السيادة في المجال الجوي وامتلاك ما في باطن الأرض .

أما بالنسبة للهضبة القارية فإن خط العرض الشمالي 24 يعتبر الخط الفاصل للحدود البند الثالث : يتم تشكيل لجنة مختلطة مغربية موريتانية لوضع علامات الحدود بين البلدين حسب ما ورد في البند الأول أعلاه .

البند الرابع :وعندما تنتهي اللجنة المختلطة من أعمالها تحرر محضرا رسميا يثبت وضع علامات على الحدود المغربية الموريتانية ويضاف ذلك الرسم إلى هذه الاتفاقية .

البند الخامس :تدخل هذه الاتفاقية في حيز التطبيق في التاريخ الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق طبقا للمسطرات الدستورية المعمول في كل من البلدين .

البند السادس :بمجرد ما تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق تسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا للبند 107 من ميثاق الأمم المتحدة .وبناء على ذلك فإن المفوضين وقعا المعاهدة في نسختين)) .

منذ عام 1974 , كان نظام ولد داده , مترددا وقلقا إزاء مشكلة الصحراء الغربية , فلقد كان على هذا النظام أن يوازي مابين مصالحه المتمثلة في معادن الزويرات الصناعية التي تحقق عائدات لموريتانية تقدر بـ 80% من مجموع صادراتها , وأن يحافظ بالتالي على العلاقات الودية بالحسن الثاني وفرنسا , هذا من الجانب الأول , و من الجانب الآخر , كان ولد داده يدرك ضعف نظامه بمواجهة قوات البوليساريو , ويدرك ماسترتبه الحرب من تكاليف سترهق نظامه وتزجه في مغطس لن يتحمل الجسد الهزيل لولد داده حرارته .

لقد ظل ولد داده ينوس بين هذين الخيارين ، حتى دخلت المغرب حربا فعلية مع البوليساريو عبر إرسالها لقوات عسكرية مكثفة إلى الصحراء الغربية ، ليختار في النهاية الانضمام للحسن الثاني .

في 9 نيسان (إبريل) 1976، وقع الحسن الثاني مع ولد داده معاهدة ((فاس)) ، وهذه المعاهدة تقضي بأن تحتفظ موريتانية بـ (3475) ميلا في المناطق الجنوبية من الصحراء الغربية ، يقع ضمنها ساحل الإنتاج

السمكي ، ومدينتا الداخلة والغويرات ، لقد بدأت موريتانية بإدارة المناطق الساحلية مستفيدة من العائدات الجمركية لها .

لقد سارع ولد داده ، فوضع لإدارة المناطق التي منحتها الاتفاقية له محافظا مدنيا ، وبعد ثلاثة أشهر أحدث تقسيما شكليا للمنطقة ، فأحدثت منطقة جديدة أسماها ((تيريس الغربية)) ، وكانت عاصمتها الداخلة ، وهي تضم أربعة أقاليم هي : ((الداخلة ، أوسرت ، تشلة ، العرقوب)) ، أما في الجنوب حيث يتواجد المقاتلون الصحراويون في منطقة ((بير غندوس)) التي كانت تحت سيطرتهم ، فقد وضعت بمقابلتها قوات موريتانية موزعة على ثلاثة مناطق :

- المنطقة الأولى وتتبع للكولونيل ضياء ولد ميوف

القاعدة الثانية تحت إمرة العقيد الركن ولد سيف ، وهي قاعدة الزويرات الواقعة شمال موريتانية .

- القاعدة الثالثة وهي تحت إمرة العقيد الركن أحمد ولد سالم سيدي ، وكانت في الداخلة .

إن ولد داده قد بذل محاولات عديدة ، في إعطاء احتلاله للمناطق الجنوبية من الصحراء الغربية صفة شرعية ، فبالإضافة لإدعاءاته التاريخية في هذه المناطق ، قام باجراء استفتاء صوري فيها قاطعه 96.4%من السكان الأصليين الذين اعتبروا أن هذا الإجراء ، هو مجرد إجراء مخادع ، تضليلي ، كما لم يقم بإجراء أي استفتاء شعبي للشعب الموريتاني ، ليأخذ رأيه في عملية دخول الحرب ، متجاوزا الدستور الموريتاني الذي ينص على أن قرار دخول الحرب يجب أن يقرره الشعب عبر استفتاء شعبي .

في هذا الوقت ، كانت قوات جيش التحرير الصحراوي ، قد عززت إمكانيات مقاتليها التدريبية والعسكرية ،وصعدت جاهزيتها القتالية ، فيما كانت القوات المغربية ، والموريتانية تحاصر المدن الرئيسية في الصحراء الغربية ،و تأخذ المناطق والقواعد العسكرية التي كانت لاسبانية لتحل محل القوات الاسبانية .

بموجب هذه الأوضاع اختارت قوات البوليساريو ،ضرب الحلقة الأضعف من حلقات القوة الغازية ، فركزت عملياتها الهجومية على القوات الموريتانية ، متخذة صفة الهجوم الخاطف ، وهي الصفية التي رافقت استراتيجيا حرب الأنصار الصحراوي وفي إطار هذه الهجومات قاموا بعملية ((زويرات)) ، في كانون الأول (ديسمبر) 1975، حيث أغلقوا المدن وأحكموا سيطرتهم عليها في 12 أيار (مايو) 1976، وفي نفس الشهر وصل الثوار إلى عبادان وإدرار ، وفي اجتماع اللجنة المركزية لجبهة البوليساريو 2حزيران (جوان) 1976 وقال الولي مصطفى السيد :

((إننا مستعدون ببضعة آلاف من مقاتلينا ، أن نصل إلى مناطق موريتانيا حتى نواكشوط)) . إن ما حدث

فعلا ، إن قوات البوليساريو كانت تهاجم المواقع العسكرية الموريتانية ، بل وتصل هجوماتها إلى العاصمة نواكشوط وتتراجع هذه القوات لتعاود هجماتها من جديد ، ففي 5 حزيران (جوان) 1976 ، أي بعد ثلاث أيام من تصريح الولي مصطفى السيد ، قامت مجموعات من قوات جيش التحرير الصحراوي بقيادة الولي ، بالهجوم على شمال نواكشوط ليقوم الطيران الفرنسي - الموريتاني ، يقصف هذه القوات قرب (طورين) شرقي زويرات حيث كانت منطقة الكولونيل ((أحمد ولد بو سيف)) آمر المجموعة الثانية الذي دعم بقوات ((محمد ولد هيداله))لمهاجمة قوات الجبهة ، فيما كانت قوات الجبهة ، قد تابعت هجوماتها إلى زويرات ، وإطار ، وشنقيط ، عبر تيشيت في الجنوب الغربي من موريتانية لمواجهة القوات الزاحفة من نواكشوط وتجمعات هذه القوات فيها ، إذ كان ولد هيداله ، يعلن أن هدف هذه القوات ، ليس إلا زيارة جزيرة ((فيردا))

في الوقت الذي كان فيه الطيران العسكري الفرنسي يحلق ليقصف قوات البوليساريو .

في اليوم التالي قامت قوات ولد بو سيف المؤلفة من أربعمائة جندي بالزحف باتجاه العاصمة نواكشوط ، لمنع قوات البوليساريو من احتلال العاصمة ، وفي مساء 7 حزيران (جوان) 1976، كانت كتائب البوليساريو قد وصلت ((أم التونسي)) ، وعلى رأسها الولي مصطفى السيد ، القائد العام للجبهة ، لتتوقف هذه القوات على بعد (50) ميلا من نواكشوط ، وفي صبيحة اليوم التالي أرسل الوليد قوات صغيرة للمناوشة في شمال موريتانية ، فقصفت هذه القوات قصر ولد داده قصفا مركزا ولمدة تقارب الساعة . . إن هذه العملية كانت إنذارا صريحا لنظام ولد داده ، غير أن ولد داده قام بزج ثلاث وحدات من وحدات الزويرات واو سرت ، للإطباق على قوات الولي التي كانت قد سيطرت بدورها على منطقة قرب بني شهاب ، وزحفت باتجاه ((إكجوجت)).

في هذه المعركة وقعت فاجعة كبيرة ، فبعد أن انسحبت قوات الجبهة نحو مواقعها الصحراوية ، انفرد الولي ومجموعته ، المؤلفة من تسع مقاتلين ليهاجموا موقعا موريتانيا كان في طريق عودتهم ، وأدركت القوات الموريتانية وجود المجموعة فهاجمتها لتشتبك معها ويستشهد الولي مع كل أفراد مجموعته ، باستثناء مقاتل واحد أخذته القوات الموريتانية جريحا ونقلته بحوامة إلى مطار نواكشوط وفي ساحة المطار قتلة أحد الضباط الموريتانيين , بعد أن قام المقاتل الجريح بالبصق في وجه ذلك الضابط , الذي عمل على إهانته وهو على نقالة الجرحى .

بعد استشهاد الولي مصطفى السيد , أول رئيس للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية , ضاعفت

الجبهة هجوماتها على موريتانية , فزحفت إلى طورين ومناطق أخرى للتجمعات العسكرية الموريتانية .
في البداية , فتحت قوات البوليساريو نيرانها على جزيرة ((روفرز)) ووصلت إلى المرينة ,التي تبعد قرابة (250) ميلا عن الحدود الجزائرية , ثم لتتابع هجومها على نواكشوط , ولتعود ثانية لقصف قصر ولد داده , قصفا مركزا , نجا منهولد داده بمحض الصدفة حيث كان خارج نواكشوط يقوم بزيارة لجزيرة ((فيردس)) ,ليعود إلى قصره المدمر وقد تيقن أن الحرب بينه وبين قوات البوليساريو , أصبحت ممر الموت بالنسبة له .

في تلك الأثناء عقدت الجبهة , مؤتمرها الثالث وفي هذا المؤتمر انتخب محفوظ ولد بيبه , أمينا عاما للجبهة مكان الشهيد الولي مصطفى السيد , أما الفرنسيون الذين أدركوا طبيعة هجومات البوليساريو , والتي تهدف إلى نقل الحرب حتى عمق البيت الموريتاني , فقد رحلوا أولادهم ونساءهم , بقافلة جوية حملت (449) مستوطنا فرنسيا .

إن تدخل موريتانيا بمواجهة جبهة البوليساريو , قد صعد الموقف , أمام الرأي العام العالمي ووضع قوات الجبهة أمام إستراتيجية عسكرية جديدة ، مفادها الإلحاح على ضرب القوات الموريتانية ، وكسر الحلقة الضيفة من سلسلة الأنظمة العدوانية التي احتلت أراضيهم ، وبعد تصاعد عمليات الجبهة ، وسيطرتها على ((الزويرات)) وإضعاف موقف نواكشوط ، تحركت قوات الجبهة في حزيران (جوان) 1976 باتجاه جزيرة ((روفرز)) ليلا ، وتواضعت فيها ، وبعد أسبوع وصلت إلى قرب قواعد ((امغالا)) و ((بير انزان)) و ((أوسرت)) التي تشكل نقطة هامة قبالة الصحراء الغربية ، وفي مساء 3 تموز (جولاى) نجحت هذه القوات في قصف مقر القيادة وقصر الرئاسة ومنطقته المحاطة بالسفارات الأجنبية ثم عادت لمتابعة هجوماتها في الشمال ، فهاجمت مواقع عسكرية موريتانية تبعد قرابة (30) ميلا عن اكجوجت ، ثم عادت إلى قواعد((امغالا)) لتتمكن هذه القوات من مهاجمة زويرات مرة أخرى , وفي صيف 1977 فقد ولد داده , وإمكانية السيطرة على الموقف في خطوط المواجهة مع البوليساريو كما فقد القوات الموريتانية الحيلة لمتابعة الحرب في ((زويرات)) , وفي 3 أيار (مايو) 1977 , وقع ولد داده مع الملك الحسن الثاني , اتفاقية تقضي بتواجد قوات مغربية على الحدود الموريتانية , وكانت أول خطوة إستراتيجية بين المغرب ونواكشوط ,وبعد شهر قامت القوات المغربية المحمولة جوا المؤلفة من ستمائة جندي , بالتواضع على حدود موريتانية , ثم دعمت بقوات مدرعة قوامها (15) ألف جندي , وفي نهاية 1977 , طلب ولد داده عونا عسكريا جويا من فرنسا مستغلا وجود ثروة معدنية في زويرات تثير شهوة الفرنسيين ,وملقنا درسا

للمغاربة في الخضوع الفرنسيين وملوحا ـ للصحراويين بإقامة معاهد عسكرية موريتانية ـ فرنسية باسم معاهدة ـ الدفاع المشترك ـ طبقا لما كان سنة 1973 .

أن التبعية المزدوجة لفرنسا والمغرب , التي رسمها ولد داده لنظامه ولموريتانيا أفقدته كل احترام من قبل الشعب الموريتاني , وبسبب الحرب في الصحراء , وتفاقمت أزمات نظامه الداخلية , فتفجرت المشاكل العراقية التي كانت قيد الانطواء بين العرب والسنغاليين . . البطالة كانت جامحة . . هجرة الموريتانيين ارتفعت لأرقام قياسية والمهاجرون كانوا ينضمون إلى صفوف المغاربة في المنفى . . الأزمات الاقتصادية تصاعدت في حين استنزفت الحرب 60% من اقتصاديان البلاد , والتزامات موريتانيا تجاه المغرب وفرنسا , افتقدت موريتانيا سيادتها , المر الذي اقلق الموريتانيين .

عسكريا واجهت القوات الموريتانية نكسات كبيرة في جنوب وغرب الصحراء الغربية , وفقدت المراقبة في مناطق واسعة شمال شرقي موريتانيا , وهي المناطق التي أصبحت فيما بعد مناطق نزاع بين النظام المغربي وشعب الصحراء الغربية , والقوات الموريتانية أصابها استياء عميق جراء حلول القوات المغربية مكانها في كل رقعة من الصحراء الغربية المحتلة وفي أقاليم بلادهم نفسها , ويمكن القول أن المغرب كان يحتل موريتانيا علميا .

إن المملكة المغربية , اندفعت نحو المزيد من الهيمنة على موريتانيا , فأرسلت قوات جديدة بلغت (9000) جندي , أما المعاهد التي وزع بموجبها القطر الصحراوي بين المغرب وموريتانيا فقد رسمت الحدود من نقطة على الساحل الأطلسي إلى الشمال من الداخلة التي تم احتلالها في أواسط كانون ثاني (يناير) من نفس العام , من قبل القوات المغربية الموريتانية , مع ترك ((بير انزران)) في القطاع الغربي , كمركز على الحدود واتفق البلدان على استغلال المناجم المعدنية في هذه المناطق , فكان من نصيب موريتانيا ما يقارب ثلث المحتلة من الصحراء , هذا مع العلم أن موريتانيا , وقبل تحالفها مع المغرب كانت تطالب بكامل الصحراء الغربية كملكية تاريخية حسب الادعاءات الموريتانية .

قبل توقيع المعاهدة المذكورة , تم الإعلان عن ((بوجدور)) عاصمة لمقاطعة إدارية ثالثة في القطاع المغربي , زيادة على مقاطعتي ((سماره)) و ((العيون)) ومن جهتها نشرت موريتانيا مرسوما أعلنت بموجبه أقامة مقاطعتين في قطاعه الصحراوي : ((تيريس الغربية والغويرة)) .

أذن , في تقسيم الصحراء الذي قامت به المغرب وموريتانيا , استحوذت المغرب على أكبر نصيب من الصحراء المغربية , وعلى أغلب العوائد التربية الاقتصادية, فأخذت ثلثي القطر , وأبقت الثلث لموريتانيا ,

إضافة إلى أن الجزء الأكبر الذي أحتله المغرب , يضم مناجم بوكراع الذي تبلغ عائدته أرقاما عالية من الفوسفات , يأخذ منه المغرب 60% و30 % لاسبانيا ويترك 10% لموريتانيا أما المياه الإقليمية الصحراوية ,فاستثارت المغرب باستثمارها وكل هذا سيدلل أن موريتانيا , هي أقل انتفاعا , والأكثر تعرضا من بين الأطراف اتفاقية مدريد للمخاطرة , وهذا الأمر وجد انعكاساته على الوضع الداخلي لموريتانيا , التي أدرك جيشها انه يخوض حربا عائداتها أقل من مدفوعاتها , وخاصة بعد ظهور موقف الأمم المتحدة , والذي يدين موريتانيا , في احتلالها لمناطق من القطر الصحراوي .

إن الضغوطات المملكة المغربية على ولد داده , ولم تكن لتسمح لثاني بالخروج من مستنقع اليأس الراكد الذي غطس فيه بعد الإعلان حربه مع القوات البوليساريو , فلم يكن أمامه من سبيل سو الهروب للأمام , فعزز علاقاته بفرنسا والمغرب , بحيث باتت التبعية للنظامين موضوع سؤال كبير للضباط الموريتانيين . في المحصلة , كان العجز ولد داده عن إنقاذ المجتمع الموريتاني من غائلة الجوع والعوز والبالة واضحا , وافتقد نظام ولد داده لثقة الجيش , وسقطت شعبيه إلى القاع في صفوف الشعب الموريتاني . . تضافر كل هذه العوامل لتسرع في سقوط نظام ولد داده الذي سيطرت عليه فئات متفرنسة , معظمهم اغتنى من تجارة الحرب , لتنشر الفضائح المالية بين المسؤولين , وتصبح سمعتهم في الحضيض .

الإطار السياسي الوحيد الذي كان قائما آنذاك , هو ((الحزب الشعب)) ,

وقد ساعد هذا الحزب على تكريس تلك الوضعية ، ذلك أن مسؤولية المباشرين كانوا من المستفيدين من انضمامهم إلى طبقة الرأسمال الطفيلي . في هذا الوضع ، وصل الاستياء الشعبي إلى درجة لا مثيل لها في الشارع الموريتاني ، وبالمقابل صعدت القوى اليسارية الموريتانية ، لتوزع المنشورات وتدعو إلى إسقاط النظام بالقوة ، وتحرض الجماهير الموريتانية ، للاستيلاء على السلطة وإيقاف حرب الصحراء ، ومن هذا المنطق جاء الانقلاب العسكري ، الذي قاده مجلس الإنقاذ منطلقا من ظروف موضوعية مهيأة ، فكان انقلاب العقيد مصطفى ولد سالك في تموز (يوليو) 1978 ، لتطرح القيادة الجديدة مايلي : ((في العاشر من تموز (يوليو) 1978 ، قامت مجموعة من الضباط بانقلاب في موريتانية ، أسقطت على أثره ، حكم المختار ولد داده ، الذي حكم البلاد بدعم من فرنسا منذ فجر الاستقلال المزعوم 1960 ، وحتى هذا الحين)) ، وأعلنت في الإذاعة الوطنية : ((إن القوات المسلحة وشعورا منها بالمسؤولية تجاه الوضع الخطير الذي تعيشه البلاد ارتأت ضرورة التدخل ، لإخراج البلاد من الأزمة ، التي أقحمت فيها ، ولأجل تحقيق ذلك فإن اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ، التي تسلمت مقاليد الحكم ، تعلن عن حل ما يسمى بالجمعية الوطنية والحزب ،

وكافة الهيئات التابعة له ، كما تعلن تعليق الدستور وتتعهد بأن تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

1. إخراج البلاد من حرب الصحراء
2. إنعاش الاقتصاد الوطني .
3. إقامة مؤسسات ديمقراطية في البلاد

ويشكل تحقيق هذه الأهداف الثلاثة مجتمعة في نظر اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ، الإجراء الكفيل بإخراج البلاد من الأزمة التي تورطت بها ، وقد شددت أحد أعضاء اللجنة في مقابلة أجريت معه ، خلال الأيام الأولى للانقلاب على ما يمكن تسميته ، بالعلاقة العضوية بين الأهداف الثلاثة ، وضرب على ذلك مثلا حين قال :)) إن البناء الاقتصادي ، لا يمكن أن يتم إلا في ظل السلام ، ولتحقيق السلام لا بد من إيجاد المؤسسات الديمقراطية الحقيقية والكفيلة بتمكين الشعب من الإسهام بفعالية ووعي ، في صيانة السلام ، والمشاركة في عملية البناء الوطني)).

يمكننا أن نلحظ إذن ، التوجهات الأساسية للانقلاب ، وهي التوجهات المتمثلة في خطوتين :

- إنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي الذي سببته الحرب .
- إنقاذ البلاد من التورط العسكري ، والبحث عن وسائل إقرار السلام مع البوليساريو .

بالنسبة للمغرب ، فإنها لن تؤيد ولد السالك ومجلس الإنقاذ في انتهاج هذا الخط ، فما إن أعلنت الإذاعة الموريتانية نبأ الانقلاب ، حتى أعلنت الإذاعة المغربية تخوفها من الحكومة الجديدة ، فتوقع وزير الإعلام المغربي إن ثمة أحداث خطيرة ستقع بعد هذا الانقلاب ، وأضاف وزير الإعلام : ((إنه نبأ سئ)) ، كما قال : ((إذا كان العسكريون قد تولوا السلطة ، فإننا نأمل أن يركزوا جهودهم على حل المشكلات الداخلية ، أما إذا أدى الانقلاب إلى إبدال القوات المغربية المرابطة في موريتانية ، والتي يتراوح عددها ما بين 8 إلى 9 آلاف جندي ، بقوات دولية أخرى , فهناك احتمال وقوع مصادمات دامية في المنطقة)) , و أضاف : ((المغرب لن تسمح للجزائر أن تحاصرها عن طريق موريتانيا)) . بالنسبة إلى جبهة البوليساريو , فهي لا تريد مرحليا , سوى استبعاد الجيش الموريتاني عن مناطقها في الصحراء الغربية , لتتفرغ لمواجهة القوات المغربية , و هذا أدى إلى ترحيب الجبهة لما حدث في موريتانيا , فأعلنت الجبهة عن وقف إطلاق النار على جبهتها من جانب واحد بعد وقوع الانقلاب بثلاثة أيام , غير أن ولد السالك كان من جهته يسعى أيضا إلى كسب ود البوليساريو من جهة , و من جهة أخرى كان يسعى للحفاظ على علاقات طيبة بالمملكة المغربية و كان يراهن على الحلول الفرنسية بنفس الوقت , و هذا بالمحصلة لا يناسب و لا طرف من هذه الأطراف بوضع لا

يتحمل المناورة و لا التردد . . أعلن ولد السالك عن تهدئة الموقف مع البوليساريو و في نفس الوقت توجه إلى جيسكار ديستان خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 1978 , ليعود متفائلا بوعود فرنسية لن يمنح ولد السالك , وقتا للتيقن من مصداقيتها , حيث ستقع موريتانيا مجددا بأحداث عاصفة .

- الإضرابات العنصرية بين العرب و الزنوج .

- دخول السنغال في نزاع مع موريتانيا .

- تعنت المغرب لإبقاء قواته في الأراضي الموريتانية, بعد أن تهد ولد السالك لشعبه بإعادة هذه القوات إلى حيث أتت .

هذه الأزمات وصلت على مجلس الإنقاذ نفسه , ظهر في هذا المجلس تياران , تيار موالي للتبعية إلى نظام الحسن في مراكش ,و هذا التيار شدد على تعزيز العلاقات مع فرنسا و الحسن الثاني و يقود هذا التيار العقيد محمد ولد معاييف , و محمد ولد عبد القادر قائد الطيران , و الشيخ ولد بيضة قائد للدرك .

أما التيار الثاني , فكان يشدد على استقلالية موريتانيا , و على رفض التبعية للمغرب و قطع العلاقات مع فرنسا , و كان هذا التيار يؤكد السلام مع الجمهورية الصحراوية , و يرغب في إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية التقدمية , و على رأس هذا التيار يقف . . ((جدو ولد سالك)) , و الرائد ((مولاي ولد بو خريس)) .

إن البرنامج الذي أعلنت عنه لجنة الإنقاذ الوطني , اصطدم بالوضع اليائس الذي استكمل بعد ظهور هاذين التيارين في اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني , و في تحليل هذا الوضع كتبت الصحافة : ((عدم وضوح الرؤية المستقبلية , لدى أعضاء اللجنة العسكرية , و غياب البرنامج السياسي الواضح و المحدد , بالإضافة إلى عدم التجانس , منح اللجنة العسكرية من الوفاء بوعودها للجماهير على الشكل المطلوب , فقد بدأت تنقسم على نفسها بعد مضي أقل من أربعة أشهر على تسلمها الحكم , و ظهر اتجاه يساري , يدعو إلى البت في الأمور و ضرورة مواجهة صريحة للأوضاع و وضع النقاط على الحروف , و مثل هذا التيار مجموعة قليلة من الضباط الشبان و على رأسهم المرحوم ((جدو ولد السالك)) ,و كان يساند هذا التيار بعض التكنو قراط ، من المدنيين الذين يحسبون على بعض الحركات اليسارية ، والذين استعانت بهم اللجنة العسكرية كسبا لود هذه الحركات ، وبغية إقامة توازن سياسي ، مهما كان صوريا))

على كل الأحوال ما إن أعلن عن الإطاحة بولد داده حتى ابتدأت وكالة الأنباء والصحافة الأجنبية ، تكتب بحيرة وقلق ، حول قضية الانقلابيين ، والسؤال الأكثر أهمية ، كان : ((هل سيفيد إقصاء الرئيس ولد داده ، في تغيير معطيات الأزمة ، التي نشأت في المنطقة منذ إبرام اتفاقية مدريد الثلاثية)) ؟.

والسؤال الآخر كان : ((هل مدبرو الانقلاب موالون للمغرب ، أم أنهم يقفون إلى جانب الصحراويين)) ؟.
الشيء الوحيد الذي اتفق عليه ، هو أن قادة الانقلاب قد تحكوا بفعل الرغبة في إصلاح الأوضاع الخطيرة ، التي تعيشها البلاد ، وأن موريتانيا ، تورطت في نزاع لا تملك الوسائل الكفيلة في مواجهته ، فصناديق الدولة فارغة ، والبلاد لا تتمكن من البقاء ، إلا بفعل البترو ـ دولارات ، الوافدة من الرجعيات العربية ، والمجاعة تخبط أبواب موريتانية ، كل هذا سيضع الحكومة الجديدة أمام مواجهات صعبة فإما أنها ستتابع الإقتتال مع البوليساريو وهذا ما يفقدها زمام الشارع الموريتاني ويعرضها لضربات عسكرية قاصمة ، وكذلك فاستمرارها في الحرب ، مقابل المساعدات الفرنسية ـ المغربية ، ومساعدات الرجعية العربية ، لن ينقذها وهذا ما حصل في الفترة السابقة .
إن هامش المناورة كان محدودا أمام ولد سالك وحكومته ، فهم يرغبون في السلام واستقرار بلادهم ، والحكومة المغربية تضغط على الحكومة الجديدة كي تنغرس في المستنقع كسابقتها .
أن عودة الوضع الموريتاني إلى التأزم جعل هذين التيارين يتنافسان ولم تمض مدة شهرين حتى حسمت الصراعات داخل مجلس الإنقاذ ، فوقع انقلاب جديد عسكري الطابع ، في نيسان (إبريل) 1997 ليصعد أحمد ولد بوسيف إلى رأس السلطة .
في 23 نيسان (أبريل) 1979 وصل ولد بوسيف إلى حل إزاء الموقف من حرب الصحراء فلقد تعهدت حكومته ، بتوقيع معاهدة سلام مع ممثلي الجبهة ، تلتزم بموجبه الحكومة الجديدة بتسليم الجزء الذي تحتله القوات الموريتانية من الصحراء إلى قوات الجبهة ، وفي 6 أيار (مايو) 1979 ، لقي ولد بوسيف حتفه بحادث طائرة غامض أثناء انتقاله إلى اجتماع المجموعة الاقتصادية لإفريقية الغربية ، وذلك فوق الأطلسي في طريقه إلى داكار .
بطبيعة الحال ، كان علة اتجاه ولد هيداله ، ومحمد محمود ولد الولي ، أن يتصدرا القيادة الموريتانية بعد موت ولد بوسيف ، وهذا الاتجاه كان يؤيد حل مشكلة الصحراء ، وإقامة علاقات طيبة مع البوليساريو للخروج من الحصار المغربي ، فعقدت هذه القيادة اتفاقا تخرج بموجبه موريتانيا من النزاع ، وتعترف بالوحدة الترابية الصحراوية ، وتتعهد بإعادة الجزء الذي تحتله من القطر الصحراوي .
إن انسحاب موريتانية بموجب هذا الاتفاق الموقع في 5 آب (أغسطس) ، وتعهدها باحترام استقلال ووحدة التراب الصحراوي ، أوضح جليا عزلة النظام المغربي ، فاقتناع الحكومة الموريتانية بإقامة علاقات طيبة مع القطر الصحراوي شكل انتصارا لإرادة السلام ، التي أبدتها الجبهة وهي التي أعلنت إيقاف النار على

الجبهة الموريتانية ومن جانب واحد في 12 حزيران (يونيو) 1978 .

بعد الإعلان عن اتفاقية السلام ، أعلنت موريتانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر ، وقطعها مع المغرب وذلك في 17 آذار (مارس) 1981 .

هناك عناصر عديدة هامة داخلية وخارجية ساهمت في تفكك الاستقرار السياسي الموريتاني ، إذ يجب عدم نسيان أن المغرب كان مهتما دائما بالتغلغل في الاقتصاد والسياسة الموريتانية ، ففي شباط (فبراير) 1975 مثلا ، منح المغرب قرضا لموريتانيا يبلغ (15) مليون دولار بشروط مرنة مقابل تغلغله العسكري الذي ظهر مكرسا عند تطبيق معاهدة التعاون المشترك الموقعة مع موريتانيا في 13 أيار (مايو) 1977 ، ووجه إليها قوة مؤلفة من (12) ألف جندي (هذا في بداية المعاهدة) ، وذلك للتمركز في حدودها ومدنها تحت شعار ((تعزيز القوات الموريتانية)) المهزومة كليا على أيدي البوليساريو ، وفي واقع الحال كانت هذه القوات ، قوات احتلال .

في هذا السياق يجب أن لا ننسى أن ولادة موريتانيا من وجهة نظر الحسن الثاني ، والقوى الشوفينية المغربية ، هي ولادة غير شرعية ، فلقد بقي الحسن يطالب بها إلى فترة غير بعيدة معتبرا إياها جزءا من مملكته ، وعندما تنازل الحسن عن مطالبته بموريتانيا بات يبتزها لتخويفها من البوليساريو ، وكان بوسع المغاربة من موقعهم أن يمارسوا هذا الابتزاز على الموريتانيين .

إن هذا الوضع الذي عاناه الشعب والجيش الموريتانيين ، أدى إلى تذمر كبير في الشارع الموريتاني ، وقواه الطليعية أولا ، وفي صفوف العسكريين الذين أذلتهم القوات المغربية ثانيا ، ولذا أصبح النضال من أجل التداخلات المغربية ، وضرب تخوم الوصاية المغربية مطلبا شعبيا موريتانيا ، هذا بالإضافة للنضال من أجل الخلاص من سطوة القوات الفرنسية المتواجدة على أراضيهم فقامت الحكومة الجديدة تطالب الحكومة الفرنسية بسحب قواتها وبالفعل رضخت فرنسا ، وسحبت (100) مدرب كانوا في الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية على أعقاب ذلك توترت العلاقات بين فرنسا وموريتانية ، وباتت فرنسا تسعى للإطاحة بـ ((خونا ولد هيداله)) ، الذي سعى لإبعاد موريتانية عن النزاع على الصحراء ، كما أخذت فرنسا تسعى لتوتير الوضع الداخلي في موريتانية فعمدت إلى دعم حركات انقلابية، من بينها حركة 6 آذار (مارس 1981)، التي كان على رأسها محمد عبد القادر ولد أباه ، ومحمد سالم ولد سيدي ، ولكن هذه المحاولة فشلت ، فقتل الأول أثناء العملية ، وألقي القبض على الثاني ، وقد أكد كلا من الوزير الأول الموريتاني ((سيد أحمد ولد بن جارة)) ،و الرئيس ((محمد خونة ولد هيداله)) إن تلك المحاولة كانت عدوانا مدبرا ضد موريتانيا

من قبل المغرب وفرنسا ، وفي اليوم التالي للمحاولة قررت لجنة الإنقاذ الوطني قطع العلاقات مع الحكومة المغربية ، وجاء في القرار :

)) إن محاولة قلب النظام جاءت من قبل عصابة من الخونة . . مأجورين ، مؤطرين ، مدربين ومسلحين من قبل المغرب)) .

الرئيس ولد هيداله أبلغ أن القوات المغربية منطلقة من السنغال شاركت في العملية وأن (85) من المهاجمين لقوا مصرعهم ، وإن الطيران المغربي كان على أهبة الاستعداد لدعم الانقلابيين)) ، في نفس الوقت علقت إذاعة موريتانية قائلة : ((إن الملك المغربي يواصل إصراره على تحقيق حلمه في ضم إفريقيا الغربية من جبل طارق إلى نهر السنغال ، ولهذا فهو يريد إقامة نظام موال له في موريتانية لا يعارض توسعه)) .

في 26آذار (مارس) 1981، تم إعدام الضباط الأربعة الذين تزعموا الانقلاب الفاشل بسبب : ((الخيانة العظمى - الفرار - الاغتيال - التورط مع العدو)) , المحكوكون هم : المقدمان عبد القادر و احمد ولد سيدي و الملازمان نيانغ و محمد دودوسيك , كما حكم على خمسة جنود دون رتب بالسجن المؤبد .

في نيسان (أبريل) 1981 , تم إعادة تشكيل الحكومة الموريتانيا , في 24 أيار (مايو) 1981 وجهت الحكومة الجديدة رسالة إلى منظمة الوحدة الإفريقية , قالت فيها :

((من الضروري تحرير بقية دول افريقية من السيطرة الاستعمارية)) .

و في الشهور التالية تقدمت الحكومة المغربية بمشاريع انقلابية جديدة في موريتانيا لكنها فشلت فكانت محاولة آذار (مارس) 1982,التي أعلنت فيها الحكومة الموريتانيا اتهاما صريحا للنظام المغربي بمحاولة انقلاب فاشلة و نددت بالتدخل المغربي بالشؤون الداخلية لموريتانيا.

إن ما حدث لموريتانيا هو في واقعه من أبرز تطورات المشكلة الصحراوية و هو الأمر الذي أحدث خلالا في التركيبة السياسية و الإدارية التي كانت قائمة في السبعينات , الأمر الذي فاجئ السلطات المغربية بالرغم عملها المسبق بأن تطورات الوضع الداخلي لموريتانيا المتلاحق بعد سقوط نظام ولد داده , قد ترك المغرب وحده في الميدان سياسيا , و دبلوماسيا , و عسكريا . . و الخطير في الأمر إن انسحاب موريتانيا من الصحراء تزامنا مع تصعيد هجمات ثوار جيش التحرير الصحراوي في عمق الأراضي المغربية , مما دفع الحكومة المغربية بناء على أمر شخصي من الملك الحسن , على اتخاذ قرار الحرب على البوليساريو و حق ملاحقة و مطاردة الثوار داخل الأراضي الجزائرية أعقاب ما حدث في موريتانيا , فلقد كانت توقعات 1979 ,

تقضي بأن يقوم الحسن الثاني بخطوة عسكرية تهدد المغرب العربي الكبير برمته , حول هذا الوضع يتحدث محمد الأمين (الوزير الأول في الحكومة الصحراوية) قائلا .

((وصل الوضع اليوم إلى مرحلة دقيقة جدا , فبالأمس , كانت موريتانيا في حلف ضد وجود الشعب العربي في الصحراء الغربية , و ضد وجود دولة مستقلة في هذه المنطقة , و قد شنت حرب إبادة حقيقية ضد الشعب الصحراوي , رغم سني الحرب العجاف التي خاضها هذا الشعب ضد الاستعمار الإسباني , و التي استمرت طيلة سنوات الأربع الماضية , و اليوم لقد استطاعت جبهة البوليساريو أن تقنع بالقتال و بالطرق الدبلوماسية الحكومة الموريتانيا باستحالة مواصلة هذه الحرب ضد شعب عربي شقيق و مجاور , و هكذا غلبت الواقعية على النزوات و تم الاتفاق على ألا تكون موريتانيا عقبة أمام السلام , و إن تكرس نفسها للتنمية اقتصاديا و علاقاتها مع الشعب الصحراوي و لكن الطرف الآخر الممثل بالنظام المغربي , اختار أن يتلاعب بمصير شعبنا و بمصير عدد كبير من أبناء تحت شعار أن الجزء الشمالي من الصحراء هو من المغرب , . . لقد كنا دوما نقول أن للمغرب أطماعا توسعية في الصحراء الغربية , فبعد اتفاق السلام مع موريتانيا و باحتلال الحكومة المغربية لمدينة الداخلة التي كانت تحتلها موريتانيا بات الدليل على الأطماع الملكية المغربية هذه واضحا)).


ANICH
المكتبة الإلكترونية الصحراوية
SAHRAWI DIGITAL LIBRARY